
التجربة التركية
من أتاتورك إلى أردوغان
محمد صادق اسماعيل
العربي للنشر والتوزيع

التجربة التركية...

من أتاتورك إلى أردوغان

محمد صادق اسماعيل

2013

العربي للنشر والتوزيع
60 شارع القصر العيني 11451 - - القاهرة
ت: 27954529 - 27921943 / فاكس: 27947566
sherifbakr@yahoo.com

التجربة التركية...

من أتاتورك إلى أردوغان

محمد صادق اسماعيل

الطبعة الأولى 2013

رقم الإيداع 16151/2012

ISBN : 978-977-319-162-7

....

بطاقة فهرسة
اسماعيل، محمد صادق .
التجربة السياسية التركية ... من أتاتورك إلى أردوغان / محمد صادق اسماعيل . – ط1.القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2013
- ص؛ سم.
تدمك 9789773191627
1 – تركيا- الاحوال السياسية
أ - العنوان 320,561

الفصل الأول: الاهمية الاستراتيجية لدولة تركيا

أولا: الاهمية الجغرافية لتركيا

ثانيا: الاهمية السياسية لتركيا

ثالثا: الاهمية الإقتصادية لتركيا

رابعا: الاهمية العسكرية لتركيا

لاشك ان تركيا تعد احد القوى الإقليمية الفاعلة فى منطقة الشرق الاوسط والمحيط الإقليمي والدولى، وذلك لما تتمتع به الدولة التركية من مقومات عدة ادت الى منحها أهمية جيوبوليتيكية وجيواستراتيجية هامة فى المنطقة، ويمكن فى هذا الصدد التعرض لأهمية تركيا من محاور عدة وذلك على النحو التالي:

أولا: الاهمية الجغرافية لتركيا

تبلغ مساحة أراضي تركيا **779،452** كم ويقع **97%** منها في قارة آسيا والباقي في أوروبا. يطل غرب تركيا علي بحر إيجة وجنوبها علي البحر المتوسط وسوريا وقبرص وشمالها علي البحر الأسود. تقاسمها الحدود ثمان دول منها العراق وسوريا. ويوجد بتركيا مصادر عديدة للمياه العذبة كالأنهار والبحيرات. وأكثر من ثلث مساحتها هي أراضٍ زراعية وتغطي الغابات أكثر من ربع أراضيها. ويوجد بها جبال عديدة أعلاها جبل أرارات (**5137** متر). وتتحكم

تركيا بعدة جزر معظمها في بحر إيجة والبحر المتوسط، أهمها جزيرة أمروز (279 كم مربع).

كما يبلغ عدد سكان الجمهورية التركية حوالي 72 مليون نسمة حسب إحصاءات عام 2008. والتركيبة السكانية لتركيا معقدة ومكونة من عشرات الأعراق، التي يرجع أسباب تشكيلها إلى عهد الدولة العثمانية، حيث كانت مناطق نفوذها تشمل أراضي واسعة في آسيا، أوروبا وأفريقيا وتحكم العديد من الشعوب. لا يوجد إحصاءات رسمية لعدد السكان حسب الأعراق، لأن الحكومة التركية ترى في تركيا بلدا لكل الأتراك بغض النظر عن أصولهم العرقية، الذي لا يلقى القبول من كل الأقليات وخاصة الأكراد. حسب تقديرات في هذا الصدد، يشكل الأتراك أكبر تشكيلة عرقية للسكان (حوالي 66%)، يليهم الأكراد (30%)، ثم الزازا (وهم فرع من الاكراد يتكلمون لهجة خاصة بهم من اللغة الكردية) (2%)، فالعرب (1%)، الشركس (0،5%) والجورجيون (0،5%). وهناك أقليات أخرى: أرمن، يونان، آشوريون/لسريان الكلدان ويونانيون بنطيون وبوسنيون وألبان وشيشانيون وبلغار ولازيون وغيرهم. تعد الأقليات القرمية، التتارية، الأذرية، الغاغازية، الأوزبكية، القرغيزية، التركمانية، الكازاخية أقليات تركية.

وتركيا دولة علمانية حيث لا يوجد دين رسمي للدولة كما أن الدستور التركي يؤمن حرية المعتقد والدين، ويدين غالبية سكان تركيا بالإسلام، فحسب إحصاءات فإن الاسلام يشكل 99% من سكان البلاد، فيما تذكر مراكز بحثية بأن نسبة المسلمين في تركيا تتراوح بين 97% إلى 98% من السكان. ويعتقد أن ما بين (85-90%) منهم يتبعون الطائفة السنية.

خريطة تركيا



ومن ثم تتضح الاهمية الجغرافية للدولة التركية حيث تتوسطّ الدولة التركية قارات العالم القديم الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا، وقد منحها هذا الموقع منذ القدم قدرة على التفاعل الحيوي في المحيط الإقليمي بحيث تؤثّر وتتأثر بالعناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافيّة القائمة على تخومها.

وتقع في قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته "أوراسيا" وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسطيّة المتحكّمة في منطقة "قلب العالم (Heart Land) الأمر الذي يؤهلها لأن تكون دولة محوريّة أو حاسمة في المجال الجيو-سياسي (Pivotal State).، وهي دولة قارّية وبحرية في نفس الوقت وتحدّها ثماني دول ما يتيح لها اختيار سياسات أو تحالفات أو إقامة تجمّعات في ظل كون تركيا دولة محورية في مجالها الجغرافي. كما تحدّها المياه من ثلاث جهات تسيطر على ممرّين مائيين مهمين مما يعطيها القدرة على التحكّم.

وتحتل تركيا المرتبة الـ17 عالميا من حيث تعداد السكان، ويؤهلها هذا الكم البشري من لعب دور هام عالى في مختلف المجالات: ومن الناحية الديموغرافية: هي دولة فتيّة في المعيار الهرمي تتمتع بديناميكية شابّة مقارنة بالشعوب الموجودة في أوروبا كما ويشكّل تعداد سكّانها عنصر توازن مع المحيط الإقليمي القريب الإيراني والعربي والأوروبي بما يسمح بممارسة تأثير في أربع جهات.

وباستثناء افتقارها إلى كمّيات كبيرة من النفط والغاز، فان تركيا تكاد تحتكر الموردان الأكثر أهمية على صعيد المنطقة وهما المياه والغذاء، وهما موردان تتوقّع الدراسات المستقبلية أن يتسببا بصراعات دولية للاستحواذ عليها في

ظل الشح الذي تعاني منه الدول جراء تناقص منسوب المياه والافتقار إلى الاكتفاء الغذائي في ظل تنامي السكّان.

ثانيا: الاهمية السياسية لتركيا

يشير الدستور التركي إلى أن النظام في تركيا جمهوري ديمقراطي "برلماني" علماني، أما المؤسسات الدستورية في البلاد فهي تتوزع على السلطة التشريعية التي تتمثّل بالجمعية الوطنية "البرلمان"، السلطة التنفيذية وتتمثل برئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، السلطة القضائية وتنقسم إلى ثلاث فئات هي القضاء العدل والقضاء الإداري والقضاء الخاص، وتدخل المحاكم العسكرية ضمن نطاق القضاء العسكري، وتمثّل المحكمة الدستورية السلطة القضائية العليا.

وتتمتع الجمهورية التركية بنظام سياسي شبيه بالأنظمة الديمقراطية الغربية، التي تنقسم عامة إلى جهاز تشريعي، وتنفيذي، وقضائي. ولقد تبنت البلاد الحياة الديمقراطية بعد تطبيق دستور عام 1982 وبعد سنوات من الحكم العسكري.

ويشكل المجلس القومي التركي أو البرلمان الجهاز التشريعي. ويتكون المجلس من 550 نائب، يتم انتخابهم كل خمس سنوات مباشرة من الشعب. وكل مواطن تركي مقيم في تركيا له حق الانتخاب ابتداءاً من سن الثامنة عشرة، لذا لا يستطيع الملايين من الأتراك المغتربين المشاركة في الانتخابات. أما أعلى سلطة سياسية في البلاد هي سلطة رئيس الدولة، الذي يتم انتخابه كل سبع سنوات من قبل البرلمان. لا يسمح بإعادة انتخاب الرئيس حسب الدستور. يوكل رئيس الدولة رئيس الحزب المنتصر بالانتخابات النيابية مهمة تشكيل الحكومة، لكي يصبح بدوره رئيس الحكومة، بعدها يقوم رئيس الدولة بالموافقة أو رفض أعضاء الحكومة.

وتحاول تركيا الانضمام لعضوية الإتحاد الأوروبي منذ تأسيس الإتحاد في عام 1993. حصلت تركيا رسمياً على صفة دولة مرشحة للانضمام عام 1999 وبدأت مفاوضات العضوية عام 2004. ومسألة انضمام تركيا للإتحاد قسمت الأعضاء الحاليين في الإتحاد إلى معارض ومؤيد. ويقول المعارضون بأن تركيا هي ليست دولة أوروبية وإنما جزء من الشرق الأوسط وآسيا وأنها سياسياً واقتصادياً وثقافياً لا تلبي الشروط الأدنى للعضوية وستكون عبئ على الإتحاد. بينما يقول المؤيدون بأن العضوية ستمنع انتشار الفكر المتشدد في منطقة الشرق الأوسط، والذي قد يوقع تركيا في يوم من الأيام تحت سيطرة المتشددين، أيضا بأن لدى تركيا أراضي زراعية شاسعة وأيدي عاملة كبيرة ستفيد الاقتصاد الأوروبي. ومن الناحية الإيجابية التي نتجت عن نية تركيا الانضمام للإتحاد وفرض الإتحاد شروط لبدء مفاوضات العضوية هي تقليص سيطرة الجيش على مجريات الحياة السياسية في البلاد، ونمو الحريات وحقوق الإنسان وخاصة فيما يتعلق بحقوق الأقليات كالأقلية الكردية. كما حاولت تركيا جاهدة في الفترة الأخيرة حل مشكلة قبرص، التي قامت باحتلال الجزء الشمالي منها عام 1974 تحت ذريعة حماية حقوق الأقلية التركية هناك.

وإذا ما نظرنا إلى العناصر المجردة للنظام السياسي التركي القائم على دستور عام 1982 من الناحية النظرية، فإننا لن نجد ما يميّزه على اعتبار أنّه نظام ديمقراطي محدود الأطر، وقواعد اللعبة السياسية فيه مضبوطة على إيقاع العلمانيّة الأتاتوركيّة التي يحميها الجيش، ونتيجة لهذا الإطار المحدود، لم تشهد الحياة السياسية التركيّة أيّة تغييرات جوهرية تنعكس على الداخل أو على توجهات الدولة في الخارج، وحتى في الوقت الذي كان من الممكن للتفاعل السياسي أن يولّد خروقا على هذا الصعيد، كان الجيش يتدخّل لإجهاضها وإعادة الأمور إلى نصابها من جديد.

لكنّ الحقيقة أنّ تجربة حزب "العدالة والتنمية" منذ عام 2002، نجحت في

جعل النظام السياسي في تركيا نموذجا يلفت الانتباه، ليس لما ينصّ عليه نظريا وإنما للتفاعلات التي نتجت عنه وللمفاعيل التي يمكن أن تنتج عنه فيما لو تمّ تطبيق تجربته في أماكن أخرى، فعلى الصعيد الإقليمي أصبح الجميع يتحدّث الآن عن "النموذج التركي الذي يتمحور عادة حول 3 قيم أساسية هي الديمقراطية والعلمانية والإسلام.

ويمكن التأكيد أنّ مكمن تحول النظام السياسي التركي إلى أداة من أدوات القوّة الناعمةعلى الصعيد الإقليمي هو أنّه يمثّل نموذجا للإسلاميين حول الكيفية التي يستطيعون بواسطتها مواجهة الأوضاع الداخلية في بلدانهم عبر الواقعيّة والبراجماتيّة والاعتدال كما يمثّل نموذجا للديمقراطية الإسلامية المعتدلة التي تبحث الولايات المتّحدة عنها وسعى إلى تعميم تجربتها.
بالإضافة الى انه يمثّل نموذجا لقدرة الهوية الإسلامية على التكيّف وتقدير القيم الأساسية في المجتمع من حريّة وحكم القانون والعدالة والإصلاح والشفافية.

وقد شهدت الحياة الحزبية في تركيا العديد من التطورات منذ الاستقلال في العام 1923. لكنّ التفاعلات الحقيقية بدأت في العام 1950 مع التعددية الحزبية، وظلّت الحكومات منذ ذلك التاريخ وحتى العام 2002 ائتلافية في غالبها، نظرا لعدم قدرة الأحزاب على خلق تغيير، الى أن جاءت الانتخابات في ذلك العام لتشكّل علامة فارقة في تاريخ تركيا الحديث والتي أدت إلى فوز غير مسبوق لحزب العدالة والتنمية ذو الميول الإسلامية اثر حصده غالبية المقاعد النيابية بواقع 360 مقعد من أصل 550، وهو أمر لم يحدث في تركيا من قبل على يد أي حزب، وأسفر ذلك عن تفاعلات مهدت لتغييرات جذرية في الداخل والخارج لازالت تتفاعل إلى يومنا هذا وتخطّ معها دور تركيا التفاعلي في المنطقة وصعودها الإقليمي والدولي بشكل بارز كدولة محورية ذات أهمية إستراتيجية.

ثم جاءت انتخابات العام 2007 لتؤكّد صحة النهج المتّبع من قبل حزب

"العدالة والتنمية"، ومباركة الشعب التركي للمسار الداخلي والخارجي الذي يقوده الحزب والذي وضع تركيا على مسار استعادة دورها وموقعها وقوّتها التاريخية التي لطالما لعبتها في محيطها. ولم تستطع سوى 3 أحزاب الوصول إلى البرلمان "العدالة والتنمية"، "حزب الشعب الجمهوري" و"حزب الحركة القوميّة" إضافة إلى 28 مستقلا غالبهم من الأكراد، ما لبثوا أن انضموا عند فوزهم لأحزاب فأدخلوها معهم قبة البرلمان وهي حزب اليسار الديمقراطي، حزب المجتمع الديمقراطي، حزب الحريّة والتضامن، حزب الاتحاد الكبير.

ثالثا: الاهمية الإقتصادية لتركيا

مر الاقتصاد التركي بعملية تحول كبيرة طيلة السبع سنوات الواقعة في الفترة ما بين الأزمة الاقتصادية الداخلية سنة 2001 والأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008. وقد انعكس هذا التحول على النحو التالي:

قفز الناتج القومي الإجمالي بين عامي 2002- 2008 من 300 مليار دولار إلى 750 مليار دولار، بمعدل نمو بلغ 6.8 %.

قفز معدل الدخل الفردي للمواطن في نفس السنة من حوالي 3300 دولار إلى حوالي 10.000 دولار.

تحققت مستويات ملحوظة من توزيع العائدات. كما تجاوزت الدولة إلى حد كبير المشكلات المتعلقة بالاختلالات الناتجة عن الاقتصاديات الأساسية الكبيرة مثل العجز والتضخم.

تحسنت أجواء الاستثمار، حيث دخلت تركيا بين أكثر الدول جذبا للاستثمار الخارجي.

أصبحت تركيا في المرتبة السادسة عشرة في ترتيب أكبر الاقتصاديات على المستوى العالمي، والسادسة على المستوى الأوروبي، وبذلك تضيقت الفجوة ولأول مرة بهذه النسبة بين معدلات التنمية التركية ومعدلات التنمية

الأوروبية.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار التغيرات بعيدة المدى التي يتوقع أن تطرأ على الخريطة الاقتصادية العالمية، والدور التركي المتنامي والرائد على المستوى الدولي، يتوقع من تركيا أن تشكل وضعا اقتصاديا مهما على المستوى العالمي، وذلك لزيادة القوة الشرائية للأتراك بشكل سريع. حيث أثبتت المنتجات التركية
قدرتها على أن تنافس دولا كبيرة مثل مصر وروسيا وإيران من خلال جغرافيتها التي تتوسط القارات الثلاثة أوروبا وآسيا وأفريقيا، ومن خلال قوتها الاقتصادية التي تتعمق وتنفتح على العالم. الى جانب زيادة صادرات الدولة من **30** مليار إلى **130** مليار دولار خلال خمس سنوات، وتنوع أسواق صادراتها، حيث تعتمد الصادرات التركية بشكل خاص، على المنتجات الصناعية، وتباع نصف الصادرات التركية إلى أسواق الدول الأوروبية الأكثر تطورا، ويباع النصف الآخر إلى أكثر من **180** دولة من دول العالم الأخرى.

ومن المظاهر الاقتصادية الأخرى التي جاءت متوازية مع التغيرات التي طرأت على الاقتصاد التركي دخول قطاعات اقتصادية جديدة وتطورها حتى وصلت في مدة قصيرة إلى قطاعات مستقرة.

و يوضح البيان التالي حركة التبادل التجاري بين تركيا ودول العالم الخارجي خلال العامين 2001/2002

البيان	2001	2002	معدل التغير
الصادرات	31.3	35.3	13%
الواردات	41.3	50.8	23%
حجم التجارة	72.6	68	6%-
الميزان التجاري	10-	15-	55%-
مساهمة الصادرات	75.5%	69.4%	6.3%-

يتضح من البيان السابق انه بالرغم من العجز الواضح في الميزان التجاري التركي ألا أن البرامج التى تضعها الحكومة لزيادة الصادرات قد نجحت بالفعل في زيادة الصادرات التركية بنسبة 13% عام 2002 ودفع المزيد من الصادرات إلى أسواق العالم الخارجي وقد ساعد ذلك أيضا على انخفاض أسعار الصادرات
التركية نتيجة لانخفاض العملة التركية.

أهم الدول المستوردة من تركيا

اسم الدولة	يناير 2003	يناير 2004
ألمانيا	15.8%	16.5%
بريطانيا	7.8%	8.15%
الولايات المتحدة الأمريكية	7.9%	7%
فرنسا	6%	6.9%
إيطاليا	6.7%	6.6%
أسبانيا	3.8%	3.9%
هولندا	3.2%	3.7%
روسيا	2.9%	2.9%
إسرائيل	2.3%	2.3%
مصر	0.7%	0.8%

أهم الدول المصدرة إلى تركيا

اسم الدولة	يناير 2003	يناير 2004
ألمانيا	13.7%	12%
روسيا	7.9%	11.3%
إيطاليا	7.9%	6.9%
فرنسا	6%	6.6%
الصين	3.8%	4.7%
المملكة المتحدة	5%	4.2%
سويسرا	4.3%	4%
الولايات المتحدة الأمريكية	5%	3.8%
أسبانيا	2.8%	2.7%
إسرائيل	0.7%	0.7%

ولقد بدأت تركيا بسلسلة من الإصلاحات في اتجاه اقتصاد السوق سنة 1999 برعاية من صندوق النقد الدولي، والتي ترافقت بشكل متوازي مع وجود مشاكل اقتصادية أدت إلى إضعاف الاقتصاد التركي، وبالرغم من وجود بعض الإشارات التي دلت على أن الأمور تسير على ما يرام في مطلع سنة 2000، إلا أن هذه السلسلة من الإصلاحات قد انتهت بأزمة عميقة سنة 2001، وكان من مظاهرها انخفاض معدل النمو وزيادة معدلات التضخم، الى جانب ارتفاع العجز في خزينة الدولة إلى درجة لا يمكن التحكم بها

وبعد مجيء حزب العدالة والتنمية تم تغيير قسم كبير من الافتراضات والمبادئ الأساسية التي اعتمد عليها برنامج صندوق النقد الدولي، ومنها الاعتماد على نظام الصرف الثابت عوضا عن نظام الصرف المرن، وتم التزود باحتياطي خارجي بلغ ما يقارب 25 مليار دولار من أجل ضمان نجاح البرنامج، ومن هنا بدأت موجه كبيرة من الإصلاح تجتاح القطاعات المالية والإدارية. وعند مقارنة التطورات الاقتصادية في الفترة الواقعة ما بين 2002-2007 بالفترة التي سبقتها يمكن استخلاص النتائج التالية:

استمرت معدلات النمو بالصعود طيلة الفترة الواقعة بين 2002-2008، وباستثناء سنة الأزمة العالمية 2008 فقد كان معدل النمو طيلة الفترة الواقعة بين 2002-2006 يقدر ب: 6.9%.

قفز الناتج المحلي الإجمالي من 350 مليار سنة 2002 إلى 750 مليار سنة 2008.

قفز نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 3300 دولار سنة 2002 إلى 10000 دولار سنة 2008.

ارتفع حجم الصادرات من 33 مليار إلى 130 مليار في نهاية سنة 2008.

وجدير بالذكر أن سنة 2003 على وجه الخصوص والفترة التي تلتها قد شهدت استقرارا سياسيا ودعما خارجيا كبيرا خصوصا من خلال الإصلاحات التي كان لابد منها لاستكمال التأهيل لعضوية الاتحاد الأوروبي. وقد اعتمدت زيادة معدلات النمو في تركيا بعد عام 2002 على استثمارات القطاع الخاص، وتراجعت المراقبة الحكومية للقطاع الخاص بشكل سريع في المواضيع المتعلقة بمصادر رؤوس الأموال والإنتاج والبيع، ومن نتائج ذلك ارتفاع حجم الاستثمار بحوالي أربعة أضعاف ونصف. وارتفاع حجم الإنتاج ضعفين. الى جانب ارتفاع معدل استخدام رؤوس الأموال من 75% إلى 80%. وارتفاع

معدلات استثمار القطاع الخاص في الفترة الواقعة بين 2001-2008 ما نسبته 300%، أما استثمارات القطاع الحكومي فقد بلغت 100%. أضف الى ذلك ارتفاع نسب الاستهلاك في نفس الفترة بنسبة وصلت 39% في القطاع الخاص و22% في القطاع الحكومي. وقد بلغ قيمة الاستثمارات من الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته حوالي 25% محققة أعلى مرتبة على مستوى أوروبا.

ويتوقع أن تزيد الاستثمارات ذات النوعية الجيدة من معدلات النمو والإنتاجية على المدى البعيد. وتوضح المعطيات أن الإنتاجية في تركيا في السنوات الأخيرة اعتمدت على زيادة المدخلات التقليدية مثل الجهد ورأس المال، كما يلاحظ فيما يتعلق بمصادر النمو أن قطاع الخدمات قد لعب دورا محركا ورئيسيا في الاقتصاد انعكس على أن قطاعات الإنشاءات والاتصالات والمواصلات التي في مقدمة قطاع الخدمات، وتبلغ نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي الإجمالي 25% بينما تبلغ مساهمة قطاع الخدمات 70%.

وقد انعكس الأداء الجيد للاقتصاد التركي إلى انخفاض معدلات الفائدة والتضخم بشكل سريع، كما حقق انخفاضا في عجز الموازنة وزيادة الإنتاجية وزيادة التجارة الخارجية. وقد قامت الحكومة بإصدار قوانين مختلفة من أجل
تنشيط حركة الثروات والأموال في نهاية سنة 2008 وحقق ذلك دعما ماليا يقدر بـ 15 مليار دولار انعكس بشكل إيجابي على أسعار الفائدة. كما عملت الحكومة بشكل فعّال على تطوير أدواتها الاقتصادية غير الربوية (أو الإسلامية التي تعمل خارج نظام الفائدة) من أجل الاستفادة من مصادر أموال المؤسسات التي تعمل وفق هذا النظام، وخلال نمو الاقتصاد التركي تحققت تطورات هامة
فيما يخص التجارة الخارجية، فقد ارتفعت الصادرات من 28 مليار سنة 2000 إلى 131 مليار سنة 2008 وارتفعت الواردات في نفس الفترة من 55 مليار إلى 202 مليار.

مثبتًا بذلك أداءه للعام 2010، حسب ما أفادته أرقام رسمية أصدرها مكتب الإحصاء التركي. وكان النمو في تركيا بلغ 8,9% في 2010، متجاوزا توقعات الحكومة التي كانت تعول على نمو يناهز 7%. وبلغ إجمالي الناتج الداخلي للفرد 10 الآف و79 دولارًا للعام 2010، وكان هذا الرقم 8590 دولارًا في 2009، حيث تراجع الاقتصاد التركي بنسبة 4,8%، بسبب الكساد الناجم عن الأزمة العالمية. وتسجل تركيا بذلك واحدة من اقوى نسب النمو في العالم خلال العام الحالي.

رابعا: الاهمية العسكرية لتركيا

يعرف عن الأتراك منذ القدم بأنّهم شعب محارب وقوي وقادر على الخوض والمنازلة في مختلف الظروف والأجواء والأماكن، ولعل هذا يعود في جزء منه إلى اكتسابهم "القدرة على التأقلم" والتي منحتهم إيّاها الجغرافيا نظرا لتنوع البيئة الجغرافية للمناطق التي يعيشها الأتراك منذ القدم وامتداداها فيما بعد لتغطّي المنطقة الواقعة من غرب الصين شرقا إلى شرق أوروبا غربا ومن البحر الأسود شمالا وحتى الخليج العرب جنوبا. كما كان لعناصر أخرى مثل الثقافة والعقيدة والحس القومي دور في ترسيخ الفكر العسكري لدى الأتراك.

ويتمثل المحور الأساسي الذي تستند إليه عقيدة الجيش التركي في مبدأ أتاتورك "سلام في الداخل، سلام في العالم"، ولهذا وباستثناء تدخّله في قبرص
لإنهاء الانقلاب العسكري المدعوم يونانيا في 20 تموز من العام 1974، لم يخض الجيش التركي أّية حرب عدوانية ضد أيّ من الجيران في الدائرة الصغرى أو الكبرى لمحيطه، كما ولم يبد أيّة نوايا عدوانية ولعلّ ذلك يعود بالأساس إلى عقيدة الجيش بشكل رئيسي على الرغم من وجود العديد من النزاعات المائية والبرية والجويّة في حدوده والتي من الممكن أن توفّر غطاءا لأي تحرّك عسكري له.

كما تعدّ القوّات المسلّحة التركيّة ثاني اكبر جيش في حلف شمالي الأطلسي

بعد الولايات المتّحدة الأمريكية وهي ثامن أكبر جيش عالميا من حيث عدد الجنود في الخدمة، وهي أكبر من الجيشين الفرنسي والانجليزي مجتمعين.

كما ان معظم أنظمة التسلّح التي تستخدمها القوّات المسلّحة الترّكية أمريكية المصدر، لكنّ تركيا عملت خلال السنوات الأخيرة على الاعتماد على أنظمة تسّلح من دول أخرى أيضا منها: ألمانيا، انكلترا، فرنسا، روسيا وإسرائيل. وفي موازاة ذلك، تقوم تركيا بإنشاء صناعتها الدفاعية الخاصّة لتحقّق الاكتفاء الذاتي من ناحية صناعة الأسلحة، و هي تسعى أيضا إلى الدخول في مشاريع إنتاج أسلحة وأنظمة تسلّح مشتركة وذلك بالحصول على تراخيص إنتاج من بلد المنشأ، الأمر الذي يسمح بانتقال التكنولوجيا إليها، وهي باشرت بعض المشاريع الخاصة بها. واعتمادا على هذه عقيدته العسكريّة، يعمل الجيش التركي على وضع استراتيجيات دفاعيّة تتضمّن أن تتحول تركيا إلى دولة منتجة لاستراتيجيات ومبادرات تؤمن الأمن والاستقرار في المنطقة وتحد من تأثير الاستراتيجيات الموجّهة نحوها ونحو المنطقة. وأن تتحوّل إلى عنصر قوّة وتوازن في المنطقة. هذا الى جانب أن تعمل على استغلال كل فرصة وتأخذ المبادرة في تحقيق التعاون والتفاهم وتطوير العلاقات مع الدول المحيطة.

وبذلك، تكون تركيا الدولة استوفت مقوّمات القوّة التي تؤهلها لأن تلعب دورا أكبر في النظام الدولي عبر إحاطتها بالعناصر الجيو-سياسية اللازمة للقيام بهذا الدور، وعبر نموذجا السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي شكّل عامل جذب يزيد من قوّتها المخملية المطلوبة لتحفيزه إلى جانب قوّتها العسكرية التي تشكّل عامل أمان وضمان لها، فيأتي صعودها الإقليمي والدولي بذلك منسجما مع تاريخها وقدراتها الكامنة وطبيعة، إضافة إلى قدرتها على التأثير في مجرى العلاقات الدولية.

الفصل الثاني: من نشأة الأتراك إلى مصطفى كمال أتاتورك

قيام الدولة السلجوقية قيام الدولة العثمانية وفتوحاتها في منطقة ماوراء النهر والتي نسميها اليوم (تركستان) والتي تمتد من هضبة منغوليا وشمال الصين شرقاً الى بحر الخزر (بحر قزوين) غرباً، ومن السهول السيبرية شمالاً الى شبه القارة الهندية وفارس جنوباً، استوطنت عشائر الغزوقبائلها الكبرى تلك المناطق وعرفوا بالترك أو الأتراك. ثم تحركت هذه القبائل في النصف الثاني من القرن السادس الميلادي، في الانتقال من موطنها الأصلي نحو آسيا الصغرى في هجرات ضخمة. وذكر المؤرخون مجموعة من الأسباب التي ساهمت في هجرتهم؛ فالبعض يرى أن ذلك بسبب عوامل اقتصادية، فالجدب الشديد وكثرة النسل، جعلت هذه القبائل تضيق ذرعاً بمواطنها الأصلية، فهاجرت بحثاً عن الكلاء والمراعي والعيش الرغد والبعض الآخر يعزو تلك الهجرات لأسباب سياسية حيث تعرضت تلك القبائل لضغوط كبيرة من قبائل اخرى أكثر منها عدداً وعدة وقوة وهي المغولية، فأجبرتها على الرحيل، لتبحث عن موطن آخر وتترك أراضيها بحثاً عن نعمة الأمن والاستقرار وذهب الى هذا الرأي الدكتور عبداللطيف عبدالله بن دهيش. واضطرت تلك القبائل المهاجرة أن تتجه غرباً، ونزلت بالقرب من شواطئ نهر جيحون، ثم استقرت بعض الوقت في طبرستان، وجرجان، فأصبحوا بالقرب من الأراضي الاسلامية والتي فتحها المسلمون بعد معركة نهاوند وسقوط الدولة الساسانية في بلاد فارس سنة 21هـ/641م. في عام 22هـ/642م تحركت الجيوش الاسلامية الى بلاد الباب لفتحها وكانت تلك الأراضي يسكنها الاتراك، وهناك ألتقى قائد الجيش الاسلامي عبدالرحمن بن ربيعة بملك الترك شهربراز، فطلب من عبدالرحمن الصلح وأظهر استعداده للمشاركة في الجيش الاسلامي لمحاربة الأرمن،

فأرسله عبدالرحمن الى القائد العام سراقة بن عمرو، وقد قام شهر براز بمقابلة سراقة فقبل منه ذلك، وكتب للخليفة عمر بن الخطاب يعلمه بالأمر، فوافق على مافعل، وعلى إثر ذلك عقد الصلح، ولم يقع بين الاتراك والمسلمين أي قتال، بل سار الجميع الى بلاد الأرمن لفتحها ونشر الاسلام فيها. وتقدمت الجيوش الاسلامية لفتح البلدان في شمال شرق بلاد فارس حتى تنتشر دعوة الله فيها، بعد سقوط دولة الفرس أمام الجيوش الاسلامية والتي كانت تقف حاجزاً منيعاً أمام الجيوش الاسلامية في تلك البلدان، وبزوال تلك العوائق، ونتيجة للفتوحات الاسلامية، أصبح الباب مفتوحاً أمام تحركات شعوب تلك البلدان والاقاليم ومنهم الاتراك فتم الاتصال بالشعوب الاسلامية، واعتنق الاتراك الاسلام، وانضموا الى صفوف المجاهدين لنشر الاسلام وإعلاء كلمة الله. وفي عهد الخليفة الراشد عثمان بن عفان تم فتح بلاد طبرستان، ثم عبر المسلمون نهر جيحون سنة 31هـ، ونزلوا بلاد ماوراء النهر، فدخل كثير من الاتراك في دين الاسلام، وأصبحوا من المدافعين عنه والمشتركين في الجهاد لنشر دعوة الله بين العالمين. وواصلت الجيوش الاسلامية تقدمها في تلك الاقاليم فتم فتح بلاد بخارى في عهد معاوية بن أبي سفيان وتوغلت تلك الجيوش المضفرة حتى وصلت سمرقند، وما أن ظهر عهد الدولة الاسلامية حتى صارت بلاد ماوراء النهر جميعها تحت عدالة الحكم الاسلامي وعاشت تلك الشعوب حضارة إسلامية عريقة. وازداد عدد الأتراك في بلاط الخلفاء والأمراء العباسيين وشرعوا في تولي المناصب القيادية والادارية في الدولة؛ فكان منهم الجند والقادة والكتاب. وقد ألتزموا بالهدوء والطاعة حتى نالوا أعلى المراتب. ولما تولى المعتصم العباسي الخلافة فتح الأبواب أمام النفوذ التركي وأسند إليهم مناصب الدولة القيادية وأصبحوا بذلك يشاركون في تصريف شؤون الدولة، وكانت سياسة المعتصم تهدف الى تقليص النفوذ الفارسي، الذي كان له اليد المطلقة في إدارة الدولة العباسية منذ عهد الخليفة المأمون. وقد تسبب اهتمام المعتصم بالعنصر التركي الى حالة سخط شديدة بين الناس والجند، فخشي المعتصم من نقمة الناس عليه، فأسس مدينة

جديدة هي (سامراء)، تبعد عن بغداد حوالي 125كم وسكنها هو وجنده وأنصاره. وهكذا بدأ الأتراك منذ ذلك التاريخ في الظهور في أدوار هامة على مسرح التاريخ الاسلامي حتى أسسوا لهم دولة إسلامية كبيرة كانت على صلة قوية بخلفاء الدولة العباسية عرفت بالدولة السلجوقية. قيام الدولة السلجوقية كان لظهور السلاجقة على مسرح الأحداث في المشرق العربي الاسلامي، أثر كبير في تغير الاوضاع السياسية في تلك المنطقة التي كانت تتنازعها الخلافة العباسية السنيّة من جهة، والخلافة الفاطمية الشيعية من جهة ثانية. وقد أسس السلاجقة دولة تركية كبرى ظهرت في القرن الخامس للهجرة (الحادي عشر الميلادي)، لتشمل خراسان وماوراء النهر وإيران والعراق وبلاد الشام وآسيا الصغرى. وكانت الري في إيران ثم بغداد في العراق مقر السلطنة السلجوقية، بينما قامت دويلات سلجوقية في خراسان وماوراء النهر (كرمان) وبلاد الشام (سلاجقة الشام) وآسيا الصغرى سلاجقة الروم، وكانت تتبع السلطان السلجوقي في إيران والعراق. وقد ساند السلاجقة الخلافة العباسية في بغداد ونصروا مذهبها السنّي بعد أن أوشكت على الانهيار بين النفوذ البويهي الشيعي في إيران والعراق، والنفوذ العبيدي (الفاطمي) في مصر والشام. فقضى السلاجقة على النفوذ البويهي تماماً وتصدوا للخلافة العبيدية (الفاطمية). لقد استطاع طغرل بك الزعيم السلجوقي أن يسقط الدولة البويهية في عام 447هـ في بغداد وأن يقضي على الفتن وأزال من على أبواب المساجد سب الصحابة، وقتل شيخ الروافض أبي عبدالله الجلاب لغلوه في الرفض. ولقد كان النفوذ البويهي الشيعي مسيطراً على بغداد والخليفة العباسي، فبعد أن أزال السلاجقة الدولة البويهية من بغداد ودخل سلطانهم طغرل بك الى عاصمة الخلافة العباسية استقبله الخليفة العباسي القائم بأمر الله استقبالاً عظيماً، وخلع عليه خلعة سنية، وأجلسه الى جواره، وأغدق عليه ألقاب التعظيم، ومن جملتها أنه لقبه بالسلطان ركن الدين طغرل بك، كما أصدر الخليفة العباسي أمره بأن ينقش اسم السلطان طغرلبك على العملة، ويذكر اسمه في الخطبة في مساجد بغداد وغيرها، مما زاد من شأن السلاجقة. ومنذ

ذلك الحين حل السلاجقة محل البويهيين في السيطرة على الأمر في بغداد، وتسيير الخليفة العباسي حسب إرادتهم. وقد كان طغرلبك يتمتع بشخصية قوية، وذكاء حاد، وشجاعة، فائقة، كما كان متديناً ورعاً عادلاً، ولذلك وجد تأييداً كبيراً ومناص عظيمة من شعبه، وقد أعد جيشاً قوياً، وسعى لتوحيد كلمة السلاجقة الأتراك في دولة قوية. السلطان (محمد) الملقب ألب أرسلان أي الأسد الشجاع تولى ألب أرسلان زمام السلطة في البلاد بعد وفاة عمه طغرلبك، وكانت قد حدثت بعض المنازعات حول تولي السلطة في البلاد، لكن ألب أرسلان استطاع أن يتغلب عليها. وكان ألب أرسلان -كعمه طغرل بك- قائداً ماهراً مقداماً، وقد اتخذ سياسة خاصة تعتمد على تثبيت أركان حكمه في البلاد الخاضعة لنفوذ السلاجقة، قبل التطلع الى أخضاع أقاليم جديدة، وضمها الى دولته. كما كان متلهفاً للجهاد في سبيل الله، ونشر دعوة الاسلام في داخل الدولة المسيحية المجاورة له، كبلاد الأرمن وبلاد الروم، وكانت روح الجهاد الاسلامي هي المحركة لحركات الفتوحات التي قام بها ألب أرسلان وأكسبتها صبغة دينية، وأصبح قائد السلاجقة زعيماً للجهاد، وحريصاً على نصرة الاسلام ونشره في تلك الديار، ورفع راية الاسلام خفاقة على مناطق كثيرة من أراضي الدولة البيزنطية. لقد بقي سبع سنوات يتفقد أجزاء دولته المترامية الأطراف، قبل أن يقوم باي توسع خارجي. وقد أخذ يخطط لتحقيق أهدافه البعيدة، وهي فتح البلاد المسيحية المجاورة لدولته، وإسقاط الخلافة الفاطمية (العبيدية في مصر، وتوحيد العالم الاسلامي تحت راية الخلافة العباسية السنيّة ونفوذ السلاجقة، فأعد جيشاً كبيراً أتجه به نحو بلاد الأرمن وجورجيا، فافتتحها وضمها الى مملكته، كما عمل على نشر الاسلام في تلك المناطق. وأغار ألب أرسلان على شمال الشام وحاصر الدولة المرداسية في حلب، والتي أسسها صالح بن مرداس على المذهب الشيعي سنة **414هـ/1023**م وأجبر أميرها محمود بن صالح بن مرداس على إقامة الدعوة للخليفة العباسي بدلاً من الخليفة (الفاطمي/ العبيدي سنة **462هـ/1070**م). ولقد أغضبت فتوحات ألب أرسلان دومانوس ديوجينس امبراطور الروم، فصمم على القيام

بحركة مضادة للدفاع عن امبراطوريته. ودخلت قواته في مناوشات ومعارك عديدة مع قوات السلاجقة، وكان أهمها معركة (ملاذكرد) في عام **463**هـ الموافق أغسطس عام **1070**م، ولقد كان نصر ألب أرسلان بجيشه الذي لم يتجاوز خمسة عشر ألف محارب على جيش الامبراطور دومانوس الذي بلغ مائتي ألف، حدثاً كبيراً، ونقطة تحول في التاريخ الاسلامي لأنها سهلت على اضعاف نفوذ الروم في معظم أقاليم آسيا الصغرى، وهي المناطق المهمة التي كانت من ركائز وأعمدة الامبراطورية البيزنطية. وهذا ساعد تدريجياً للقضاء على الدولة البيزنطية على يد العثمانيين. وقتل هذا السلطان على يد أحد الثائرين واسمه يوسف الخوارزمي وذلك يوم العاشر من ربيع الأول عام **465**هـ الموافق **1072**م ودفن في مدينة مرو بجوار قبر أبيه فخلفه أبنه ملكشاه.

السلطان ملكشاه تولى السلطنة بعد ألب أرسلان ابنه ملكشاه وعارضه عمه قاورد بن جفري حاكم سلاجقة كرمان وطالب بالسلطنة ووقع الصدام بينهما قرب همذان حيث انهزم قارود وقتل وبذلك سيطر ملكشاه على دولة سلاجقة كرمان عين عليها سلطان شاه بن ألب أرسلان سنة **465**هـ/**1073**م. واتسعت الدولة السلجوقية في عهد السلطان ملكشاه لتبلغ أقصى إمتداد لها من أفغانستان شرقاً الى آسيا الصغرى غرباً وبلاد الشام جنوباً، وذلك بعد أن سقطت دمشق على يد قائده أتسز سنة **468**هـ/**1075**م، وأقيمت الدعوة للخليفة العباسي. وأسند ملكشاه المناطق التي سيطر عليها في بلاد الشام، لأخيه تاج الدولة تتمش سنة **470**هـ/**1077**م، وذلك من أجل متابعة الفتح. فاسس هذا الأخير دولة سلاجقة الشام كما عين ملكشاه أحد أقاربه ويدعى سليمان بن قتلمش بن اسرائيل والياً على آسيا الصغرى التي كانت تتبع بلاد الروم، لمتابعة الفتح سنة **470**هـ/**1077**م، فأسس هذا أيضاً دولة سلاجقة الروم وقد استمرت هذه الدولة **224** سنة، ليتعاقب على حكمها أربعة عشر من سليلة أبي الفوارس قتلمش بن اسرائيل، وكان أولهم سليمان بن قتلمش الذي يعتبر مؤسس هذه الدولة وقد تمكن من فتح انطاكية سنة **477**هـ/**1084**م، كما تمكن أبنه داود من السيطرة على قونية سنة **480**هـ/**1087**م ليتخذها عاصمة له؛ وقد

حولها السلاجقة من مدينة بيزنطية مسيحية الى مدينة سلجوقية اسلامية. وقد سقطت هذه الدولة على يد المغول سنة 700هـ/1300م وأصبحت فيما بعد من أملاك الدولة العثمانية. ولم يفلح ملكشاه في جعل الخلافة العباسية تتحول الى أسرته السلجوقية، عندما زوج ابنته الى الخليفة العباسي المقتدي بأمر اللّٰه سنة 480هـ/1087م، فرزقت منه بولد، كما زوج أبنته الأخرى الى المستظهر العباسي . ولم يتمكن من حصر الخلافة والسلطنة في شخص حفيده. وتوفى السلطان ملكشاه وانتهى دور القوة والمجد (447-485هـ/ 1055-1092م). السلطان نظام الملك أنشأ المدرسة الكبرى ببغداد وأخرى بنيسابور، وأخرى بطوس، ورغب في العلم، وأدرّ على الطلبة الصلات، وأملى الحديث، وبعد صيته. وخفف المظالم، ورفق بالرعايا، وبني الوقوف، وهاجرت الكبار الى جانبه. وقام ولده عماد الدين زنكي ببداية الجهاد ضد الصليبيين، ثم قام من بعده نور الدين محمود، هذه الأسرة هي التي وضعت الأساس لانتصارات صلاح الدين والظاهر بيبرس وقلاوون ضد الصليبيين، وافتتحت عهد التوحيد والوحدة في العالم الاسلامي. وفي عام 485هـ من يوم الخميس، في العاشر من شهر رمضان، قتله احد الموجودين، فيقال : إنه أول مقتول قتلته الاسماعيلية (الباطنية)، فأنبث الخبر في الجيش، وكان قاتله قد تعثر بأطناب الخيمة، فلحقه مماليك نظام الملك وقتلوه. قيام الدولة العثمانية وفتوحاتها ينتسب العثمانيون الى قبيلة تركمانية كانت عند بداية القرن السابع الهجري الموافق الثالث عشر الميلادي تعيش في كردستان، وتزاول حرفة الرعي، ونتيجة للغزو المغولي بقيادة جنكيزخان على العراق ومناطق شرق آسيا الصغرى، فإن سليمان جد عثمان هاجر في عام 617هـ الموافق 1220م مع قبيلته من كردستان الى بلاد الأناضول فأستقر في مدينة اخلاط ثم بعد وفاته في عام 628هـ الموافق 1230م خلفه ابنه الأوسط أرطغرل، والذي واصل تحركه نحو الشمال الغربي من الأناضول، وكان معه حوالي مائة أسرة وأكثر من أربعمائة فارس، وحين كان ارطغرل والد عثمان فاراً بعشيرته التي لم يتجاوز تعدادها اربعمائة عائلة، من ويلات الهجمة المغولية، فاذا به يسمع عن

بعد جلبة وضوضاء، فلما دنا منها وجد قتالاً حامياً بين مسلمين ونصارى وكانت كفة الغلبة للجيش البيزنطي، فما كان من أرطغرل إلا أن تقدم بكل حماس وثبات لنجدة اخوانه في الدين والعقيدة، فكان ذلك التقدم سبباً في نصر المسلمين على النصارى، وبعد انتهاء المعركة قدر قائد الجيش الاسلامي السلجوقي هذا الموقف لأرطغرل ومجموعته، فأقطعهم ارضاً في الحدود الغربية للأناضول بجوار الثغور في الروم، وأتاحوا لهم بذلك فرصة توسيعها على حساب الروم، وحقق السلاجقة بذلك حليفاً قوياً ومشاركاً في الجهاد ضد الروم، وقد قامت بين هذه الدولة الناشئة وبين سلاجقة الروم علاقة حميمة نتيجة وجود عدو مشترك لهم في العقيدة والدين، وقد استمرت هذه العلاقة طيلة حياة أرطغرل، حتى إذا توفي سنة 699هـ-1299م خلفه من بعده في الحكم ابنه عثمان الذي سار على سياسة أبيه السابقة في التوسع في أراضي الروم. السلطان اورخان بن عثمان (726-761هـ/1327-1360م) بعد وفاة عثمان تولى الحكم ابنه أورخان، وسار على نفس سياسة والده في الحكم والفتوحات، وفي عام 727هـ الموافق 1327هـ سقطت في يده نيقوميديا، وتقع في شمال غرب آسيا الصغرى قرب مدينة اسطنبول وهي مدينة أزميت الحالية، فأنشأ بها أول جامعة عثمانية، وعهد بإدارتها إلى داود القيصري، أحد العلماء العثمانيين الذين درسوا في مصر واهتم ببناء الجيش على أسس عصرية وجعله جيشاً نظامياً. وحرص السلطان أورخان على تحقيق بشارة رسول الله في فتح القسطنطينية ووضع خطة استراتيجية تستهدف إلى محاصرت العاصمة البيزنطية من الغرب والشرق في آن واحد، ولتحقيق ذلك أرسل ابنه وولي عهده "سليمان" لعبور مضيق "الدردنيل" والاستيلاء على بعض المواقع في الناحية الغربية. وعمل أورخان على زيادة عدد جيشه الجديد بعد أن ازدادت تبعات الجهاد ومناجزة البيزنطيين، فاختار عدداً من شباب الأتراك، وعدداً من شباب البيزنطيين الذين أسلموا وحسن إسلامهم، فضمهم إلى الجيش واهتم اهتماماً كبيراً بتربيتهم تربية إسلامية جهادية. السلطان مراد الأول
(761-791هـ/1360-1389م) كان مراد الأول شجاعاً مجاهداً كريماً متديناً،

وكان محباً للنظام متمسكاً به، عادلاً مع رعاياه وجنوده، شغوفاً بالغزوات وبناء المساجد والمدارس والملاجئ وكان بجانبه مجموعة من خيرة القادة والخبراء والعسكريين، شكل منهم مجلساً لشورته، وتوسع في آسيا الصغرى وأوربا في وقت واحد. ففي أوربا هاجم الجيش العثماني أملاك الدولة البيزنطية ثم استولى على مدينة أدرنه في عام (762هـ/ 1360م) وكانت لتلك المدينة أهمية استراتيجية في البلقان، وكانت ثاني مدينة في الإمبراطورية البيزنطية بعد القسطنطينية. واتخذ مراد من هذه المدينة عاصمة للدولة العثمانية منذ عام (768هـ / 1366م)، وبذلك انتقلت العاصمة إلى أوربا، وأصبحت أدرنه عاصمة إسلامية واستمرت أدرنة على هذا الوضع السياسي والعسكري والإداري والثقافي والديني حتى فتح العثمانيون القسطنطينية في عام (857هـ-1453م)، فأصبحت عاصمة لدولتهم. وبعد الانتصار في قُوصُووَه، قام السلطان مراد يتفقد ساحة المعركة ويدور بنفسه بين صفوف القتلى من المسلمين ويدعوا لهم، كما كان يتفقد الجرحى، وفي أثناء ذلك قام جندي من الصرب كان قد تظاهر بالموت وأسرع نحو السلطان فتمكن الحراس من القبض عليه، ولكنه تظاهر بأنه جاء يريد محادثة السلطان ويريد أن يعلن اسلامه على يديه، وعند ذلك أشار السلطان للحرس بأن يطلقوه فتظاهر بأنه يريد تقبيل يد السلطان وقام في حركة سريعة بإخراج خنجر مسموم طعن به السلطان فاستشهد رحمه

الله في 15 شعبان 791هـ. السلطان بايزيد الأول (791-805 هـ/1389-1402م)

بعد استشهاد السلطان مراد تولى الحكم أبنه بايزيد، وكان شجاعاً شهماً كريماً متحمساً للفتوحات الاسلامية، ولذلك أهتم اهتماماً كبيراً بالشؤون العسكرية فاستهدف الإمارات المسيحية في الاناضول وخلال عام اصبحت تابعة للدولة العثمانية، وكان بايزيد كمثل البرق في تحركاته بين الجبهتين البلقانية والأناضولية ولذلك أطلق عليه لقب "الصاعقة". وقد شرع بايزيد في إقامة علاقات ودية مع الصرب مع أنهم كانوا السبب في قيام تحالف بلقاني ضد الدولة العثمانية وكان غرض بايزيد من هذه العلاقة اتخاذ دولة الصرب كحاجز بينه وبين المجر. وبعد أن تم التفاهم مع الصرب وجه بايزيد ضربه خاطفة في

عام (797هـ/1393م) الى بلغاريا، فاستولى عليها وإخضع سكانها، وبذلك فقدت البلاد استقلالها السياسي. وكان لسقوط بلغاريا في قبضة الدولة العثمانية صدى هائل في أوروبا وانتشر الرعب والفزع والخوف أنحاءها وتحركت القوى المسيحية الصليبية للقضاء على الوجود العثماني في البلقان. وقد تقدم تيمورلنك الذي ينتمي الى الأسر النبيلة في بلاد ماوراء النهر، وفي عام 1369م جلس على عرش خراسان وقاعدته سمرقند. واستطاع أن يتوسع بجيوشه الرهيبة وأن يهيمن على القسم الأكبر من العالم الاسلامي واحتل سيواس، وأباد

حاميتها التي كان يقودها الامير أرطغرل بن بايزيد والتقى الجيشان قرب أنقرة في عام 804هـ/1402م وكانت قوات بايزيد تبلغ 120.000 مجاهد لملاقاة خصمه وزحف تيمورلنك على رأس قوات جرارة في 20 يوليو 1402 (804هـ) وانتصر المغول ووقع بايزيد في الأسر وظل يرسف في أغلاله حتى وافاه الأجل في السنة التالية. ولقد تعرضت الدولة العثمانية لخطر داخلي تمثل في نشوب حرب أهلية في الدولة بين أبناء بايزيد على العرش واستمرت هذه الحرب عشر سنوات (806-816هـ/1403-1413م). السلطان محمد الأول ولد السلطان محمد الاول عام (781هـ/1379م)، وتولى أمر الأمة بعد وفاة والده بايزيد وعرف في التاريخ (بمحمد جلبي) واشترك اثناء حكمه في 24 حرباً واصيب بأربعين جرحاً، وقد استطاع السلطان محمد جلبي أن يقضي على الحرب الأهلية بسبب ما أوتي من الحزم والكياسة وبعد النظر وتغلب على أخوته واحداً واحداً حتى خلص له الأمر وتفرد بالسلطان وقضي سني حكمه الثماني في إعادة بناء الدولة وتوطيد اركانها، ويعتبره بعض المؤرخين المؤسس الثاني للدولة العثمانية. وبعد أن بذل السلطان محمد الأول قصارى جهده في محو آثار الفتن التي مرت بها الدولة العثمانية وشروعه في أجزاء ترتيبات داخلية تضمن عدم حدوث شغب في المستقبل، وفاجأه الموت في سنة 824هـ (1421م) في مدينة أورنة واسلم روحه لخالقه وعمر 43سنة.

السلطان مراد الثاني تولى السلطان مراد الثاني أمر الدولة بعد وفاة أبيه (محمد جلبي) عام (824هـ/1421م)، وكان عمره لا يزيد على ثماني عشرة سنة

وكان محباً للجهاد في سبيل الله، والدعوة الى الاسلام في ربوع أوروبا. وقد استطاع السلطان مراد أن يقضي على حركات التمرد الداخلية التي قام بها عمه مصطفى والتي كانت تدعم من قبل أعداء الدولة العثمانية. وكان السلطان مراد يوجه الضربات الموجعة لحركات التمرد في بلاد البلقان، وحرص على تدعيم الحكم العثماني في تلك الديار، واتجه الجيش العثماني نحو الشمال لأخضاع إقليم ولاشيا وفرض عليه جزية سنوية، واضطر ملك الصرب الجديد (ستيف لازار ميتش) الى الخضوع للعثمانيين والدخول تحت حكمهم وجدد ولاءه للسلطان، واتجه جيش عثماني نحو الجنوب، حيث قام بتوطيد دعائم الحكم العثماني في بلاد اليونان. ولم يلبث السلطان أن واصل جهاده الدعوي وقام بالقضاء على العوائق في كل من البانيا والمجر. وقد توفي السلطان في قصر ادرنه عن عمر يناهز 47 عاماً وبناء على وصيته رحمه الله دفن في جانب جامع مرادية في بورصة. ووصى بان لا يبنى على قبره شيء وأن يعمل أماكن في جوانب القبر يجلس فيها الحفاظ لقراءة القرآن الكريم وأن يدفن في يوم الجمعة فنفذت وصيته. السلطان محمد الفاتح هو السلطان محمد الثاني (431هـ- 1481م)، يعتبر السلطان العثماني السابع في سلسلة آل عثمان يلقب بالفاتح وأبي الخيرات. حكم مايقرب من ثلاثين عاماً كانت خيراً وعزة للمسلمين. وقد تولى حكم الدولة العثمانية بعد وفاة والده في 16 محرم عام 855هـ الموافق 18 فبراير عام 1451م وكان عمره آنذاك 22 سنة ولقد امتاز السلطان محمد الفاتح بشخصية فذة جمعت بين القوة والعدل كما أنه فاق أقرانه منذ حداثته في كثير من العلوم التي كان يتلقاها في مدرسة الأمراء وخاصة معرفته لكثير من لغات عصره وميله الشديد لدراسة كتب التاريخ، مما ساعده فيما بعد على إبراز شخصيته في الإدارة وميادين القتال حتى أنه اشتهر أخيراً في التاريخ بلقب محمد الفاتح، لفتحه القسطنطينية. وقد انتهج المنهج الذي سار عليه والده وأجداده في الفتوحات ولقد برز بعد توليه السلطة في الدولة العثمانية بقيامه بإعادة تنظيم إدارات الدولة المختلفة، واهتم كثيراً بالأمور المالية فعمل على تحديد موارد الدولة وطرق الصرف منها بشكل يمنع

الإسراف والبذخ أو الترف. وكذلك ركز على تطوير كتائب الجيش وأعاد تنظيمها ووضع سجلات خاصة بالجند، وزاد من مرتباتهم وأمدهم بأحدث الأسلحة المتوفرة في ذلك العصر. وعمل على تطوير إدارة الأقاليم وأقر بعض الولاة السابقين في أقاليمهم وعزل من ظهر منه تقصيراً أو إهمال وطور البلاط السلطاني وأمدهم بالخبرات الإدارية والعسكرية الجيدة مما ساهم في استقرار الدولة والتقدم إلى الإمام وبعد أن قطع أشواطاً مثمرة في الإصلاح الداخلي تطلع إلى المناطق المسيحية في أوروبا لفتحها ونشر الإسلام فيها، ولقد ساعدته عوامل عدة في تحقيق أهدافه، منها الضعف الذي وصلت إليه الإمبراطورية البيزنطية بسبب المنازعات مع الدول الأوروبية الأخرى، وكذلك بسبب الخلافات الداخلية التي عمت جميع مناطقها ومدنها ولم يكتف السلطان محمد بذلك بل انه عمل بجد من أجل أن يتوج انتصاراته بفتح القسطنطينية عاصمة الامبراطورية البيزنطية، والمعقل الاستراتيجي الهام للتحركات الصليبية ضد العالم الإسلامي لفترة طويلة من الزمن، والتي طالما اعتزت بها الامبراطورية البيزنطية بصورة خاصة والمسيحية بصورة عامة، وجعلها عاصمة للدولة العثمانية وتحقيق ما عجز عن تحقيقه أسلافه من قادة الجيوش الإسلامية. السلطان بايزيد الثاني بعد وفاة السلطان محمد الفاتح تولى ابنه بايزيد الثاني (886هـ - 918هـ) السلطة في البلاد وكان سلطاناً وديعاً، نشأ محباً للأدب، متفقهاً في علوم الشريعة الإسلامية شغوفاً بعلم الفلك. واستعان بالخبراء الفنيين اليونانيين والبلغاريين في تحسين شبكة الطرق والجسور لربط أقاليم الدولة ببعضها. وقد استمرت راية الجهاد مرفوعة طيلة عهد السلطان بايزيد وأدرك الأعداء، أنه لايستطيعون مواجهة القوات الجهادية في حرب نظامية يحققون فيها أطماعهم لهذا لجأوا إلى أسلوب خبيث تستروا به تحت مسمى العلاقات الدبلوماسية لكي ينخروا في عظام الأمة ويدمروا المجتمع المسلم من الداخل، ففي عهد السلطان بايزيد وصل أول سفير روسي إلى (إسلامبول) عام (898هـ / 1492م). وفي عهد بايزيد الثاني في عام (886هـ) استطاع دوق موسكو (إيفان الثالث) أن ينتزع إمارة (موسكو) من

أيدي المسلمين العثمانيين، وبدأ التوسع على حساب الولايات الإسلامية. كما استطاع بايزيد أن يحرز نصراً بحرياً على البنادقة في خليج لبانتوا ببلاد اليونان عام **499م/ 905هـ** وفي العام التالي استولى على مدينة لبانتو وباستيلاء العثمانيين على مواقع البنادقة في اليونان، أقام البابا (إسكندر السادس) بناء على طلب البنادقة - حلفاً ضد العثمانيين مكوناً من فرنسا واسبانيا. وتعرض العثمانيون لهجوم الأساطيل الثلاثة: الفرنسي والإسباني والبابوي واستطاعت الدولة العثمانية أن تعقد صلحاً مع البنادقة. وكان بايزيد ميالاً للسلام، ونشطت العلاقات الدبلوماسية بين الدولة العثمانية وأوروبا، وكانت من قبل مقصورة على البلاد الواقعة على حدودها، ولكنها أقيمت بينها وبين البابوية وفلورنسا ونابلي وفرنسا وعقد صلحاً مع البنادقة والمجر. كما اهتم بايزيد بإنشاء المباني العامة وفعل الخيرات، فبنى الجوامع والمدارس والعمارات ودور الضيافة والتكايا والزوايا والمستشفيات للمرضى والحمامات والجسور ورتب للمفتي ومن في رتبته من العلماء في زمنه كل عام عشرة آلاف عثماني ولكل واحد من مدرسي المدارس السلطانية مابين سبعة آلاف وألفين عثماني، وكذلك رتب لمشايخ الطرق الصوفية ومريديهم ولأهل الزوايا كل واحد على قدر رتبته، وصار ذلك أمراً جارياً ومستمراً، وكان يحب أهل الحرمين الشريفين مكة والمدينة. وفي **18** صفر **918**هـ الموافق **125** ابريل **1512**م ترك حكم الدولة لابنه سليم الأول (**918- 926**هـ / **1512- 1519**م) وذلك بدعم من الجيش، الذي كان ينظر إليه على أنه الأمل المرتجى في بعث النشاط الحربي للدولة العثمانية بصورة أوسع ودفع حركة الفتوحات إلى الأمام، ولذلك بادر الجيش إلى معارضة والده وتولية ابنه سليم مكانه. وتوفي السلطان بايزيد الثاني وهو ذاهب إلى ديمتوقة فنقل نعشه إلى إسلامبول حيث دفن بجوار جامعه الشريف. السلطان سليم الأول (**918- 926**هـ / **1512 - 1520**م) تربع السلطان سليم الأول على العرش العثماني في عام **918**هـ، وقد أظهر سليم

منذ بداية حكمه ميلاً إلى تصفية خصومه ولو كانوا من إخوته وأبنائهم، وكان يحب الأدب والشعر الفارسي والتاريخ ورغم قسوته فإنه كان يميل إلى صحبة

رجال العلم وكان يصطحب المؤرخين والشعراء إلى ميدان القتال ليسجلوا تطورات المعارك وينشدوا القصائد التي تحكي أمجاد الماضي. وعندما ارتقى السلطان سليم الأول العرش العثماني، أحدث تغييراً جذرياً في سياسة الدولة العثمانية الجهادية فقد توقف في عهد الزحف العثماني نحو الغرب الأوربي أو كاد أن يتوقف واتجهت الدولة العثمانية اتجاهاً شرقياً نحو المشرق الإسلامي.

وقد أعد السلطان سليم الأول لمعركة فاصلة مع الدولة الصفوية حيث وصل الى اسطنبول وبدأ في التحرك من اسطنبول تجاه الأراضي الإيرانية وبعد أن غادر اسكوتراي أرسل يهدد الشاه اسماعيل وفي نفس الوقت أرسل السلطان سليم الأول الى أحد افراد أسرة آق قويونلو وهو محمد بن فرج شاه بيك يحثه على الاشتراك معه في قتال اسماعيل الصفوي، وبدأت حرب الاستطلاع بين المعسكرين المتحاربين، إلا أن سليم الأول قد بدأ التحرك نحو الدخول في القتال حيث عسكر في صحراء ياس جمن على مقربة من أذربيجان، ووصلت الأنباء التي أتت بها عيون ياس جمن تقول أن الشاه اسماعيل الصفوي لا ينوي القتال وأنه يؤخره الى ان يحل فصل الشتاء حتى يهلك العثمانيون برداً وجوعاً. واضطر اسماعيل الى الفرار في نفس الوقت الذي كان سليم الأول يستعد فيه للدخول الى تبريز عاصمة الصفويين. ودخل سليم الاول تبريز وحصر أموال الشاه الصفوي ورجال القلزباس واتخذها مركزاً لعملياته الحربية.

وبعد أن تغلب السلطان سليم الأول على الصفويين في شمال وغربي ايران بدأ السلطان العثماني يستعد للقضاء على دولة المماليك ولقد ساهمت عدة أسباب في توجه العثمانيين لضم الشام ومصر منها موقف المماليك العدائي من الدولة العثمانية حيث قام السلطان قنصوه الغوري (907-922هـ/1501-1516م) سلطان الدولة المملوكية بالوقوف مع بعض الأمراء العثمانيين الفارين من وجه السلطان سليم. الى جانب الخلاف على الحدود بين الدولتين في طرسوس في المنطقة الواقعة بين الطرف الجنوبي الشرقي لآسيا الصغرى وبين شمالي الشام. ناهيك عن تفشي ظلم الدولة المملوكية بين الناس ورغبة أهل الشام وعلماء مصر في التخلص من الدولة المملوكية والإنضمام الى الدولة العثمانية.

وحقق العثمانيون انتصاراً ساحقاً على المماليك في معركة غزة ثم معركة الريدانية. والواقع التاريخي يقول بأن السلطان سليم الأول أطلق على نفسه لقب "خليفة الله في طول الأرض وعرضها" منذ عام **1514**م (**920**هـ) أي قبل فتحه للشام ومصر وإعلان الحجاز خضوعه لآل عثمان. فالسلطان سليم وأجداده كانوا قد كسبوا مكانة عظيمة تلائم استعمال لقب الخلافة في الوقت الذي كان فيه مركز الخليفة في القاهرة لايعتد به. كما أن فتوح سليم اكسبته قوة ونفوذاً معنوياً ومادياً وخصوصاً بعد دخول الحرمين الشريفين تحت سلطانه وأصبح السلطان العثماني مقصداً للمستضعفين المسلمين الذين يتطلعون الى مساعدته بعد أن هاجم البرتغاليين الموانى الاسلامية في آسيا وإفريقيا. كما كانت الحجاز تابعة للمماليك وعندما علم شريف مكة بمقتل السلطان الغوري ونائبه طومان باي بادر شريف مكة "بركات بن محمد" الى تقديم السمع والطاعة الى السلطان سليم الأول وسلمه مفاتيح الكعبة وبعض الآثار فأقر السلطان سليم شريف الحجاز بركات باعتباره أميراً على مكة والحجاز، ومنحه صلاحيات واسعة. وبذلك أصبح السلطان سليم خادماً للحرمين الشريفين وأصبحت مكانته أقوى أمام الشعوب الاسلامية وبخاصة أن الدولة أوقفت أوقافاً كثيرة على الاماكن المقدسة، وكانت ايراداتها تصب في خزانة مستقلة بالقصر السلطاني وقد أدى ضم الحجاز الى العثمانيين الى بسط السيادة العثمانية في البحر الأحمر مما أدى الى دفع الخطر البرتغالي عن الحجاز والبحر الأحمر واستمر هذا حتى نهاية القرن الثامن عشر. وفي التاسع من شوال سنة ست وعشرين وتسعمائة، ليلة السبت توفي السلطان سليم -رحمه الله-، فأخفى موته الوزراء، وأرسلوا يعلمون ولده السلطان سليمان، فلما وصل الى القسطنطينية أعلنوا موت السلطان سليم، وصلوا عليه في جامع السلطان محمد، ثم حملوه ودفنوه في محل قبره، وأمر السلطان سليمان خان ببناء جامع عظيم، وعمارة لطعام الفقراء صدقة على والده. السلطان سليمان القانوني ولد سليمان القانوني في مدينة (طرابزون) كان والده آنذاك والياً عليها

اهتم به والده اهتماماً عظيماً، فنشأ محباً للعلم والأدب والعلماء والادباء

والفقهاء، واشتهر منذ شبابه بالجدية والوقار، أرتقى عرش السلطنة في السادسة والعشرين من عمره وكان متأنياً في جميع شؤونه ولا يتعجل في الأعمال التي يريد تنفيذها بل كان يفكر بعمق ثم يقرر واذا اتخذ قراراً لايرجع عنه. وقد ابتلى سليمان في السنوات الأولى في عهده بأربع تمردات شغلته عن حركة الجهاد، حيث ظن الولاة أن فرصة الاستقلال بأقاليمهم حان وقتها، فقام جان بردى الغزالي والى الشام بتمرد على الدولة وأعلن العصيان عليها وحاول أن يستولي على حلب إلا أنه فشل في ذلك وأمر السلطان سليمان بقمع الفتنة فقمعت وقطع رأس المتمرد جان بردى وأرسل الى اسطنبول دلالة على انتهاء التمرد. وأما التمرد الثاني فقد قام به أحمد شاه الخائن في مصر وكان هذا عام **930**هـ/**1524**م وكان هذا الباشا طامعاً في منصب الصدر الأعظم ولم يفلح في تحقيق هدفه، وطلب من السلطان أن يعينه والياً على مصر فعينه. وما أن وصل الى مصر حتى حاول استمالة الناس وأعلن نفسه سلطاناً مستقلاً إلا أن أهل الشرع وجنود الدولة العثمانية من الإنكشارية قاموا ضد الوالي المتمرد وقتلوه وظل اسمه في كتب التاريخ مقروناً باسم الخائن. والتمرد الثالث ضد خليفة المسلمين هو تمرد شيعي رافضي قام به بابا ذو النون عام **1526**م في منطقة يوزغاد حيث جمع هذا البابا مابين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف ثائر وفرض الخراج على المنطقة، وقويت حركته حتى أنه استطاع هزيمة بعض القواد العثمانيين الذين توجهوا لقمع حركته، وانتهت فتنة الشيعة هذه بهزيمة بابا ذو النون وأرسل رأسه الى اسطنبول. والتمرد الرابع ضد الدولة العثمانية في عهد سليمان القانوني كان تمرداً شيعياً رافضياً أيضاً وكان على رأسه قلندر جلبي في منطقتي قونية ومرعش وكان عدد أتباعه **30.000** شعياً قاموا بقتل المسلمين السنيين في هاتين المنطقتين. ويقول بعض المؤرخين أن قلندر جلبي جعل شعاره أن من قتل مسلماً سنياً ويعتدي على امرأة سنية يكون بهذا قد حاز أكبر الثواب. وتوجه بهرام باشا لقمع هذا العصيان فقتله العصاة، ثم نجحت الحيلة معهم إذ أن الصدر الأعظم إبراهيم باشا قد استمال بعض رجال قلندر جلبي، فقلت قواته وهزم وقتل. وبعد هذا هدأت الأمور في الدولة

العثمانية وبدأ السلطان في التخطيط لسياسة الجهاد في أوروبا. وقد كان عهد السلطان سليمان القانوني يمثل رأس الهرم بالنسبة لقوة الدولة العثمانية ومكانتها بين دول العالم آنذاك. ويعتبر عصر السلطان سليمان هو العصر الذهبي للدولة العثمانية، حيث شهدت سنوات حكمه من **926-972**هـ، الموافق **1520-1566**م توسعاً عظيماً لم يسبق له مثيل، وأصبحت أقاليم الدولة العثمانية منتشرة في ثلاث قارات عالمية. السلطان سليم الثاني تولى الحكم في **9** ربيع الأول سنة **974**هـ، ولم يكن مؤهلاً لحفظ فتوحات والده السلطان سليمان ولولا وجود الوزير الفذ والمجاهد الكبير والسياسي القدير محمد باشا الصقللي لانهارت الدولة، إذ قام بإعادة هيبتها وزرع الرهبة في قلوب أعدائها وعقد صلحاً مع النمسا وأتم توقيع معاهدة في عام **975**هـ الموافق **1967**م احتفظت بموجبها النمسا بأملاكها في بلاد المجر ودفعت الجزية السنوية المقررة سابقاً للدولة كما اعترف أمراء تراسلفانيا والأفلاق والبغدان. وعن وفاته يذكر المؤرخين الغرب أن سبب وفاة السلطان سليم الثاني الإفراط الشديد في تناول الخمر، إلا أنّ المؤرخين المسلمين يذكرون أن سبب وفاته انزلاق قدمه في الحمام فسقط سقطة عظيمة مرض منها أيام ثم توفي عام **982**هـ.

السلطان مراد الثالث (**982 - 1003**هـ/ **1574-1594**م) تولى العرش بعد وفاة والده، اهتم بفنون العلم والأدب والشعر وكان يتقن اللغات الثلاثة التركية، والعربية والفارسية وكان يميل إلى علم التصوف اشتهر بالتقوى واهتم بالعلماء، صرف للجنود عطايا الجلوس ومقدارها (**110.000**) ليرة ذهبية، فمنع الاضطرابات التي كانت تحدث عادة إذا تأخر صرف تلك الهبات. وكان من أول أعماله أن أصدر أمر بمنع شرب الخمور بعد ما شاعت بين الناس وأفرط فيها الجنود وخصوصاً الانكشارية، فثار الانكشاريون واضطروه لرفع أمره بالمنع وهذا يدل على ظهور علامات ضعف الدولة بحيث السلطان لايستطيع منع الخمور وإقامة أحكام الشرع عليهم وكذلك يدل على إنحراف الانكشارية عن خطها الإسلامي الأصيل من التربية الرفيعة، وحبها للجهاد وشوقها للشهادة.

كما عمل السلطان مراد الثالث على تنفيذ السياسة التي انتهجها والده من قبل، ففي عهده قام بعدة حروب في أماكن مختلفة. ففي عام (982هـ/1574م) هرب ملك بولونيا هنري دي فالوا وذهب إلى فرنسا، فأوصى الخليفة العثماني أعيان بولونيا بانتخاب أمير ترانسلفانيا ملكاً عليهم، ففعلوا، وصارت بولونيا (بولندا) فعلاً تحت حماية العثمانيين عام (983هـ/1575م) واعترفت النمسا بذلك في معاهدة الصلح التي أبرمتها مع الدولة العثمانية عام (984هـ/ 1576م) ومدتها ثماني سنوات، وهاجم التتار على حدود بولونيا عام (984هـ/1576م)
فاستنجدت بالسلطان العثماني فأعلن حمايتها بمعاهدة رسمية وجدد السلطان مراد الامتيازات مع فرنسا والبندقية وزاد بعض الامتيازات القنصلية والتجارية مع زيادة بعض البنود في صالحهما. كما قام الإنكشاريون بتمرد وعصيان في الولايات العثمانية بعد توقف الحروب، وكان السلطان قد كلفهم بحرب المجر غير أنهم هزموا أمام النمسا التي ساندت المجر، واحتلت عدة قلاع حصينة استردها سنان باشا بعد ذلك. كما أعلن أمراء الأفلاق والبغدان وترانسلفانيا التمرد وانضموا إلى النمسا في حربها مع العثمانيين، فسار إليهم سنان باشا عام 1003هـ/1594م غير أنه لم يحرز النصر وخسر عدة مدن. كما ظن اليهود أن الفرصة سانحة لهم لتحقيق حلم راودهم طويلاً، فنزحوا في هجرات متقطعة ومتقاربة إلى "سيناء" لاستيطانها، وكانت خطتهم تقوم في المراحل الأولى على تركيز إقامتهم في مدينة الطور، وكان اختيارهم لهذه المدينة اختياراً هادفاً، فهذه المدينة وهي تقع على الشاطئ الشرقي لخليج السويس لها ميناء يصلح لرسو السفن التجارية، وكان تأتيه سفن من جدة، وينبع، وسواكن، والعقبة، والقلزم، كما كانت المدينة ترتبط براً بخط قوافل مع "القاهرة" و"الفرما". وقد تزعم حركة التهجير رجل يهودي اسمه (إبراهام)، استوطن "الطور" مع أولاده وسائر أفراد أسرته، ولما أقام اليهود بالطور تعرضوا بالأذى لرهبان "ديرسانت كاترين" مما دفعهم إلى إرسال شكاوى مكتوبة إلى سلاطين الدولة العثمانية وولاتها يشتكون من إيذاء اليهود لهم مذكرين بعهد العثمانيين لحمايتهم، ومنع اليهود استيطان "سيناء" ومحذرين من تروح اليهود إلى

"سيناء" - وخاصة مدينة "الطور" - في جماعات كثيرة بقصد إيقاع الفتن. ولما كانت الدولة الإسلامية مسئولة بحكم الشرع عن حماية أهل الذمة، فقد سارع على الفور المسؤولون العثمانيون إلى إصدار ثلاثة فرمانات ديوانية في عهد السلطان (مراد الثالث)، فأمروا بإخراج "إبراهام" اليهودي وزوجته وأولاده وسائر اليهود من "سيناء" ومنعهم في قابل الأيام منعاً باتاً من العودة إليها بما فيها مدينة "الطور" والإقامة بها أو السكنى. وتوفى السلطان مراد الثالث في 16 كانون الثاني 1595 عن عمر يناهز 49 عاماً ودفن رحمه الله في فناء أيا صوفيا.

السلطان محمد خان الثالث ولد عام 974هـ، وجلس على قمة السلطنة عام 1003هـ بعد وفاة والده باثني عشر يوماً، لأنه كان مقيماً في مغنيسا، كانت أمه إيطالية الأصل تسمى صفية. ورغم حالة الضعف والتدهور التي كانت قد بدأت تعتري الدولة العثمانية إلا أن راية الجهاد ضد الصليبيين ظلت مرفوعة ومما يذكر لهذا السلطان أنه لما تحقق له أن ضعف الدولة في حروبها بسبب عدم خروج السلاطين وقيادة الجيوش بأنفسهم برز بنفسه وتقلد المركز الذي تركه سليم الثاني، ومراد الثالث، ألا وهو قيادة عموم الجيوش، فسار إلى بلغراد ومنها إلى ميادين الجهاد، وبمجرد خروجه دبت في الجيوش الحمية الدينية والغيرة العسكرية، ففتح قلعة (أرلو الحصينة) التي عجز السلطان سليمان عن فتحها في سنة 1556م ودمر جيوش المجر والنمسا في سهل كرزت بالقرب من هذه القلعة في 26 اكتوبر سنة 1596 حتى شبهت هذه الموقعة بواقعة (موهاكز) التي انتصر فيها السلطان سليمان سنة 1526م وبعد هذه المعركة استمرت الحروب دون أن تقع معركة حاسمة. وتعرضت الدولة في زمنه لثورات داخلية عنيفة قادها قره يازيجي وأخرى قام بها الخيالة إلا أن السلطان استطاع القضاء عليهما بصعوبة ومن تلك الأحداث الداخلية يظهر للباحث المدقق اختلال النظام العسكري وعدم صلاحيته لحفظ اسم الدولة وشرفها من أعدائها. توفي السلطان محمد الثالث بعد أن أخمد الحركات التمردية، والثورات العنيفة، وقاد الجيوش بنفسه وكانت وفاته في نهار الأحد الثامن

عشر من رجب سنة اثنتي عشرة وألف، ومده حكمه تسع سنين، وشهران، ويومان، وله من العمر ثمان وثلاثون سنة. السلطان احمد الاول (1026-1012هـ/1603-1617م) تولى الحكم بعد وفاة والده وعمره 14 سنة ولم

يجلس أحد قبله من سلاطين العثمانيين في هذه السن على العرش وكانت أحوال الدولة مرتبكة جداً لانشغالها بحروب النمسا في أوروبا وحرب إيران والثورات الداخلية في آسيا. فأتم مابدأ به أبوه من تجهيزات حربية. وجرت حروب بحرية بين السفن العثمانية وسفن إسبانيا، ورهبان القديس يوحنا في مالطة، والإمارات الإيطالية، وتراوح النصر بين الجانبين. وجددت الدولة امتيازات فرنسا، وانجلترا، على مثلها، كما جددت الاتفاقية مع بولونيا بحيث تمنع الدولة تتار القرم من التعدي على بولونيا، وتمنع بولونيا القازاق، من التعدي على الدولة العثمانية. وتحصلت هولندا على امتيازات، واستغلت ذلك في نشر الدخان داخل ديار الإسلام وبدأ تعاطيه من قبل الجنود، فأصدر المفتي فتوى بمنعه فهاج الجند، وأيدهم الموظفون، فاضطر العلماء إلى السكوت عنه. وقد ظهرت إلى حيز الوجود في عصر السلطان أحمد الأول حركات داخلية تهدف إلى تقويض كيان الدولة وبنيانها مثل حركة "جان بولاد" الكردي، وحركة والي أنقرة "قلندر أوغلي"، وحركة فخر الدين الدرزي المعنى الثاني حفيد "فخر الدين المعنى الأول" الذي انضم إلى السلطان سليم الأول عندما دخل الشام عام (922هـ). وسبب تلك الحركات اضطرابات داخلية حتى هيّأ الله للدولة وزيراً محنكاً أكسبه تقدم السن مزيداً من الخبرات والتجارب فعين صدراً أعظم فكان عوناً للسلطان الفتى وانتصر على الثائرين وخاصة ثائر الأناضول قلندر أوغلي الذي كان قد عين والياً على أنقرة فقد نكلت به الدولة، وتمكن الصدر الأعظم قبوجي مراد باشا من تطهير الأناضول من أولئك الثائرين، وقد توفي السلطان احمد في عام 1617م ودفن عند جامع سلطان أحمد. السلطان مصطفى الأول تولى السلطة بعد وفاة أخيه عام (1026هـ)، ومنذ عهده يظهر جلياً أن يداً أجنبية كانت خلف تعيين وإزاحة الخلفاء، فهذا السلطان عزل بعد ثلاثة أشهر، وجيء بأبن أخيه (عثمان الثاني) الذي لم يزد

عمره على الثالثة عشر.

السلطان عثمان الثاني (1026-1031هـ/1617-1621م) تولي الحكم بعد عزل عمه مصطفى الأول، وكان صغيراً لم يزد عمره على الثالثة عشرة، أعلن الجهاد على بولونيا لتدخلها شؤون إمارة البغدان، وتم الصلح بين الطرفين عام 1029هـ/1620م بناء على طلب بولونيا، وطلب الانكشارية، الذين تعبوا من مواصلة القتال، فغضب الخليفة عليهم من طلبهم الراحة وخلودهم الى الكسل وإلزامه على الصلح مع بولونيا، فعزم على التخلص من هذه الفئة الباغية، ولأجل الاستعداد لتنفيذ هذا الأمر الخطير أمر بحشد جيوش جديدة في ولايات آسيا وأهتم بتدريبها وتنظيمها وشرع فعلاً في تنفيذ هدفه، وعلمت الانكشارية بذلك فاتفقوا على عزل السلطان وتم لهم ذلك في 9 رجب سنة 1031هـ (20 مايو سنة 1622م) وأعادوا مكانة السلطان مصطفى وقتلوا السلطان عثمان الثاني.

مراد الرابع (1032-1049هـ/1622-1639م) تولى أمر السلطنة بعد عزل عمه مصطفى عام 1032هـ/1622م وهو أخو عثمان الثاني، ولصغر سنه فقد سيطر الانكشارية عليه. وكانت أحوال الدولة سيئة للغاية، فقام بإصلاح الأحوال الداخلية أولاً حتى تسنى له التفرغ للأحوال الخارجية ولذلك بدأ بالقضاء على طغاة العسكر الذي قتلوا أخاه السلطان عثمان وأعدم جميع المتأسدين في اسطنبول وفي جميع أنحاء الدولة، وأسس تشيكلات قوية للمخابرات وثبت من خلالها اسماء جميع المستبدين في الدولة، وكان اذا صادف بلداً في اسفاره كان يدعوا مستبديها باسمهم ويعدمهم. وقد منع في عهده الخمر والتدخين وأعدم كل مرتد عن الاسلام. مرض سنة 1640م وكان يخشى عليه من الموت ولكن شفي ثم مرض من جديد وتوفي رحمه الله في 8 شباط 1640م بسبب مرض النقرس وامتد حكمه 16 سنة و11 شهراً استلم الخزينة عند ارتقائه العرش فارغة وتركها ممتلئة عند وفاته.

السلطان ابراهيم بن أحمد (1049-1058هـ/1639-1648م) تولى الحكم بعد أخيه مراد الذي لم يعقب ذكوراً، ولم يبق بعد موت السلطان مراد الرابع من

نسل آل عثمان سوى أخيه السلطان ابراهيم، الذي كان مسجوناً مدة سلطنة اخيه، ولما توفي أخيه أسرع كبار المملكة الى مكان الحبس ليخبروه بذلك، فعندما قدموا ظن أنهم قادمون لقتلة، فخاف وذعر ولم يصدق ماقالوه له، ولذلك لم يفتح لهم باب السجن، فكسروه ودخلوا عليه يهنئونه، فظن أنهم يحتالون عليه للأطلاع على ضميره، فرفض قبول الملك بقوله: إنه يفضل الوحدة التي هو بها على ملك الدنيا، ولما أن عجزوا عن إقناعه، حضرت إليه والدته وأحضرت له جثة أخيه دليلاً على وفاته وحين ذلك جلس على سرير السلطنة، ثم أمر بدفن جثة أخيه باحتفال وافر، وساق أمامها ثلاثة أفراس من جياد الخيل التي كان يركبها في حرب بغداد ثم مضى الى جامع أيوب الانصاري، وهناك قلدوه بالسيف، ونادوا له بالخلافة. كانت الأحوال الداخلية شبه مستقرة بسبب اصلاحات أخيه نحو الانكشارية، وتجديد الجيش، فاتجه الى الاقتصاد في نفقات الجيش والاسطول وإصلاح النقد وإقامة النظام الضرائبي على أسس جديدة. وقد استطاع الصدر الأعظم قرة مصطفى باشا أن يوقف تدخل النساء في شؤون السلطنة وتمكن من القضاء على محاولات رجال البلاط السلطاني لإفساد الدولة وقضى على العابثين والمفسدين وقاطعي الطريق في مختلف الولايات. كانت جمهورية البنادقة تهيمن على جزيرة كريت وعلى الحركة التجارية في بحر إيجة مستغلين الصلح مع الدولة العثمانية، فعزم العثمانيون على تدمير نفوذ البنادقة في اشرق، فجهزت الجيوش والأسطول وأعلنت الحرب على البنادقة، واعتقل جميع البنادقة في طول البلاد وعرضها وأمر بمصادرة أموالهم وممتلكاتهم، ثم سير حملة الى جزيرة كريت عام **1055هـ/1645**م واستولت على أجزاء منها، ولكن الجنود تمردوا في اسطنبول وهاجوا وماجوا وقرورا عزل السلطان ابراهيم وتولية ابنه محمد الرابع الذي لم يتم السابعة من عمره وقتل السلطان ابراهيم وقد امتد حكمه **8** سنين و**9** شهور وكان عمره **34** سنة. السلطان محمد الرابع (**1104-1051هـ/1642-1692**م) ولد هذا السلطان عام **1051هـ**، وتولى المسؤولية وهو ابن سبع سنوات ورأت أوروبا أن الوقت حان للنيل من الدولة

العثمانية؛ لذلك كونت أوروبا حلفاً ضم : النمسا، وبولونيا، والبندقية، ورهبان مالطة، والبابا، وروسيا وسموه (الحلف المقدس) وذلك للوقوف في وجه المد الاسلامي الذي اصبح قريباً من كل بيت في أوروبا الشرقية بسبب جهاد العثمانيين الأبطال وبدأ الهجوم الصليبي على ديار الدولة العثمانية وقيض الله لهذه الفترة (آل كوبريلل) الذين ساهموا في رد هجمات الاعداء وتقوية الدولة، فالصدر الاعظم محمد كوبريللي المتوفي عام (1072هـ/661م) فأعاد للدولة هيبتها، وسار على نهجه ابنه (احمد كوبريللي) الذي رفض الصلح مع النمسا والبندقية وسار على رأس جيش لقتال النمسا، وتمكن عام 1074هـ أن يفتح أعظم قلعة في النمسا وهي قلعة نوهزل شرقي فينا في 25 صفر 1074هـ/28 سبتمبر 1663م وفي عهد هذا الصدر الاعظم حاولت فرنسا التقرب من الدولة العثمانية، وتجديد الامتيازات، غير أن الصدر الاعظم رفض ذلك، ثم حاولت فرنسا التهديد حيث ارسل "لويس الرابع عشر" ملك فرنسا السفير الفرنسي مع أسطول حربي، وهذا مازاد الصدر الاعظم إلا ثباتاً. وبوفاة الصدر الاعظم "أحمد كوبريللي" ضعف النظام العثماني، وهاجمت النمسا بلاد المجر، واغتصبت قلعة نوهزل ومدينة بست ومدينة بودا، وأغار ملك بولونيا على ولاية البغدان، وأغارت سفن البندقية على سواحل المورة واليونان واحتلت أثينا وكورنثة عام 1097هـ وغيرها من المدن. وتذكر كتب التاريخ أن العلماء ورجال الدولة قد اتفقوا على عزل السلطان (محمد الرابع) فعزل عام 1099هـ، وتولى مكانه أخوه سليمان الثاني. السلطان سليمان خان الثاني ولد عام 1052هـ وتولى الحكم بعد أخيه (محمد الرابع) عام 1099هـ واستمر التدهور في الدولة العثمانية في عهده، وازدادت شراسة الأعداء على عهده، فاغتصبت النمسا كثير من المواقع والمدن ومنها بلجراد عام 1099هـ، كما احتلت البندقية وسواحل دالماسيا السواحل الشرقية لبحر الأدرياتيك وبعض الأماكن في اليونان وتوالت الهزائم على الدولة، وقيض الله لها رجلاً لهذة الفترة هو الصدر الأعظم (مصطفى بن محمد كوبريللي) الذي سار على نهج ابيه، وسمح للنصارى في اسطنبول ببناء ماتهدم من كنائسهم، وأحسن إليهم وعاقب بأشد العقاب كل من تعرض لهم في

إقامة شعائر دينهم حتى استمال جميع مسيحي الدولة، وكانت نتيجة معاملة المسيحيين بالعدل أن ثار أهالي موره الأورام على البنادقة الكاثوليك، وطردوا جيشها من بلادهم بسبب إضطهادهم وإجبارهم على المذهب الكاثولوليكي. ودخلوا في حماية الدولة العثمانية مختارين طائعين لعدم تعرضها لديانتهم مطلقاً. واستشهد الصدر الأعظم شهيداً في ساحة الجهاد وهو يدافع عن حرمات الدين في أحد المعارك ضد النمسا الصليبية عام **1102**هـ. وفي **26** رمضان سنة **1102**هـ الموافق **23** يونيو **1691**م توفي السلطان سليمان الثاني وعمره **50** سنة بعد أن حكم ثلاث سنوات وثمانية أشهر ودفن في تربة جده السلطان سليمان الأول وتولى بعده أخوه. السلطان احمد الثاني (**1106-1102**هـ/**1690-1694**م) تولى الحكم عام **1102**هـ بعد وفاة أخيه سليمان الثاني، واستشهد في زمنه الصدر الأعظم مصطفى كوبر يللي الذي كان عظيم النفع للدولة العثمانية، وتولى بعده الصدر الاعظم جي علي باشا عريجي وكان ضعيفاً، واحتلت البندقية بعض جزر بحر إيجة، ولم تطل أيام السلطان وتوفي عام **1106**هـ/**1694**م وكان القتال في أيامه القصيرة عبارة عن مناوشات، وتولى الحكم بعده ابن أخيه وهو مصطفى الثاني بن محمد الرابع. السلطان مصطفى الثاني (**1106-1115**هـ/**1694-1703**م) ولد عام **1074**هـ وتولى الخلافة عام (**1106**هـ/**1694**م) وهو ابن السلطان محمد الرابع وفي عهده، بدأ تراجع المد الاسلامي عن ديار أوروبا الشرقية بسبب ضعف الايمان، وضعف روح الجهاد، وتسرب اسباب الهزيمة في كيان الامة، وقسوة الهجمات الصليبية على ديار الدولة العثمانية، وفي عهده تم توقيع معاهدة كار لوفتس جنوب غرب زغرب على نهر الدانوب عام **1110**هـ/**1699**م، مع روسيا وطبقاً لشروط هذه المعاهدة انسحب العثمانيون من بلاد المجر، وإقليم ترانسلفانيا، وهذا مؤشر سيء في تاريخ بعض حكام الدولة العثمانية، وهو انسحابهم في المعارك تاركين المسلمين بين يدي عدو نزعت من قلبه الشفقة والرحمة، وأصبحت كل الدول التي كانت تدفع الجزية عن يد وهي صاغرة ممتنعة من دفعها وكانت الدول النصرانية تقف في وجه العثمانيين، وكانت متفقة فيما

بينها للوقوف في وجه تقدم الدولة العثمانية، والعمل على تقسيمها وذلك خوفاً من انتشار المد الاسلامي. كان تنازل العثمانيين عن أراضيها بداية الانسحاب العثماني من أوروبا، كما أنه يسجل الانتقال الى عصر التفكك والاضمحلال السريع. وعلى أثر تدخل الانكشارية ومطالبتهم بعزل الصدور ورفض السلطان لذلك فقد قرروا عزله وتوفي بعد أربعة أشهر وكان عند وفاته في التاسعة والثلاثون من عمره. السلطان احمد الثالث (**1115-1143**هـ/**1703-1730**م) في عهده ظلت راية الجهاد مرفوعة، واستطاعت الدولة أن تعيد المورة وآزاق، وواصلت جهادها ضد روسيا وأنزل بها ضربة كادت أن تكون قاصمة، حينما حاصر المجاهدون العثمانيون قيصر روسيا وخليلته ومعهما **200.000** مجاهد كادوا يقعون في الأسر ولكن الخيانة تحت فتنة المال والنساء دفعت الصدر الأعظم الى رفع الحصار، وخيانة الدولة، ووقع معاهدة (فلكزن) في جمادى الاخرة عام **1123**هـ مع الروس، ترتب عليها إخلاء مدينة آزاق للصليبيين الروس وتعهد بعدم التدخل في شؤون القوزاق، ولهذا السبب عزل السلطان أحمد الثالث الصدر الأعظم بلطة جي باشا واستمر الجهاد ضد الروس، ورأت هولندا وإنجلترا إن مصلحتها إيقاف الحرب ولذلك تدخلوا، ووقعت معاهدة أدرنة عام **1125**هـ/**1716**م، وتنازلت فيها روسيا عن كل مااستولت عليه من سواحل البحر الأسود، ولكنها تخلت في الوقت نفسه عما كانت تدفعه الى حكام القرم. ومن ناحية الغرب انتصر العثمانيون على البنادقة، واستولوا على كريت وبعض الجزر الاخرى، فاستنجد البنادقة بالنمسا من الدولة العثمانية إعادة مأخذ من البنادقة إليهم فرفضت الدولة، وقامت الحرب بين الطرفين وانتصرت النمسا وسقطت بلغراد عام **1129**هـ/**1717**م ثم جرى الصلح بعد ذلك في عام **1130**هـ/**1718**م وتوسطت بريطانيا وهولندا في الصلح. وعقد صلح بساروفتز، وبموجبه انتزع النمساويون بلغراد، وأكثر بلاد الصرب، وجزءاً من الأفلاق وتبقى سواحل دالماسيا (شرق الأدرياتيك) للبندقية، وتعود بلاد المورة للعثمانيين كما أتاح الصلح لرجال الدين الكاثوليك في أن يستعيدوا مزاياهم القديمة في الأراضي العثمانية، مما أتاح لهم وللنمسا التدخل في شؤون الدولة

العثمانية باسم حمايتهم، وقد نص اتفاق منفصل على حرية التجارة لصالح تجار الدول الموقعة على المعاهدة. وهكذا حصلت النمسا على حق حماية التجار الأجانب داخل الدولة العثمانية. ولما رأى الروس ضعف العثمانيين طلبوا منهم السماح للتجار وزوار بيت المقدس بالمرور في أراضي الدولة العثمانية دون دفع أية رسوم فوافق العثمانيون على ذلك. واحتل العثمانيون بلاد أرمينيا بلاد الكرج، بينما احتل بطرس الاكبر بلاد داغستان وسواحل بحر الخرز الغربية. وخلال هذه الفترة ثار الانكشاريون وعزلوا الخليفة ونصبوا مكانه ابن أخيه. السلطان محمود الأول (1143-1168هـ/1730-1758م) تولى الحكم بعد ان هدأت الأحوال بسبب اضطرابات الانكشارية فقرر السلطان محمود الأول استقدام مستشار أوروبي فرنسي للشؤون العسكرية واسمه الكسندر الكونت دي بونفال، وقد عهد إليه بإحياء فرقة المدفعية، وادخلت أنظمة جديدة للخدمة العسكرية على أسس فرنسية ونمسوية بهدف جعل الخدمة العسكرية من جديد مهنة حقيقية وذلك بتوفير المرتبات والمعونات. واقترح توزيع فرق الانكشارية الى وحدات صغيرة يقودها ضابط شاب، غير أن الانكشارية عارضوا تنفيذ هذه الخطة وأوقفوها، مما أدى الى تركيز بونفال على فرقة المدفعية وأهتم كذلك بصناعة المدافع والبارود والبنادق والألغام وعربات المدافع، وافتتح مدرسة للهندسة العسكرية، إلا أن الانكشارية عارضوا كل المشروعات، وعلاوة على ذلك أنشأ مصنع للورق، لكن هذه الاصلاحات سرعان ماندثرت. اتجهت الدولة العثمانية الى قتال الشيعة الصفوية، فتغلبت على طهماسب الذي طلب الصلح عام 1144هـ/1731م، وتخلى العثمانيين عن تبريز، وهمدان، ولورستان غير أن والي الشاه على خراسان وهو نادر شاه، لم يقبل بهذه المعاهدة. فسار الى أصفهان، وعزل الشاه طهماسب وولى مكانه أبنه عباس، وعين عليه مجلس وصاية، سار لحرب العثمانيين فانتصر عليهم، وحاصر بغداد، طلبت الدولة الصلح، وجرى الاتفاق عام 1149هـ/1736م في مدينة تفليس حيث أعلن نادر خان نفسه ملكاً على الفرس، واتفقوا على أن يرد العثمانيون كل ماأخذوه الى الشيعة الايرانية. السلطان عثمان الثالث

(1171-1168هـ/1758-1761م) تولى الحكم وعمره 58 سنة، وبويع في جامع أبي أيوب الأنصاري، وهنأه سفراء أوروبا، وحكم ثلاث سنوات فقط لم يحدث فيه حروب ولا نزاعات خارجية واهتم بالاصلاحات الداخلية، وأصدر أوامر بمنع كل ما يخالف الشرع الشريف وقضى على الثورات والانتفاضات التي قامت في أنحاء الدولة وخاصة ثورات الأكراد ويذكر عنه أنه كان يتحسس أحوال الرعية ليلاً متنكراً. السلطان مصطفى الثالث(1171-1187هـ/ 1757-1773) تولى الحكم وعمره اثنتان وأربعون سنة، وكان على دراية واسعة بإدارة الدولة فعين الوزير قوجه راغب صدراً أعظم لسعة إطلاعه وخبرته بشؤون البلاد. وقد استطاع محمد راغب باشا إخماد ثورة عرب الشام الذي اعتدوا على قوافل الحجاج. كان السلطان مصطفى يرى أن الخطر الداهم على الدولة العثمانية يتمثل في ظهور القوة الروسية الجديدة ويبدو أنه اطلع على المخطط الأسود الروسي لتفتيت الدولة العثمانية الذي وضعه بطرس الأكبر في

وصيته ولذلك أعد السلطان مصطفى الثالث لحرب روسيا، فبدأ يعد التنظيمات المزمع تنفيذها بالجيش العثماني حتى يصبح قادراً على مواجهة الجيوش الأوروبية، لذا فقد تمكن الصدر الأعظم من عقد اتفاق مع حكومة بروسيا لمساعدة الدولة العثمانية عند الحاجة ضد النمسا وروسيا. وعملت على توسيع نطاق التجارة البحرية والبرية. وعمل على وضع مشروع فتح خليج لإيصال نهر دجلة بالآستانة وأن تستعمل الأنهار الطبيعية مجرى له ليسهل نقل الغلال من الولايات الى دار الخلافة، ويساعد على نشر التجارة، إلا أن المنية عاجلته قبل البدء في مشروعه عام 1176هـ/1762م. وخلفه في الصدارة حامد حمزة باشا ثم خلفه مصطفى باهر باشا 1177هـ/1763م ثم بعد سنة تولى الصدارة محسن زاده محمد باشا 1178هـ/1764م. لقد استمرت الحرب مع روسيا فترة طويلة حيث بدأت في عام 1768م وانتهت في 1774م وفقدت الدولة العثمانية اراضي واسعة ومهمة وبدأ ظهور الضعف والتأخر والتخلف الحقيقي في الدولة، ومرض السلطان مصطفى الثالث في حرب روسيا حزناً وتوفي وعمره يناهز 57 عاماً تقريباً. وتوفي الخليفة عام 1187هـ وتولى مكانه أخوه

عبدالحميد الأول. السلطان عبدالحميد الأول(1187-1203هـ/1773-1788م) تولى الحكم عام 1187هـ/1773م بعد وفاة أخيه مصطفى الثالث، وكان محجوزاً في قصره مدة حكم أخيه مصطفى الثالث استطاعت روسيا أن تحقق نصراً على العثمانيين في مدينة فارنا في بلغاريا على البحر الأسود، وطلب الصدر الأعظم الصلح والمفاوضة، وتم ذلك في مدينة قينارجة في بلغاريا عام 1187هـ/1774م. وفي هذه الآونة توفى السلطان عبدالحميد الأول ووهنت عزيمة الجند ودخل اليأس قلوبهم واستغل الأعداء ماحدث وتضافرت جهودهم لإضعاف العثمانيين وتمكنوا من النصر في 31 تموز وفي 22 أيلول عام 1789م واستولى الروس على مدينة بندر الحصينة واحتلوا معظم الفلاخ والبغدان وبسارابيا ودخل النمساويون بلغراد وبلاد الصرب التي ردت بعد ذلك بمقتضى معاهدة زشتوي.

السلطان سليم الثالث (1203-1222هـ/1788-1807م) تولى السلطة بعد وفاة عمه عبد الحميد الأول عام 1203هـ/1788م وبدأت مرحلة جديدة من مراحل الحرب بين الدولة العثمانية وأعداءها حيث شرع في احياء الروح المعنوية في نفوس جنده واعتمد على تاريخ الدولة العثمانية وما قامت به من أعمال بطولية، ففي مراسيم تولية عرش الدولة قام السلطان بإلقاء خطبة حماسية أمام قادة الدولة أشاد فيها بما حققته الجيوش العثمانية من انتصارات في الماضي على أعدائها، وتكلم عن سبب هزائمهم المتأخرة أمام أعدائهم وبين بأنها بسبب ابتعادهم عن دينهم وعدم اتباع كتابهم وسنة نبيهم، وحثهم على ضرورة التضحية والجهاد ضد أعدائهم، والاعتماد على الله في كل تصرفاتهم وطاعة أولي الأمر، ومقاومة الأعداء الذين استولوا على اراضي المسلمين وقتلوا وسجنوا الآلاف منهم حتى تستعيد الدولة بلاد القرم منهم. هذه الآمال عند السلطان سليم الثالث جعلته يرفض مساعي الصلح التي قام بها سفراء اسبانيا وفرنسا وبروسيا، وطلب من الصدر الاعظم يوسف باشا اتخاذ الترتيبات اللازمة للتصدي لأعداء الدولة. وقام بزيادة مرتبات الجند وصرف مكافآت إضافية تزيد عما كانت عليه في عهد سلفه. وتوالت الأحداث

واستمرت هزائم الدولة العثمانية نتيجة للتدهور الذي ورثته، وضعفت الدولة العثمانية، ومع ظهور الثورة الفرنسية رأت الدول الأوروبية ضرورة التوصل الى معاهدة مع الدولة العثمانية لجمع الشمل الأوروبي أمام الحركة النابليونية التوسعية، والأطماع الفرنسية التي أنستهم أطماعهم في اراضي الدولة العثمانية كمرحلة أولى، ونجحت الدول الأوروبية في وساطتها وتم عقد معاهدة "زشتوى المشهورة" في **4** من أغسطس **1791**م. ومن خلال دراسة تاريخ السلطان سليم الثالث تظهر لنا إنه كان حريصاً على إحياء فريضة الجهاد كما كانت على عهد أجداده وآبائه، فهل هذا هو السبب وراء المؤامرة التي أطاحت به في جمادى الأولى عام **1223**هـ/**28** يونيو **1808**م). السلطان محمود الثاني (**1223-1255**هـ/**1808-1839**م) تولى الحكم وعمره أربع وعشرون سنة، استفاد من إقامته الجبرية مع سليم الثالث حيث أطلعه الأخير على خطط الاصلاح. إلا أن السلطان الجديد أرغم في البداية على الانحناء أمام رغبات الانكشارية، فأمر بإلغاء كل الإصلاحات حتى يرضيهم الى أن تحين الفرصة لتطبيق وتنفيذ خطط الإصلاح. وكان محمود يتذرع بالصبر انتظاراً لساعة الخلاص من الانكشارية الذين هددوا كيان الدولة العثمانية ولكن الفرصة لم تتح له قبل مرور عدة سنوات، خاصة وأن عهده قد أمتلئ بالحروب والتطورات الهامة التي استنزفت معظم جهوده وكافة إمكانياته. وفي **8** ذي القعدة عام **1241**هـ بدأ بعض الانكشاريين بالتحرش بالجنود أثناء أدائهم تدريباتهم ثم بدأوا في عصيانهم فجمع السلطان العلماء وأخبرهم بنية المتمردين فشجعوه على استئصالهم فأصدر الأوامر للمدفعية حتى تستعد لقتالهم ومن ثم قضى على الجيش الإنكشاري. وفي اليوم التالي صدر مرسوم سلطاني قضى بإلغاء فئتهم وملابسهم واصطلاحاتهم واسمهم من جميع بلاد الدولة وإعدام من بقي منهم هارباً الى الولايات أو نفيه، ثم قلد حسين باشا الذي كانت له اليد الطولى في إبادتهم قائداً عاماً (سرعسكر) وبدأ بعدها نظام الجيش الجديد. ثم أصبح السلطان محمود بعد ذلك حراً في تطوير جيشه، فترسم خطى الحضارة الغربية فأستبدل الطربوش الرومي بالعمامة، وتزيا

بالزي الأوروبي، وأمر أن يكون هو الزي الرسمي لكل موظفي الدولة العسكريين منهم والمدنيين، وأسس وساماً دعاه وسام الافتخار، فكان أول من فعل ذلك من سلاطين آل عثمان. وما قام به السلطان محمود من استبدال العمامة بالطربوش وفرض الملابس الأوروبي على كافة المجموعات العسكرية يدل على شعوره العميق بالهزيمة النفسية.

السلطان عبدالمجيد الأول (1255-1277هـ/1839-1860م) كان السلطان عبدالمجيد الأول من أجلّ سلاطين آل عثمان قدراً، أحب الاصلاح، وأدخل التنظيمات الحديثة، ورغب في تطبيقها في الحال. كما أدخل إصلاحات جمة في الجيوش العثمانية . وترقت في أيامه العلوم والمعارف، واتسعت دائرة التجارة، وشيدت الكثير من المباني الفاخرة، ومدَّت في عهده أسلاك الهاتف وقضبان السكك الحديدية. وتولى الحكم بعد وفاة والده السلطان محمود الثاني سنة 1839م وكان عمره السادسة عشرة من عمره، فكان صغر سنه هذا فرصة لبعض الوزراء التغريبيين لإكمال مابدأه والده الراحل من إصلاحات على الطريقة الأوروبية، والتمادي في استحداث الوسائل الغربية، ومن هؤلاء الوزراء الذين ظهروا في ثياب المصلحين ومسوح الصادقين (مصطفى رشيد باشا) الذي كان سفيراً للدولة في (لندن) و(باريس)، ووصل الى منصب وزير الخارجية في أواخر عهد السلطان (محمود الثاني). ومما يلفت النظر أن استصدار خط شريف كلخانة كان "الثمن" الذي حصلت عليه بريطانيا والدول الأوروبية من السلطان العثماني في مقابل تسوية النزاع بينه وبين والي مصر "محمد علي باشا" الذي كان يريد الاستقلال والانفصال عن الدولة، أثناء أزمة العلاقات المصرية العثمانية المعروفة (1255-1257هـ/1839-1841م). وقد أنشأ رشيد باشا مجلساً للنواب، ووضع للدولة قانوناً للعقوبات وفق الشرائع الحديثة واستقدام رجلاً فرنسياً ليضع قانوناً مدنياً حديثاً للدولة، واشتد في تطبيق قوانينه شدة حازمة ضمنت احترام الناس لها، وأعقب ذلك بإنشاء بنك جديد للدولة وأصدر أوراقاً مالية ثم صدر مرسوم آخر عام 1856م أكد فيه السلطان عبدالمجيد الأول المبادئ التي سبق له أن أعلنها على لسان رشيد باشا،

وزاد فيه عدة امتيازات وحصانات لرعايا الدولة غير المسلمين، وعرف في التاريخ العثماني بالخط الهمايوني الذي كان أكثر جرأة من الأول وأكثر اندفاعاً نحو الاقتباس من الغرب. ويعتبر السلطان عبدالمجيد أول سلطان عثماني يضفي على حركة تغريب الدولة العثمانية صفة الرسمية، إذ إنه أمر بتبني الدولة لهذه الحركة وأمر بإصدار فرماني التنظيمات عامي 1854م،1856م وبهما بدأ في الدولة العثمانية ماسمي بعهد التنظيمات وهو اصطلاح يعني تنظيم شؤون الدولة وفق المنهج الغربي، وبهذين الفرمانين تم استبعاد العمل بالشريعة الاسلامية، وبدأت الدولة في التقنين وإقامة المؤسسات.

السلطان عبدالعزيز (1277-1293/1861-1876م) تولى الحكم بعد أخيه في أواخر عام 1277هـ. وفي عهده تفجرت ثورة في جزيرة كريت وأخمدت عام 1283هـ/1863م. وتم فتح قناة السويس عام 1285هـ/1869م، وصدرت مجلة الأحكام العدلية وقانون التجارة البحرية في أوائل عهده، وزار أوربا وفكر في الاستفادة من خلاف الدول الأوربية فيما بينها، لكنه وجد أنها تتفق جميعها ضد

الدولة لأنها دولة إسلامية، ولم يستطع الأوربيون أن ينسوا الحقد الصليبي المغروس في نفوسهم، غير أنهم كانوا يختلفون فيما بينهم حسب مصالحهم الخاصة. وكانت الدول الأوربية عازمة على الضغط على الحكومة العثمانية للإستمرار في خطوات الإصلاح والنهوض المزعوم على النهج الغربي، والفكر الأوربي، والمبادئ العلمانية وأكد السلطان عبدالعزيز عزمه على مواصلة السير في الطريق الذي سلكه أبوه محمود الثاني وأخوه عبدالمجيد، فأبقى على كل أصحاب المناصب من المتكلفين بتنفيذ الإصلاحات. وكان من أهم الإصلاحات الإدارية في عهده صدور قانون الولايات عام (1281هـ/1864م)، وفي مجال الإدارة أيضاً أنشئت محكمة عليا قضائية (ديوان الأحكام العدلية). كما أنشئ عام (1285هـ/1868م) مجلس للدولة على النسق الفرنسي سمي "شواري دولت" أي مجلس شورى الدولة، وكان من أهم اختصاصاته مناقشة الميزانية. أما في مجال التعليم، فقد أسست مدرسة ثانوية عام 1285هـ/1868م هي مدرسة "جلاطة سراي"، كان برنامج الدراسة فيها خيراً من برامج المدارس الثانوية

الأخرى، وكانت كل المواد التي تدرس فيها باللغة الفرنسية فيما عدا اللغة التركية. وكانت الغاية من إنشائها هي تخريج طائفة من الشباب القادر على حمل عبء الوظائف العامة وكان هؤلاء الشباب من مختلف الديانات، فالأغلبية من المسلمين، ولكن كان بها اليونان والأرمن، وهم نصارى، كما كان بها أعداد من

اليهود. والواقع أن الطلاب قد أقبلوا على هذه المدرسة حتى بلغ عددهم عام 1869م ستمائة طالب مسلمين ونصارى ويهود. وكان السلطان عبدالعزيز قد زار أوروبا، ورأى اتفاق وتآمر الدول الأوروبية على الدولة العثمانية، فحاول أن يستفيد من الخلاف القائم على المصالح بين دول أوربا الغربية وروسيا لمصلحة الدولة العثمانية، فبدأ يكثر من دعوة السفير الروسي، إلى اسطنبول فخافت الدول الأوروبية، وبدأت تشيع الشائعات عنه في التبذير والإسراف واستطاع مدحت باشا أن يعزله ثم قام مع عصابته بقتله في عام (1293هـ/ 1876م). السلطان مراد الخامس هو ابن السلطان عبدالمجيد ولد في 25 رجب من عام 1256هـ الموافق 1840م وارتقى منصب الخلافة في 7 جمادي الأولى من عام 1293هـ. وكان على جانب كبير من الذكاء والثقافة التركية والغربية، كما أبدى اهتماماً بالأدب والعلوم والشؤون الأوروبية، وزار أوروبا والتقى ببعض

الأوروبيين، وانخرط في سلك الماسونية، وكان على اتصال بنامق كامل أحد أعضاء الحركة وغيره، وكان ميالاً إلى الدستور والليبرالية والعلمانية، وكانت الحركة الماسونية هي التي دفعت به إلى السلطنة ولكنه أصيب باضطراب عقلي بعد أن أصابته الدهشة والفزع عند إيقاظه بعد منتصف الليل عند خلع السلطان عبدالعزيز ولمّا بلغه مقتل حسن الجركسي ظهرت عليه اضطرابات عصبية أثّرت على جهازه الهضمي. وكانت صحته في تدهور مستمر في الوقت الذي كان مدحت باشا يحاول إعلان الدستور الوضعي بدلاً من الشرع أثناء مرضه ويدرس القوانين والنظم الغربية ويتصل بأعوانه حتى استطاع إعداده بشكل جاهز وقد قيل إنَّ جنون السلطان ظهر للناس بشكل واضح فكان لابد من خلعه وأعلن ذلك من قبل شيخ الإسلام عام 1876م. وبعد عزله تعافى من

يناهز الرابعة والستين. السلطان عبدالحميد (1293-1326هـ/1876-1909م) تولى عرش الدولة وهو في الرابعة والثلاثين من عمره. إذ ولد في 16 شعبان عام 1258هـ (1842م). ماتت والدة السلطان عبدالحميد وهو في العاشرة من عمره فاعتنت به الزوجة الثانية لأبيه وكانت عقيماً. فأحسنت تربيته وحاولت أن تكون له أم، فبذلت له من حنانها كما أوصت بميراثها له. وقد تأثر السلطان عبدالحميد بهذه التربية وأعجب بوقارها وتدينها، وكان لهذا انعكاس على شخصيته طوال عمره. وتلقى عبدالحميد تعليماً منتظماً في القصر السلطاني على أيدي نخبة مختارة من أشهر رجالات زمنه علماً وخلقاً. وقد تعلم من اللغات العربية والفارسية، ودرس التاريخ وأحب الأدب، وتعمق في علم التصوف، ونظم بعض الأشعار باللغة التركية العثمانية. وتدرب على استخدام الاسلحة وكان يتقن استخدام السيف، وإصابة الهدف بالمسدس، ومحافظ على الرياضة البدنية، وكان مهتماً بالسياسية العالمية ويتابع الأخبار عن موقع بلاده منها بعناية فائقة. وعندما بويع بالخلافة بعد أخيه مراد، يوم الخميس 11 شعبان 1293هـ 31 أغسطس 1876م. وكان عمره آنذاك اربعاً وثلاثين سنة، حضر لمبايعته الوزراء والأعيان وكبار الموظفين من مدنيين وعسكريين في سراي طوبقبو. وهنأه بالخلافة كذلك رؤساء الطوائف المختلفة، وأطلقت المدافع بسائر أطراف السلطنة احتفالاً بهذه المناسبة. وأقيمت الزينات بجميع جهات اسطنبول ثلاثة أيام وأرسل الصدر الأعظم برقيات الى دول العالم لإعلامها بذلك. وكان السلطان عبدالحميد قد عين مدحت باشا صدراً أعظم، ثم أعلن في 23 ديسمبر (1293هـ/1876م) الدستور الذي يضمن الحريات المدنية وينص على مبدأ الحكومة البرلمانية. وكان البرلمان يتكون من مجلسين: مجلس النواب أو المبعوثان ثم مجلس الأعيان أو الشيوخ. كان الدستور ينص على فصل السلطات من حيث الشكل لا المضمون، كما أن التغييرات التي طرأت

على نظام الحكم طبقاً له كانت من قبيل التطور، فلم يفكر أحد في تقليص حق السلطان في السيادة، كما نص الدستور على أن شخص السلطان مصون لا تمس، وأنه لايسأل أمام أحد عن أعماله، ومن ثم كان الدستور مرهوناً بشخصه.

فله وحده حق تعيين وإقالة الوزراء، كما أنه هو الذي يعقد المعاهدات ويعلن الحرب ومعاهدات الصلح، وهو القائد العام للقوات المسلحة ومن حقه كذلك إصدار كافة القوانين في شتى المجالات دون الرجوع الى البرلمان. وهكذا ظل السلطان عبدالحميد الثاني (1293-1327هـ/1876-1909م) يتمتع بالسلطة التي سبق لأسلافه أن تمتعوا بها، كما أن الصلاحيات الواسعة التي منحها الدستور للسلطان حدت من سلطة رئيس الوزراء بحيث لم يتيح له أن يلعب سوى دور ثانوي في تسيير دفة الحكم. كما أن حقيقة الصراع بين السلطان عبد الحميد الثاني واليهود من أهم الأحداث في تاريخ السلطان عبد الحميد الثاني. حيث قام يهود الدونما بدور فعال في نصرة القوى المعادية للسلطان عبد الحميد والتي تحركت من سلانيك لعزله وهم الذين سمموا أفكار الضباط الشباب، وقد استطاعوا أن يأثروا في جمعية الاتحاد والترقي، وكان السلطان عبد الحميد الثاني عارفاً بحقيقة الدونمة.وفي حقيقة الأمر، أهتم عبدالحميد بإبقاء الدونمة

في ولاية سالونيك، وعدم وصولهم الى الاستانة، بغية عدم السيطرة عليها والتجنب من تحركاتهم، ونتيجة للموقف الجاد من عبدالحميد إزاء فرقة الدونمة اتبعوا إستراتيجية مضادة له، حيث تحركوا ضده على مستوى الرأي العام العثماني والجيش. ونتيجة لموقف عبدالحميد من الدونمة، قام يهود الدونمة بالتعاون مع المحافل الماسونية للإطاحة به، وقد استخدم هؤلاء شعارات معينة كالحرية والديمقراطية وإزاحة المستبد عبدالحميد، وعلى هذا الاساس قاموا بنشر الشقاق والتمرد في الدولة العثمانية بين صفوف الجيش . وكانت الغاية من هذا هي تحقيق المشروع الاستيطاني الصهيوني باستيطان فلسطين. وكان يهود الدونمة يشلكون اللبنة الأولى لتنفيذ المخططات اليهودية العالمية. كما أجرى هرتزل إتصالات مكثفة مع المسؤولين في ألمانيا والنمسا وروسيا وإيطاليا وإنكلترا وكانت الغاية من هذه الاتصالات هي إجراء حوار مع عبدالحميد الثاني. وقام هرتزل بزيارة الى القسطنطينية وذلك في حزيران عام 1896م، ورافقه في هذه الزيارة نيولنسكي، الذي كانت له علاقة ودية مع السلطان عبدالحميد، ونتيجة لذلك فقد نقل بيولنسكي آراء هرتزل الى قصر

يلدز. وقام السلطان عبدالحميد بإرسال رسالة الى هرتزل بواسطة صديقه نيولنسكي جاء فيها: (انصح صديقك هرتزل، ألا يتخذ خطوات جديدة حول هذا الموضوع، لأني لااستطيع أن أتنازل عن شبر واحد من الأراضي المقدسة، لأنها ليست ملكي، بل هي ملك شعبي. وقد قاتل أسلافي من أجل هذه الأرض، ورووها بدمائهم؛ فليحتفظ اليهود بملايينهم. إذا مزقت دولتي، من الممكن الحصول على فلسطين بدون مقابل، ولكن لزم أن يبدأ التمزيق أولاً في جثتنا ولكن لا أوافق على تشريح جثتي وأنا على قيد الحياة). واتخذ السلطان عبدالحميد الثاني كل التدابير اللازمة في سبيل عدم بيع الأراضي الى اليهود في فلسطين، وفي سبيل ذلك عمل جاهداً على عدم إعطاء أي امتياز للهود من شأنه أن يؤدي الى تغلب اليهود على أرض فلسطين. وتحركت الصهيونية العالمية، لتدعم أعداء السلطان عبدالحميد الثاني، وهم المتمردون الأرمن، والقوميون في البلقان، وحركة حزب الاتحاد والترقي، والوقوف مع كل حركة انفصالية عن الدولة العثمانية. وقد كان السلطان عبدالحميد الثاني شديد الحذر

من جمعية الاتحاد والترقي المدعومة باليهود والمحافل الماسونية، والدول الغربية واستطاع جهاز مخابرات السلطان عبدالحميد أن يتعرف على هذه الحركة ويجمع المعلومات عنها؛ إلا أن هذه الحركة كانت قوية، وقد جاءت مراقبة عبدالحميد لأعضاء هذه الحركة في وقت متأخر، حيث دفعوا الأهالي الى مظاهرات صاخبة في سلانيك ومناستر واسكوب وسوسن مطالبين بإعادة الدستور، بالإضافة الى أن المتظاهرين هددوا بالزحف على القسطنطينية. الأمر الذي أدى بالسلطان الى الرضوخ على مطالب المتظاهرين حيث قام بإعلان الدستور وإحياء البرلمان وذلك في 24 تموز/يوليو 1908م، ولم يغب عن بال الانقلابيين الضغط على مفتي الاسلام محمد ضياء الدين بإصدار فتوى الخلع ففي يوم الثلاثاء السابع والعشرين من شهر نيسان عام 1909م اجتمع 240 عضواً من مجلس الأعيان في جلسة مشتركة وقرروا بالاتفاق خلع السلطان عبدالحميد الثاني. وبعد إبعاد عبدالحميد الثاني من السلطة، عبرت الصحف اليهودية في سلانيك عن غبطتها في الخلاص من (مضطهد اسرائيل) كما

وصفته هذه الصحف. وتولى الخلافة بعد السلطان عبدالحميد الثاني أخوه محمد رشاد "الخامس" إلا أنه في الحقيقة لايملك أي سلطة فعلية وإنما السلطة أصبحت بيد جمعية الاتحاد والترقي وغدت الحكومة العثمانية تركية في مضمونها، قومية في عصبيتها، بينما كانت من قبل عثمانية في مضمونها وإسلامية في رابطتها. فقد تأثرت هذه الجمعية بقوة الأفكار القومية التي تدعو الى تحرير كافة الاتراك. مدعين أن الشعوب الاسلامية في الأناضول وآسيا الوسطى تشكل أمة واحدة، وهي الأفكار التي تطورت أخيراً بجهود بعض كتاب الجمعية وعلى رأسها موئيز كوهين اليهودي، والكاتب التركي الشهير ضيا كوك آلب؛ فاتبعت سياسة التتريك وذلك بجعل اللغة التركية هي اللغة الرسمية الوحيدة أن كانت تقف اللغة العربية الى جانبها. فتأججت حركة الدعوة الى القومية العربية، في مواجهة حركة التتريك. كوّن العرب حزب اللامركزية وتعني أن تأخذ الولايات غير التركية استقلالاً ذاتياً وتبقي خاضعة خارجياً لاسطنبول -كما كونوا جمعيات سرية مثل الجمعية القحطانية برئاسة عبدالكريم الخليل والضابط عزيز علي المصري، والجمعية العربية الفتاة التي تشكلت في باريس عام **1329**هـ على منهج جمعية تركيا الفتاة ومن قبل طلاب يدرسون هناك تشبعوا بالأفكار الغربية وخاصة مبادئ العصبية القومية وكان قصدهم: استقلال العرب التام، وقد نقلوا مقرهم من باريس الى بيروت ثم الى دمشق حيث ازداد عدد الأعضاء وخاصة من النصارى العرب. ولما قامت الحرب العالمية الأولى (**1333-1337**هـ/**1914-1948**م) دخلت تركيا الحرب الى جانب دول الوسط (ألمانيا والنمسا) في حين تمكن الإنجليز من جر العرب الى جانب الحلفاء (بريطانيا وفرنسا وروسيا) فسادت فكرة القومية العربيةووقع الصدام بين العرب والترك. وسقطت تركيا بعد هزيمتها في الحرب واحتل الحلفاء واليونان أجزاء منها ووقعت الاستانة تحت سيطرة الإنجليز وأصبح الخليفة كالأسير فيها. كما اتفق الحلفاء على تقسيم العالم الاسلامي الخاضع للدولة العثمانية بين الحلفاء، تجلى ذلك في معاهدة سايكس بيكو سنة **1916**م السري في الوقت الذي وعد فيه العرب بالاستقلال. وكانت اللعبة العالمية

للقضاء على الخلافة العثمانية نهائياً تستدعي اصطناع بطل تتراجع أمامه جيوش الحلفاء الجرارة وتعلق الأمة الإسلامية اليائسة فيه أملها الكبير وحلمها المنشود، وفي أوج عظمته وانتفاخه ينقض على الرمق الباقي في جسم لأمة فينهشه ويجهز عليها وهذا أفضل قطعاً من كل ال"مائة مشروع لتقسيم تركيا" وهدم الإسلام. وتمت صناعة البطل بواسطة المخابرات الانجليزية بنجاح باهر، وظهر مصطفى كمال اتاتورك بمظهر المنقذ لشرف الدولة من الحلفاء واليونان... فماذا فعل مصطفى كمال بالدولة التركية؟ هذا ما نتعرض له بالتحليل خلال الفصل القادم من الكتاب.

الفصل الثالث: مصطفى كمال أتاتورك ونهاية الخلافة العثمانية

ولد مصطفى كمال اتاتورك في مدينة سالونيك العثمانية في مايو **1881**، وتعود جذوره إلى عائلات تركية انتقلت مع الغزو التركي للبلقان وتحديداً من أقاليم آيدن وقونية، ووالد مصطفى كمال هو علي رضا أفندي المنتمي لجذور ألبانية والأم هي زبيدة هانم المنتمية لعائلات تركية/ألبانية سكنت شمال البلقان وقد عُرف عنها الانتماء لإحدى الطرق الصوفية المتشددة والحجاب التركي التقليدي (اليشمك). انضم مصطفى إلى مدرسة دينية وفيها حفظ القرآن ثم تركها لينتقل لمدرسة مدنية حديثة لكنه غادرها لوفاة والده وضيق اليد وانتقل مع والدته واخته لقرية لازسان المجاورة عند خاله وعمل بتربية الماشية والرعي ثم عاد للدراسة في مدرسة مدنية لفترة ضئيلة ليتركها وينتقل

لمدرسة عسكرية ابتدائية بسالونيك ثم بعدها يلتحق بالمدرسة العسكرية الإعدادية في موناستير عام **1893** وهناك حصل على لقب كمال لتميزه الذي قارب حد الكمال في الدراسة بالمدرسة، وفي عام **1905** تخرج مصطفى كمال من الكلية العسكرية في إسطنبول برتبة نقيب أركان حرب وأرسل إلى دمشق حيث بدأ مع العديد من زملائه بإنشاء خلية سرية أطلق عليها اسم الوطن والحرية لمحاربة استبداد السلطان وقد ازدهر سلوك مصطفى كمال عندما حصل على الشهرة والترقيات أمام بطولاته في كافة أركان الامبراطورية العثمانية بما فيها ألبانيا وليبيا إبان قتاله في طبرق ودرنة الليبيتين في الحرب التركية الإيطالية، وأصيب هناك في عينه اليسرى كما خدم فترة قصيرة كضابط أركان حرب في سالونيك وإسطنبول وكملحق عسكري في صوفيا.

عندما شنت حملة الدردنيل عام 1915 في إطار الحرب العالمية الأولى 1918/1914 أصبح الكولونيل مصطفى كمال بطلا وطنيا عندما حقق انتصارات
متلاحقة وأخيراً رد الغزاة ورقي إلى رتبة جنرال عام 1916 وعمره 35 سنة وقام بتحرير مقاطعتين رئيستين في شرق أنطاليا والقوقاز في نفس السنة وفي السنتين التاليتين خدم كقائد للعديد من الجيوش العثمانية في فلسطين وحلب وحقق نصرا رئيسيا آخر عندما اوقف تقدم الاعداء عند حلب لكن انتهت
الحرب باضطراره للانسحاب من الشام للحفاظ على أرواح بقايا قواته الغير مسلحة معدومة الإمدادات من هجمات قوات الثورة العربية وقوات إنجلترا.
في 19 مايو 1919 نزل مصطفى كمال في ميناء البحر الاسود سامسون في إطار مهمة رسمية تقضي بحل بقايا قوات الجيش العثماني المتبقية في إطار شروط هدنة مدروس ولإخماد ثورات ينظمها الاتحاديون بالاناضول ليبدأ حرب الاستقلال وفي تحدي لحكومة السلطان ولأوامرها السابقة له بحل القوات نظم جيش التحرير في الأناضول وحشد جموع الارزورم وسيفاس الذين اسسوا قاعدة الجهاد الوطني تحت قيادته وفي 23 أبريل 1920 تأسس مجلس الأمة الكبير وانتخب مصطفى كمال لرئاسته. وبدأ مصطفى كمال يطفو على السطح تدريجياً فقد ابتهج العالم الإسلامي وأطلق عليه لقب الغازي ومدحه الشعراء وأشاد به الخطباء، فأحمد شوقي قرنه بخالد بن الوليد في أول بيت من قصيدة مشهورة الله أكبر كم في الفتح من عجب*يا خالد الترك جدد خالد العرب يوم كبدر فخيل الحق راقصه*على الصعيد وخيل الله في السحب تهئنة أيها الغازي وتهنئة * بآية الفتح تبقى آية الحقب
وبعد أن تحول مصطفى كمال من مجرد ضابط صغير ثائر على الأوضاع الى قائد عسكري يملك رصيداً من الأمجاد والانتصارات لقب بـ(الغازي). ويذكر العديد من المؤرخين كما جاء في دائرة المعارف اليهودية "لقد أكد الكثير من يهود سلانيك أن كمال آتاتورك كان أصله من الدونمة، وهذا هو أيضاً رأي الاسلاميين المعارضين لكمال آتاتورك، ولكن الحكومة تنكر ذلك". وبعد انتصار

التركية وانتخب مصطفى كمال أول رئيس لها، وتظاهر بالاحتفاظ مؤقتاً بالخلافة فاختير عبدالمجيد بن السلطان عبدالعزيز خليفة بدلاً من محمد السادس الذي غادر البلاد على بارجة بريطانية الى مالطة ولم يمارس السلطان عبدالمجيد أي سلطات للحكم. فقد كان الخليفة عبدالمجيد رجلاً مهذباً مثقفاً كما يليق بسلالة بني عثمان، وقد اصبح في نظر الاتراك الصلة الحية بالتراث والتاريخ العثماني الاسلامي، وكانت جماهير اسطنبول تهرع لإلقاء نظرة عليه وتحيته كل جمعة وهو في طريقه لأداء الفريضة، وكان الخليفة مدركاً تمام الإدراك مكانة منصبه السامية، وعراقة السلالة التي ينتمي إليها، فكان مرة يرتدي عمامة محمد الفاتح وثانية يتقلد لسيف السلطان سليمان القانوني. وقد استشاط مصطفى كمال غيظاً من محبة الشعب للسلطان –كما تؤكد اغلب الروايات-، فمنع الخليفة من الخروج للصلاة ثم خفض مخصصاته للنصف وحكم مصطفى كمال البلاد بالحديد والنار، وضمن تأييد الدول العظمى لسياسته التعسفية. كما دعا مصطفى كمال الجمعية التأسيسية إلى اجتماع في 3 آذار/ مارس 1924م، وكان على ثقة تامة من أن أحداً في الجمعية التأسيسية - التي لم يبق منها سوى اسمها - لن يجرؤ على معارضته، وطرح على الجمعية مشروع قرار بإلغاء الخلافة التي أسماها "هذا الورم من القرون الوسطى"، وقد أجيز القرار الذي شمل نفي الخليفة في اليوم التالي دون مناقشة، وانطفأت على يد مصطفى كمال شعلة الخلافة التي كان المسلمون طيلة القرون يستمدون من بقائها رمز وحدتهم واستمرار كيانهم. فلقد كان مصطفى كمال ينفذ ما تم إقراره في المعاهدات التي عقدت مع الدول الغربية، فقد فرضت معاهدة لوزان سنة 1923م على تركيا فقبلت شروط الصلح والمعروفة بشروط كرزون الأربع "وهو رئيس الوفد الانجليزي في مؤتمر لوزان" وهي إلغاء الخلافة الإسلامية إلغاءً تاماً، وإخراج الخليفة وأنصار الخلافة والإسلام من البلاد ومصادرة أموال الخليفة. واتخاذ دستور مدني بدلاً من دستور تركيا القديم. وعم الاستياء الشديد العالم الإسلامي، فشوقي الذي مدحه سابقاً بكى الخلافة فقال: عادت أغاني العرس رَجْعَ نواح * ونُعيتِ بين

معالم الأفراح كُفِنتِ في ليلِ الزِفاف بثوبه * ودُفنتِ عند تَبَلُج الإصباحِ ضَجَتْ عليك مآذن ومنابر * وبكيت عليك ممالكُ ونواحِ الهندُ والهة، ومصر حزينة * تبكي عليك بمدمع سحاحِ والشام تسأل، والعراق وفارسٌ *َحا من الأرض الخلافة ماحِ بَكتِ الصلاة وتلك فِتنةُ عابثٍ * شرع عربيدِ القضاء وَقاحِ أفتى خُزَعبلةٍ وقال ضلالة * أتى بكفر في البلاد بُواحِ إن الذين جرى عليهم فِقْهُه * خُلقِوا لِفِقهِ كتيبة وسِلاحِ نَقَل الشرائعَ والعقائد والقُرى * والناسَ نَقْلَ كتائب في الساحِ لقد نفذ مصطفى كمال المخطط كاملاً وابتعد عن الخطوط الاسلامية ودخلت تركيا لعمليات التغريب البشعة؛ فألغيت وزارة الأوقاف سنة **1924**م، وعهد بشؤونها الى وزارة المعارف. وفي عام **1925**م قضت الحكومة في قسوة بالغة على كل تيار ديني وواجهت كل نقد ديني لتدبيرها بالعنف.
وفي عام **1931-1932**م حددت عدد المساجد ولم تسمح بغير مسجد واحد في كل دائرة من الأرض يبلغ محيطها **500**متر وأعلن أن الروح الاسلامية تعوق التقدم. وتمادى مصطفى كمال في تهجمه على المساجد فخفض عدد الواعظين
الذين تدفع لهم الدولة أجورهم الى ثلاثمائة واعظ، وأمرهم أن يفسحوا في خطبة الجمعة مجالاً واسعاً للتحدث على الشؤون الزراعية والصناعية وسياسة الدولة وكيل المديح له. وأغلق أشهر جامعين في اسطنبول وحول أولهما وهو مسجد آيا صوفيا الى متحف، وحول ثانيهما وهو مسجد الفاتح الى مستودع.
أما الشريعة الاسلامية فقد استبدلت وحل محلها قانون مدني أخذته حكومة تركيا عن القانون السويسري عام **1926**م. وغيرت التقويم الهجري واستخدمت التقويم الغربي، فأصبح عام **1342**هـ ملغياً في كل أنحاء تركيا وحل محله عام **1926**م. وفي دستور عام **1928**م أغفل النص على أن تركيا دولة إسلامية، وغير نص القسم الذي يقسمه رجال الدولة عند توليهم لمناصبهم، فأصبحوا يقسمون بشرفهم على تأدية الواجب بدلاً من أن يحلفوا بالله كما كان عليه الأمر من قبل. وفي عام **1935**م غيرت الحكومة العطلة الرسمية فلم يعد الجمعة، بل أصبحت العطلة الرسمية للدولة يوم الاحد، وأصبحت عطلة نهاية الاسبوع تبدأ منذ ظهر يوم السبت وتستمر حتى صباح يوم الاثنين. وأهملت

الحكومة التعليم الديني كلية في المدارس الخاصة، ثم تم إلغاءه بل أن كلية الشريعة في جامعة اسطنبول بدأت تقلل من أعداد طلابها الى أن أغلقت عام 1933م.، كما امعنت حكومة مصطفى كمال في حركة التغريب فأصدرت قراراً بإلغاء لبس الطربوش وأمرت بلبس القبعة تشبهاً بالدول الأوروبية. وفي عام 1929م بدأت الحكومة تفرض إجبارياً استخدام الأحرف اللاتينية في كتابة اللغة التركية بدلاً من الأحرف العربية. وبدأت الصحف والكتب تصدر بالأحرف اللاتينية وحذفت من الكليات التعليم باللغة العربية واللغة الفارسية، وحرم استعمال الحرف العربي لطبع المؤلفات التركية واما الكتب التي سبق لمطابع اسطنبول أن طبعتها في العهود السالفة، فقد صدرت الى مصر، وفارس، والهند، وهكذا قطعت حكومة تركيا مابين تركيا وماضيها الاسلامي من ناحية،

ومابينها وبين المسلمين في سائر البلدان العربية والاسلامية من ناحية اخرى. وسعى أتاتورك لبث روح القومية في الشعب التركي، واستغل ما نادى به بعض المؤرخين من أن لغة السومريين أصحاب الحضارة القديمة في بلاد مابين النهرين كانت ذات صلة باللغة التركية فقال: بأن الأتراك هم أصحاب أقدم حضارة في العالم ليعوضهم عما أفقدهم إياه من قيم بعد أن حارب كل نشاط إسلامي وخلع مصطفى كمال على نفسه (أتاتورك) ومعناه أبو الأتراك. وعملت حكومته على الاهتمام بكل ماهو أوروبي فازدهرت الفنون واقيمت التماثيل لأتاتورك في ميادين المدن الكبرى كلها، وزاد الاهتمام بالرسم والموسيقى ووفد الى تركيا عدد كبير من الفنانين اغلبهم من فرنسا والنمسا. وعملت حكومته على إلغاء حجاب المرأة، وألغي قوامة الرجل على المرأة وأطلق لها العنان باسم الحرية والمساواة، وشجع الحفلات الراقصة والمسارح المختلطة والرقص. كما أمر بترجمة القرآن الى اللغة التركية ففقد كل معانيه ومدلولاته، وأمر أن يكون الأذان باللغة التركية. وعمل على تغيير المناهج الدراسية وأعيد كتابة التاريخ من أجل إبراز الماضي التركي القومي، وجرى تنقية اللغة التركية من الكلمات العربية والفارسية، وأستبدلت بكلمات أوروبية، وأعلنت الدولة عزمها التوجه نحو أوروبا وانفصلت عن العالم الاسلامي والعربي. وكان خطوات مصطفى

كمال هذه لها أثر في مصر وأفغانستان وإيران والهند الاسلامية، وتركستان وفي كل مكان من العالم الاسلامي، إذ أتاحت الفرصة لدعاة التغريب أن ينفذوا الى مكان الصدارة وأن يضربوا المثل بتركيا في مجال التقدم والنهضة المزعومة، فقد هللت له صحف مصر -الاهرام، والسياسة والمقطم- ذات الاتجاهات الليبرالية في ذلك الوقت،، فلقد بررت تلك الصحف تصرفات كمال أتاتورك ووافقت عما ابتدعه، ونشرت له أقوال: (ليس لتركيا الجديدة علاقة بالدين). ولقد كانت حكومة تركيا العلمانية الكمالية -هي كما وصفها الأمير شكيب أرسلان- ليست حكومة دينية من طراز فرنسا وانجلترا فحسب، بل هي

دولة مضادة للدين كالحكومة البلشفية في روسيا سواء بسواء، إذ أنه حتى الدول اللادينية في الغرب بثوراتها المعروفة لم تتدخل في حروف الانجيل وزي رجال الدين وطقوسهم الخاصة وتلغى الكنائس. وكرد فعل لما فعله مصطفى اتاتورك فقد قاد المسلمون ثورات مسلحة ضد الحكم العلماني التركي المعادي للاسلام وظهرت أهم الثورات في المنطقة الجنوبية الشرقية وقد قمعها الكماليون بشدة منقطعة النظير وذهب ضحيتها عدد كبير من العلماء، وأهملت المنطقة اقتصادياً وعلمياً. وقامت حركة النور بزعامة الشيخ بديع الزمان سعيد النورس وتلاميذه من بعده، وقد كتب العديد من الرسائل الاسلامية تحت عنوان (رسائل النور) في سبيل التوعية الاسلامية ومقاومة مبادئ الكماليين والعلمانيين، ولم تعمد حركته الى حمل السلاح واقتصر جهادها على اللسان. وقد حاول أتاتورك استمالته ونافشه واستنكر دعوته الناس الى الصلاة مدعياً أنها تثير الفرقة بين أعضاء المجلس فاجابه: "إن أعظم حقيقة تتجلى بعد الاسلام إنما هي في الصلاة، وان الذي لايصلي خائن وحكم الخائن مردود". فسجنه ثم نفاه بعد أن اتهمه بمؤامرة لقلب نظام الحكم، ولكن دعوته استمرت في الانتشار سراً بين صفوف الجامعين ومعسكرات الجيش ودوائر الدولة، ومثل للمحاكمة مرة أخرى فأعيد الى منفاه وبقي حتى عام **1367هـ** حين بدأت الحكومة تضطر للاستجابة لمطالب الشعب المسلم بخصوص النشاط الديني. ولقد تجلت سياسة أتاتورك العلمانية في برنامج

حزبه -حزب الشعب الجمهوري- والتي نص عليها الدستور التركي وهي المبادئ الستة التي رسمت بشكل ستة أسهم على علم الحزب وهي: القومية، الجمهورية، الشعبية، العلمانية، الثورة، سلطة الدولة. وقد توفي أتاتورك بعد أن حقق علمانية تركيا حيث أصيب مصطفى كمال بمرض قبل وفاته بسنين في الكلية لم تعرف كنهته. وكان يتعرض لآلام مبرحة مزمنة لا تطاق، كانت السبب في إدمانه على شرب الخمر مما أدى الى إصابته بتليف الكبد والتهاب في أعصابه الطرفيه وتعرضه لحالات من الكآبة والانطواء -وقد تدهور في المستويات العليا للمخ وهو الأمر الذي أدى لوفاته.

الفصل الرابع: من رحيل أتاتورك إلى ظهور حزب العدالة والتنمية

بعد وفاة أتاتورك تولى عصمت أينونو رئاسة الجمهورية من عام **1938** حتى عام **1950** وقد استطاع أينونو أن يحتفظ بحياد تركيا في أغلب فترات الحرب العالمية الثانية، ولكن في فبراير عام **1945** أعلنت تركيا الحرب على ألمانيا. واليابان وفى عام **1947** دخلت تركيا في تحالف اقتصادي وعسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية. وبدأت منذ ذلك العام في تلقي المساعدات العسكرية والاقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية وفى عام **1952** انضمت

تركيا لعضوية حلف شمال الأطلنطي لتصبح رسمياً عضواً في المعسكر الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة، وقد استطاع عصمت أينونو إدخال العديد من الإصلاحات الديمقراطية والليبرالية، حيث سمح بظهور أحزاب المعارضة وإنهاء نظام الحزب الواحد في عام **1946**، وفاز الحزب الديمقراطي المعارض بأول انتخابات حرة أجريت عام **1950** وظل هذا الحزب فى الحكم لمدة **(DP)** عشر سنوات لاحقة وأصبح عدنان مندريس رئيساً للوزراء، وسيلال بيار رئيساً للجمهورية. وفى مايو **1960** قاد كمال جورزيل انقلاباً عسكرياً واستطاع أن يسيطر على منصب رئيس الجمهورية ويزيح الحكومة القائمة وأصدر دستوراً جديداً في عام **1961**، وهو العام الذي شهد عودة الحياة المدنية مرة أخرى، وتكونت العديد من الحكومات الائتلافية رأس معظمها عصمت أينونو حتى عام **1965**، وهو العام الذي شهد فوز حزب العدالة بالانتخابات التشريعية وتولى رئيسه سليمان ديميرل رئاسة الحكومة حتى مارس **1971** عندما أجبرها الجيش على الاستقالة. وما لبث أن عادت الحياة المدنية مرة أخرى في أبريل

عام 1973 عندما اختار البرلمان التركي فخري كوروترك رئيساً للجمهورية، وفى يناير أصبح بولنت أجاويد زعيم حزب الشعب الجمهوري رئيساً للوزراء. وفى ذلك العام قامت القوات التركية بغزو الأجزاء الشمالية من جزيرة قبرص لحماية الأقلية التركية في تلك الجزيرة. وتلى ذلك عدم استقرار شهدته تركيا وتصاعدت موجات العنف السياسي وتكونت العديد من الحكومات الائتلافية التي تناوب على رئاستها كل من سليمان ديميرل وبولنت أجاويد، وقد قاد عدم الاستقرار هذا الذي كاد يصل إلى حرب أهلية إلى انقلاب عسكري في 12 سبتمبر 1980 قاده رئيس الأركان العامة الجنرال كنعان ايفرن، الذي شكل مجلس الأمن القومي (NSC) وكون حكومة معظمها مدنيون. وفى أبريل 1981 صدر قرار بمنع جميع الساسة السابقين من ممارسة العمل السياسي، وفى أكتوبر من نفس العام حلت جميع الأحزاب السياسة القائمة. وفى نوفمبر 1980

وافق الشعب التركي على الدستور الذي أعدته الجمعية التأسيسية في أكتوبر 1981، وفى عام 1983 عادت الحياة المدنية مرة أخرى وسمح بقيام الأحزاب السياسية وأجريت انتخابات تشريعية في ذلك العام فاز فيها حزب الوطن الأم بمعظم مقاعد البرلمان وشكل رئيسه تورجوت أوزال الحكومة في ديسمبر من ذلك العام، وفى نوفمبر 1989 تم اختيار تورجوت أوزال رئيساً للجمهورية ليكون أول مدني يتولى هذا المنصب منذ عام 1960، وظل أوزال رئيساً للجمهورية حتى وفاته في أبريل 1993 وعندها خلفه سليمان ديميرل في يونيو من نفس العام انتخبت تانسو تشيللر كرئيسه لحزب الطريق القويم (DYP) وأصبحت رئيساً للوزراء كأول سيدة تتولى هذا المنصب في تركيا. وفي

الانتخابات التشريعية في ديسمبر 1995 فاز حزب الرفاه (RP) ذو التوجه الإسلامي بزعامة نجم الدين أربكان بالمركز الأول (19.7%)، ولكن لم يفز بالأغلبية المطلقة التي تمكنه من تشكيل الحكومة بمفرده، ومن ثم كان عليه الدخول في ائتلاف حكومي مع أحزاب أخرى، وهو ما رفضته بقية الأحزاب حتى تفوت عليه فرصة قيادة الحكومة. وتحالف كل من حزبي الطريق القومي

وبانهيار هذه الائتلاف سمح لحزب الرفاة بالمشاركة في الحكم في يونيو 1996

في ظل ائتلاف مع حزب الطريق القديم بقيادة تانسو تشللر وأصبح أريكان في نهاية يونيو أول شخص ذا توجه إسلامي يتولى منصب قيادي في تركيا منذ عام 1923، ولكن أريكان تعرض لضغوط شديدة من قبل المؤسسة العسكرية دفعته للاستقالة من الحكومة في 18/6/1997، ثم صدر قرار المحكمة الدستورية بحل حزب الرفاة في يناير 1998 باعتباره يهدد الطبيعة العلمانية للدولة. وتلا استقالة أريكان تكليف الرئيس ديميريل لزعيم حزب الوطن الأم سعود يلحظ تشكيل حكومة ائتلافية. وفى 11 يناير تولى بولنت أجاويد رئاسة الحكومة في تركيا، وفى مايو 2000 تم انتخاب أحمد نجدت سيزار رئيس المحكمة الدستورية، رئيساً لتركيا خلفاً لسليمان ديميريل بعد أن حصل على 330 صوتاً من أصل 533 في الجولة الثالثة للتصديق في المجلس الوطني الكبير. وفى شهر يوليو 2002 عاشت تركيا أزمة سياسية داخلية بسبب موجه الاستقالات التي شملت العديد من الوزراء والعديد من نواب البرلمان وذلك بسبب إصرار رئيس الوزراء بولنت أجاويد (77 عاماً) على عدم التنحي وإجراء انتخابات مبكرة، وكان قد تم اتفاق زعماء الأحزاب المشاركة في الائتلاف الحاكم في تركيا (الذي ضم أجاويد رئيس الوزراء ورئيس حزب اليسار الديمقراطي ودولت بهشلي زعيم حزب الحركة القومية، ومسعود يلحظ زعيم حزب الوطن الأمم) على إجراء انتخابات مبكرة في 3 نوفمبر 2002. وفى الانتخابات التي جرت في نوفمبر عام 2002 فاز حزب العدالة والتنمية، الذي يرأسه رجب أردوغان، في الانتخابات البرلمانية التركية، وتم تصعيد عبد اللّٰه جول نائب رئيس الحزب رئيساً للوزراءن وقد فازت حكومته بثقة البرلمان في أواخر نوفمبر عام 2002. ويمكن في هذا الصدد التركيز على جهود بعض الأحزاب خلال الفترة السابقة في عودة الطابع الاسلامي للدولة التركية حيث اعتمد الحزب الديمقراطي على الجماعات الاسلامية في انتخابات 14 أيار 1950م، وكان سبباً رئيسياً في فوزه على حزب الشعب الجمهوري، وفضلاً عن ذلك، اعتمدت أحزاب أخرى على الجماعات السالفة الذكر، مثل حزب العدالة

في المدة الواقعة بين 1961-1980م. وأما حزب الطريق المستقيم؛ فإنه استمد قوته في الثمانينات من الرأي العام الاسلامي. وركب حزب العمل القومي بزعامة ألب أرسلان توركش الموجة الاسلامية وغَيَّرَ مفهومه عن العلمانية، وبدأ بالتقرب من الرأي العام الاسلامي وكان شعار هذا الحزب في انتخابات عام 1987م (دليلنا القرآن، وهدفنا الطوران). وعندما حصلت تركيا على نوع من الحريات تقدم الاسلاميون بضرورة خوض المعترك السياسي بتأسيس حزب النظام الوطني في كانون الثاني عام 1970م، حيث قام على تأسيسه يونس عارف. وقد جاء دعم هذا الحزب بصورة رئيسية من التجار الصغار والحرفيين والرجال المتدينين في الأناضول، وتوسع الحزب في مدة قصيرة جداً وبدأ يشكل تهديداً خطيراً للأحزاب العلمانية. وبعد هدوء جو العنف والقلق السياسي في السياسة الداخلية التركية من جراء الأحكام العرفية؛ قام نجم الدين أربكان بلم شعث حزب النظام الوطني وأسس حزباً جديداً أطلق عليه حزب السلامة الوطني. كما استطاع حزب السلامة الوطني خلال مدة قصيرة لاتتجاوز ثمانية أشهر من تنظيم قواعد في 67 محافظة، وأعلن نجم الدين أربكان بأن نجاح حزبه خلال هذه المدة يعود الى تعاطف الرأي العام المحلي مع الحزب الذي ينادي بأهمية الأخلاق الدينية والمواقف المعنوية. ولم يحاول حزب السلامة الوطني أن يتخذ موقف الهجوم المباشر على الديمقراطية في انتخابات عام 1973م، إلا أنهم عبروا عن مشاعرهم الحقيقية عن ذلك في عام 1980م، حيث بدأوا ينتقدون الديمقراطية مؤكدين أنها تتعارض مع مبادئ الإسلام. أما فيما يتعلق بموقف الحزب من الولايات المتحدة، فقد عارض الحزب الوجود الأمريكي في الأراضي التركية، كما عارض استخدام الولايات المتحدة الأراضي التركية ضد دول منطقة الشرق الأوسط. ونتيجة لهذا فقد انتقد الحزب حكومة ديمريل في أواخر عام 1979م بسبب زيادة النشاط العسكري الأمريكي في تركيا، حيث قدم استجواباً إلى مجلس النواب التركي مطالباً فيه محاسبة حكومة ديمريل بسبب هذا النشاط الأمريكي، وقد دلل هذا على قيام طائرتين بالهبوط في مطار مالقا وهما

تحملان 180 عسكرياً مع أحدث المعدات الحربية، مؤكداً أن هذا يشكل تهديداً لأمن المنطقة. وفي الحقيقة استطاع الحزب أن يشكل رأي عام مناهض للغرب والولايات المتحدة، عن طريق المشكلة القبرصية والتي قام فيها أربكان بدور رئيسي في إقناع القيادات العسكرية بإنزال قواتها في الجزيرة. فقد تولى القيادة مدة غياب أجويد في زيارة لدول أوروبا الشمالية. ولقد عمل الحزب بقيادة أربكان على إفشال جميع الخطط والمشاريع اليونانية في بحر أيجة. لقد كان لحزب السلامة تأثير كبير في الشارع التركي وعمل على إعادة الهوية الاسلامية ونازل بحجج الاسلام وبراهينه الأنظمة الاشتراكية والرأسمالية وكان زعيمه نجم الدين أربكان يتحدث بعزة الاسلام ويوضح للشعب التركي خطورة الانحراف عن منهج الله ويوجه صواريخه الى أعداء الاسلام. وبتأثير من حزب السلامة الوطني، وطلاب النور في تركيا خرجت إلى حيز الوجود سلسلة "ألف كتاب" التي دعمتها وزارة التربية، وتناولت هذه السلسلة الثقافية التركية بمعيار إسلامي وأخذ حزب السلامة يعمق المفاهيم الإسلامية في المجلس الوطني التركي الكبير وهاجمت الصحف الإسلامية في تركيا كمال أتاتورك وأطلقت عليه اسم "الدجال" وضغط حزب السلامة الوطني على رئاسة الشؤون الدينية حتى أصدرت بياناً في حزيران 1973م أكدت فيه على دعوة المرأة التركية إلى الحجاب. لقد كانت خطوات حزب السلامة الوطني جريئة في المجتمع التركي ولذلك لم يتحمل الجيش التركي خادم العلمانية في تركيا هذه الأعمال الحميدة ولذلك تدخل الجيش بانقلابه الذي قضى على التعددية والحرية السياسية في 12 أيلول 1980م. وقد سبق هذا الانقلاب مظاهرات كبيرة في مدينة قونيا يوم 6 أيلول، ونادى المتظاهرون بتأسيس دولة إسلامية، وقام أنصار حزب السلامة بالاستهزاء بكل مايؤمن به أتاتورك والمؤسسة العسكرية. وقد هتف هؤلاء الذين جاءوا من جميع أنحاء البلاد بالشعارات الدينية، وطالبوا باستخدام الشريعة الإسلامية في التعامل السياسي

الداخلي، ومنعوا عزف النشيد الوطني. واحتج المتظاهرون على ضم القدس، ونادوا بقطع العلاقات مع إسرائيل، ودعوة إسرائيل المناداة بالقدس الحرة، كما

دعى إربكان في هذه التظاهرة إلى بدء الصراع لإنهاء العقلية الغربية الزائفة والتي تحكم تركيا. وقد كتب المتظاهرون الشعارات باللغة العربية، وقام هؤلاء بحرق العلم الصهيوني والأمريكي والسوفيتي ونادى المتظاهرون بشعار "الموت لليهود" ولاسيما أن مدينة قونيا تضم أعداداً من طائفة اليهود والتي يبلغ عددها **20.000** يهودي ونادى المتظاهرون أيضاً: "جاء دور القانون الديني وانتهت الهمجية، الشريعة أو الموت، إن الدولة الملحدة يجب أن تدمر، وإن القرآن هو دستورنا، نريد دولة إسلامية بدون الحدود والطبقات". وقد اتخذ الانقلابيون قراراً بحظر جميع الأحزاب السياسية وحجز قادتها وتقديمهم للمحاكمة وكان من الطبيعي أن يحاكم حزب السلامة الوطني وأن توجه التهم لزعيمه أربكان وزملائه المجاهدين وكانت كل التهم تدور حول حرص حزب السلامة على إعادة دولة الإسلام لتركيا والتخلص من الأفكار العلمانية والمبادئ

الكمالية، إن الغطرسة التركية العلمانية أعلنت بكل وقاحة على لسان الجنرال إيفرن رئيس أركان الجيش التركي بأن لها من القوة بحيث تستطيع أن تقطع لسان كل من يتهجم على أتاتورك. لقد أصبح أربكان مع حزبه المجاهد معلماً من معالم الحركة الإسلامية المعاصرة في تركيا ولقد أثرت حركة حزب السلامة في الأوساط الإسلامية والطرق الصوفية والزوايا التقليدية ووجدت من التيار الإسلامي التقليدي من يناصرها ويقف بجانبها ويدعمها وحكمت المحكمة العسكرية الظالمة في عام **1983** على المجاهد أربكان لمدة أربعة أعوام وعلى **22** عضواً من أعضاء حزب السلامة الوطني بالسجن لمدد تصل إلى ثلاثة أعوام ونصف. وبدأت القيادة العسكرية في تركيا تبحث عن حل لمشاكلها السياسية وإرضاء الضغوط الأوروبية التي اتهمت تركيا بخرق حقوق الإنسان ويجب عليها إعادة الديمقراطية من جديد، فشكلت لجان جديدة لصنع دستور للبلاد بحيث يعطي الرئيس التركي الحق في فرض حالة الطوارئ، وحل البرلمان، والدعوة إلى انتخابات جديدة، وبذلك يكون باستطاعة العلمانيين قطع محاولات الإسلاميين المستمرة للقضاء على الدستور العلماني، وعدلت القوانين بحيث تكون للقيادة العسكرية حق الاحتفاظ ببعض السيطرة على

الحياة السياسية في تركيا. وبعد إعلان الدستور الجديد في عام 1982 تكونت أحزاب سياسية وظهر حزب الرفاه وهو امتداد طبيعي لفكر السلامة الوطني وبدأت العناصر الإسلامية تتوافد على هذا الحزب الجديد والذي تعرض لمعارضة الجيش والضغط عليه لمنعه من دخول انتخابات عام 1983م، إلا أنه خاض الانتخابات وحصل على نسبة 5% من الأصوات. إضافة إلى ذلك، اشترك حزب الرفاه في انتخابات تشرين أول 1987م، حيث فاز بنسبة 70.6% من الأصوات. وبدأت الجماعات الإسلامية تتمحور حول حزب الرفاه وشرع حزب الرفاه في قيادة الحركة الإسلامية في كافة المدن التركية، وحتى المحافظات الكبرى والقرى المتباعدة الأطراف، وانتعشت الحركة الاسلامية مع استلام أوزال السلطة وهو المتعاطف مع الاسلام في تركيا خاصة وأن أعداداً كبيرة من

قيادة حزبه -حزب الوطن الأم- من الوجوه الاسلامية المعروفة في تركيا ودخلت كوادر قيادية هامة من حزب السلامة المنحل الى حزب الوطن الأم الذي نجح في انتخابات عام 1983م بأغلبية كبيرة، وشجعت حكومة أوزال نشاط المساجد والمدارس الدينية واهتم وزير الدولة المشرف على الشؤون الدينية (كاظم اكصوي) بدورات تعليم القرآن الكريم والتي كانت في بداية الثمانينات 200 دورة رسمية ووصلت الى 3000 دورة في عام 1987م ونشطت الطرق الدينية، وقام كاظم اكصوي يجعل بعض المؤسسات الدينية والبنوك مثل بنك الأوقاف من أهم المراكز التي تغذي الحركة الاسلامية في تركيا.

واستمر حزب الرفاه في جهاده السلمي والتوغل المتزن في أعماق الشعب المسلم التركي الذي لاتزال أعمال حزب السلامة في ذاكرته ووجدانه والتي أعادت للمجتمع التركي وجوده وحضوره الاسلامي واستطاع حزب الرفاه الذي هو امتداد لحزب السلامة في مارس عام 1994م أن يحصل على أهم وأكبر البلديات في تركيا، وعلى فوزه بانتخابات ديسمبر عام 1995م كأكبر حزب في البلاد، تسلم على أثرها السلطة في إتئلاف حكومي مع حزب الطريق القويم في يونيو 1996. وأصبح نجم الدين أربكان رئيس الوزراء وقام بإصلاحات اقتصادية رائعة وارتفعت الرواتب في فترة وجيزة، وتقدم مندفعاً كالسهم نحو

الدعوة لإقامة سوق اسلامية مشتركة ورفض دخول تركيا السوق الأوروبية المشتركة، فكانت دعوة الى قيام أمم إسلامية متحدة، ومجلس إسلامي مشترك، وضرب ممثلو حزب الرفاه في البلديات وعلى مستوى الدولة أروع الأمثلة في النزاهة والعفة وطهارة اليد والمقدرة على التخطيط واهتمت مؤسسات الحزب بتقديم وتحسين أداء الخدمات للمواطنين. ولم ترض التيارات العلمانية عن هذه المكاسب العظيمة التي حققتها الحركة الاسلامية في تركيا فدفعوا قادة الجيش لممارسة ضغوطهم على الاحزاب حتى قضوا على التحالف بين حزب الطريق القويم وحزب الرفاه وتقدم حزب علماني متطرف مدعوم بقوة العسكر ورجال الاقتصاد العلمانيين وقدموا حزب الرفاه الى المحكمة الدستورية التي حكمت بحل حزب الرفاه ومصادرة أملاكه عام 1997م. ولقد عانت تركيا العديد من المشكلات الداخلية خلال تلك الفترة، لعل أبرزها هو ما يتعلق بمسألة البحث عن هوية محددة لتركيا. فقد كانت تركيا مقراً للخلاقة الإسلامية إلى أن جاء مصطفى كمال وألغى الخلافة، وأقام نظاماً سياسياً تعتبر العلمانية أهم ركائزه ومنذ ذلك الوقت وهناك صراع داخلي بين القوى الإسلامية والقوى العلمانية ولكل منها رؤى واتجاهات مختلفة، وذلك على الرغم من إنكار بعض المسئولين الأتراك وجود هذه المشكلة، وكذلك على الرغم من محاولات التوفيق بين الكمالية والإسلام في نطاق ما يعرف بالتوليفة التركية العثمانية – الإسلامية، أو العثمانية الجديدة. وقد أثارت مشكلة الهوية هذه العديد من المشكلات الأخرى، مثل الدور الكبير الذي يلعبه الجيش في الحياة السياسية باعتباره القائم على حماية المبادئ العلمانية للجمهورية التركية، وهذا ما يفسر كثرة الانقلابات التي قام بها الجيش لتعيد نظام الحكم القائم، هذا بالإضافة إلى دوره غير المباشر في تأمين العلمانية والذي يمس تقريباً كافة مظاهر الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية مثل إغلاق المدارس الدينية وزيادة فترة التعليم الإلزامي من 5 إلى 8 سنوات، وحظر توظيف المفصولين من الخدمة العسكرية لنشاطاتهم الأصولية في الأجهزة الحكومية، والوقوف في وجه دعوات تطبيق الشريعة

الإسلامية والتطبيق الكامل للمادة 174 من الدستور المتضمنة المبادئ الأساسية للجمهور العلمانية...إلخ، وهذا ما جعل البعض يطلق على النظام التركي بأنه نظام عسكري بقناع ديمقراطي. أيضاً انعكست مشكلة الهوية داخل تركيا على تحديد دوائر الانتماء التركي فعلى الرغم من أن تركيا بحكم التاريخ والثقافة والجغرافيا دولة آسيوية وشرقية وإسلامية أكثر من كونها غربية، إلا أنها وبتأثير قواها العلمانية ومؤسستها العسكرية القوية أكثر انجذاباً نحو الغرب وتطلعاً للاندماج فيه كهدف أعلى لها، وذلك تقديراً لما يحققه هذا الهدف لها من مزايا اقتصادية وسياسية وأمنية، فضلاً عن توافق هذا الهدف مع مبادئ "أتاتورك" وطموحاته، ومن هنا تسعى تركيا للانضمام للجماعة الأوروبية منذ بداية الستينات وبالتحديد منذ اتفاق أنقرة في 12/9/1963 بشأن (انتسابها إلى

الجماعة الأوربية، ثم تقدمت حكومة أوزال في 14/4/1987 بطلب الانضمام إلى العضوية الكاملة في الجماعة ولكن طلبها كان دائماً يواجه بالرفض بسبب التباينات الثقافية والحضارية، وكان قرار قمة الاتحاد الأوروبي في هلسنكي في 10/12/1999 بمنح تركيا وضع "مرشح للعضوية" بعد قبولها جميع شروط الاتحاد الواجب تلبيتها حتى عام 2004، حيث تتم مراجعة ما تم تنفيذه منها. وتتعلق هذه الشروط بتطوير أوضاع حقوق الإنسان في تركيا وتطوير اقتصادها وتسوية المنازعات الحدودية بينها وبين اليونان. على الجانب الآخر هناك رؤى إسلامية وقومية مغايرة لهذا الطرح. فالرؤية الإسلامية، التي مثلها حزب الرفاة ومن بعده حزب الفضيلة، التي ترى معارضة أي تقارب أو تكامل بين تركيا وأوروبا وأمريكا وإسرائيل، وترى أن أفضل خيار خارجي لتركيا ينسجم مع مصالحها وماضيها الإسلامي هو قيادتها لمجموعة إسلامية جديدة تضم كافة البلدان الإسلامية، ومن هنا سعى نجم الدين أربكان إبان رئاسته للحكومة إلى تعزيز التعاون مع الدول العربية والإسلامية. أما الرؤية القومية التي يمثلها حزب الحركة القومية (MHP)، فترى أن المجموعة البديلة المدعوة تركيا لقيادتها هي الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز أو ما يطلق عليه العالم التركي. وفي نفس الفترة برزت المشكلة الكردية التي تمثل

معضلة حقيقية للنظام التركي ما أن تهدأ لفترة حتى تنفجر من جديد. فقد شهد العقد الثاني والثالث من القرن العشرين العديد من الانتفاضات التركية التي سحقها الجيش التركي مخلفاً وراءه آلاف القتلى والجرحى، ومع أن العقود التالية خلت من تمردات كبيرة مماثلة إلا أن الوعي الكردي عبر عنه خاصة في السبعينات، من خلال بعض الجمعيات والأحزاب اليسارية إضافة إلى أصوات المثقفين أنفسهم، وكانت الحلقة الأخيرة من محاولات التعبير عن الهوية الكردية في تركيا هي تأسيس حزب العمال الكردستاني Partixa

في 27 نوفمبر 1978، وفى 15 أغسطس عام 1984 نفذ الحزب Karkerenku أولى عملياته العسكرية ضد الجيش التركي معلناً بذلك بدء النشاط المسلح ضد الدولة التركية، ومنذ ذلك الوقت تشهد تركيا دورة عنف لا سابق لها بين المسلمين الأكراد والجيش التركي أسفرت عن سقوط آلاف القتلى والجرحى من الطرفين. وعلى الرغم من أن تركيا لا تعترف بوجود مشكلة كردية باعتبار أن الدستور لا يميز بين الأتراك، ونرى أنه توجد فقط مشكلة "إلهاب" من جانب منظمة إرهابية (PKK)، وبرغم محاولات تركيا تنمية المناطق ذات الأكثرية الكردية خاصة في إطار مشروع تنمية جنوب غرب الأناضول (GAP)، إلا أنه لا تزال الأولوية في تعامل تركيا مع المشكلة الأساسية الأمنية والعسكرية باعتبارها الأكثر فاعلية في حسمها أو تصفيتها.

وفى مارس 1989 شجب أية الله الخميني قرار المحكمة الدستورية التركية بمنع الحجاب في الجامعات، وعبر عن دعمه للمظاهرات التي أثارها هذا القرار في تركيا وقامت في طهران مظاهرات مماثلة. وقامت إيران بسحب سفيرها من تركيا وبحثت إمكانية توقيع عقوبات اقتصادية على تركيا بسبب هذا القرار.

وعلى الرغم من خفوت تأثير هذة التناقضات الأيدلوجية على العلاقات بين البلدين بعد وفاة آية الله الخميني، إلا أنها كانت تعود لتلقى بظلالها مرة أخرى على تلك العلاقات. ومثال ذلك الأزمة الدبلوماسية التي آثارها سفير إيران في تركيا عندما دعا إلى ضرورة وضع قانون إسلامي في تركيا وذلك في فبراير

1997، وفى نفس الشهر انتقد القنصل العام الإيراني في تركيا أعمال المؤسسة العسكرية التركية، وتسببت هذه التصرفات في أن تطلب تركيا خروج هذين الرجلين من أراضيها، وردت إيران على ذلك بأن قامت هي الأخرى بطرد دبلوماسيين تركيين، وبعد مفاوضات مكثفة عادت العلاقات بين البلدين مرة أخرى في سبتمبر 1997.

وفى أكتوبر 1998 أنشأت تركيا وإيران لجنة مشتركة لترسيم الحدود بين البلدين ثم وقعا مذكرة تفاهم لزيادة التعاون الجمركي عبر الحدود المشترك'ن وفى فبراير 1999 وافق الطرفان على تطبيق إجراءات لزيادة التعاون بين البلدين فيما يتعلق بأمن الحدود. وفى نفس الشهر تم إغلاق الحدود الإيرانية – التركية بناء على رغبة تركيا وذلك في ملاحقتها لأنشطة حزب العمال الكردستاني. وفى يونيو 1999 انعقدت لجنة الحدود التركية – الإيرانية وذلك لأول مرة منذ عام 1994 وتم الاتفاق في ذلك الاجتماع على أن يكون انعقادها سنوياً. ولكن في يوليو 1999، تم استدعاء القائم بالأعمال التركي في إيران مرتين وذلك بعد الأعمال العسكرية التي قامت بها تركيا في الإقليم الإيراني الذي يحدها مما أدى إلى مقتل خمسة إيرانيين، ولكن تركيا أعلنت أنها هاجمت أهدافاً تركية في العراق وليس إيران، وانعقدت في غضون ذلك اللجنة الأمنية التركية الإيرانية والتي انتهت بتوقيع مذكرة تفاهم تفضي باتفاق الطرفين على محاربة المنظمات غير القانونية في أراضيها، وفى أكتوبر من نفس العام أعلنت تركيا أنها ستساهم بتعويضات للخسائر الإيرانية من جراء العمليات التركية. أما أوجه التوتر في العلاقات التركية العراقية فتتمثل في الانتهاكات التركية المتكررة لشمال العراق لملاحقة حزب العمال الكردستاني ولمنع إقامة دولة كردية في شمال العراق، وذلك منذ أغسطس 1991. ومن تلك الانتهاكات العملية العسكرية التي شنها الجيش التركي في خريف 1992 ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، أيضاً عملية "فولاذا" في مارس 1995 لتصفية حزب العمال، وتعتبر هذه العملية أكبر عملية تشارك فيها القوات التركية خارج أراضيها، وعملية فولاذا، في 25 مايو 1997، وكانت تركيا قد

أعلنت في سبتمبر 1996 عن خطتها لإقامة منطقة أمنية في شمال العراق، ولم تتوقف عمليات تركيا العسكرية في شمال العراق على الرغم من مبادرة حزب العمال الكردستاني بنبذ العنف عقب اعتقال زعيمه في فبراير 1999. أيضاً تعتبر مسألة مياه نهري دجلة والفرات أحد أسباب الخلاف بين البلدين -وهو الموضوع الذي سنتعرض له بالتفصيل في موضع آخر من الكتاب-. ومن ناحية أخرى عارضت تركيا استمرار الحظر الاقتصادي على العراق ونبع موقفها هذا من أسباب اقتصادية، حيث أدى هذا الخطر إلى خسائر تجاوزت 30 مليار دولار حتى نهاية عام 1999، ومن هنا سارعت تركيا بتأييد تطبيق قرار مجلس الأمن المتعلق ببرنامج النفط مقابل الغذاء، فقد استفادت تركيا من تطبيق المرحلة الأولى لهذا البرنامج في الحصول على 140 مليون دولار كرسوم وعوائد لنقل وتصدير نفط العراق عبر أنبوبي كركوك – يامورتاليك وذلك مقابل أكثر من 400 مليون دولار سنوياً قيمة هذه الرسوم قبل الحظر، في الوقت الذي استوردت فيه تركيا (18.61) مليون برميل من النفط العراقي بنسبة (15.5%) من مجموع ما صدره العراق من نفط آنذاك مقابل تزويده بأغذية وأدوية وسلع أخرى مما أدى إلى زيادة حجم التجارة بين البلدين إلى 500 مليون دولار.
وعلى الجانب الآخر يمكننا التأكيد أن إلغاء الخلافة أو قيام نظام عثماني في تركيا على يد مصطفى كمال أتاتورك أو توجه تركيا نحو أوروبا سعياً وراء رافعة تاريخية للتقدم التركي لم يكن على حد تعبير الرئيس التركي الراحل تورجوت أوزال – يحول دون قيام تعاون عربي – تركي إقليمي فعال – غير أن عوامل محددة أسهمت في تعميق الغياب التركي والقطيعة العربية – التركية على مر العقود الماضية. على الجانب العربي .. لم تندمل جراح التاريخ، ولم تندثر الذكريات المريرة لحكم السلاطين العثمانيين. وفى نفس الوقت تم توزيع الدول العربية، بمقتضى معاهدة سايكس – بيكو، بين الدول الغربية ليتحول كل منها إلى مستعمرة لإحدى الدول الأوروبية، وتم قطع كل الوشائج التي كانت تربط بين العرب والأتراك. وهكذا أصبح التطلع إلى الحضارة الأوروبية هو مطمح العرب والأتراك على السواء. ولعبت الدول

الأوروبية دور المدافع عن مصالح العرب في مواجهة الأتراك في وقت كانت فيه تركيا تبحث لنفسها عن هوية. وظلت "عقدة" أوائل القرن العشرين تباعد بين العرب والأتراك. فالعرب يرفضون التعصب القومي التركي، والأتراك يقنعون أنفسهم بأن العرب قد "خانوهم" وبأن أي توجه إيجابي نحو العرب هو رهان على جواد خاسر. وعلى مدى الأحقاب التالية كان العرب يقفون في معسكر مضاد للمعسكر الذي تقف فيه تركيا. ولقد تحولت تركيا إلى قلعة أطلنطية وخط أمامي هجومي في الصراع بين الغرب والشرق، أو المعسكر الأمريكي والمعسكر السوفيتي، بينما أخذ تيار قومي اشتراكي يتنامى في دول عربية رئيسة ويبحث عن أصدقاء في الساحة الدولية يناصرونه ضد الغرب.. الداعم الرئيسي لإسرائيل. أما تركيا فإنها كانت قد ضمت "لواء الأسكندرونة" السوري إليها عام 1939 بالاتفاق مع فرنسا (واسمه لدى الأتراك "هاتاى") واعترفت بإسرائيل في 28 مارس 1949، وانحازت إلى الغرب ضد العرب وطموحاتهم القومية، وهكذا – على سبيل المثال – اتخذت تركيا موقف العداء من قرار مصر تأميم الشركة العالمية لقناة السويس ومن حركة التحرر الوطني الجزائرية ومن الوحدة المصرية – السورية وثورة 14 تموز 1958 في العراق. ومنذ ذلك العام وإسرائيل تسعى إلى إقامة نوع من التحالف العسكري الاستراتيجي مع تركيا- انظر التفاصيل في الفصل المحدد للعلاقات التركية الإسرائيلية-.. رداً على قيام الوحدة المصرية السورية وثورة 14 تموز بقيادة عبد الكريم قاسم في العراق. ونجحت إسرائيل بالفعل في عقد اتفاقية للتعاون العسكري مع تركيا وتبادل المعلومات حول القوى العسكرية في المنطقة.
وأصبحت تركيا بالنسبة للنخب الثقافية في العالم العربي بلداً طرفياً بعيداً وموضع شكوك نظراً لموقفها من الطموحات القومية العربية، كما أصبحت الدول العربية موضع شكوك في نظر النخب التركية لأنها تشكل أخطاراً محتملة على الأمن التركي (نتيجة المواقف العربية من قضايا الأكراد، ولواء الاسكندرونة والتعاطف مع الأرمن، وتأييد القبارصة اليونانيين ضد الاجتياح التركي للقطاع الشمالي من قبرص، ومشكلة المياه...إلخ). وعالجت تركيا هذه

الشكوك بتعزيز خيارها الغربي بانحياز كامل إلى المعسكر السياسي العسكري الأمني للغرب. واتسعت المسافة النفسية والثقافية والسياسية بين العرب والأتراك. غير أن زوال الاتحاد السوفيتي من الوجود وانتهاء الحرب الباردة يطرح موقفاً جديداً تماماً في العلاقة العربية – التركية – لقد تضاءلت الأهمية الاستراتيجية لتركيا بعد اختفاء الاتحاد السوفيتي – وظهر قلق تركي من الآثار التي قد تنجم عن سقوط إحدى مقومات "الاستقرار". وفى نفس الوقت، تفاقم الشعور العربي بالغربة حيال "نظام عالمي جديد" في طريقه للتشكل.. وق دلا يجد العرب مكاناً لأنفسهم في ظل أوضاع عالمية جديدة تماماً تسير وفق قواعد لا ترحم وتعمل بأساليب يمكن أن تكتسح أمامها كل من فاته التعلق بأذيال القطب الواحد. و هذا القلق التركي يمكن أن يشكل مناخاً مواتياً لإعادة نظر شاملة في العلاقة مع المشرق العربي الذي وضعته تركيا خلفها لعقود مديدة. وعلى الجانب الآخر، أفاق العرب ليجدوا أنفسهم إزاء عالم تركي يتكون من أكثر من مائة مليون من الناطقين بالتركية ويمتد من البلقان إلى حدود الصين، وإزاء تجربة تحديثية تركية واختيار غربي علماني وعقود من محاولة التكيف المؤسساتي مع النظم الديمقراطية الغربية الليبرالية وأقصى حرية للسوق. ثم إن تحولات العقد الأخير من القرن العشرين دولياً وإقليمياً يمكن أن تهيئ لأول مرة إمكانية فتح صفحة جديدة في العلاقات العربية – التركية بشرط إعادة تأسيس رؤية عربية أكثر عقلانية وواقعية لحقائق العالم المعاصر، وبصورة خاصة لدول الجوار. وقد عملت تركيا لوقت طويل في خدمة الاستراتيجية الغربية. ومع ذلك فإن الرفض الأوروبي لتركيا مستمر، ولم يسمح لها حتى الآن بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.. سواء بسبب الخوف من تدفق العمال الأتراك أو بسبب الميراث التاريخي أو تدني معدل الأداء الاقتصادي.. أو انتهاكات حقوق الإنسان في ظل القنبلة الزمنية الكردية التي تهدد بتفجير تركيا برمتها. وفيما يتعلق بالمخرج بالنسبة لتركيا في عالم ما بعد الحرب الباردة، ففي البداية ظهر أن المخرج هو وحدة الأقوام التركية وإنشاء إمبراطورية "طورانية" تشمل كل تلك الأقوام. بحيث تتولى تركيا مهمة

الدفاع عن كل الشعوب الناطقة بالتركية في المناطق الشاسعة الممتدة من أذربيجان إلى إقليم تركستان الشرقية. وتردد تعبير (العثمانية الجديدة) الذي يعني "تحرير" القوقاز وآسيا الوسطى وتعايش قوميات متعددة داخل إطار الإمبراطورية بقيمها ورثة الخلافة العثمانية. وطرح تورجوت آوزال شعار "من ضفاف الادرياتيك إلى سور الصين" كمجال حيوي طبيعي للنفوذ التركي. وفى الثلاثين من أكتوبر 1992 أعلن أوزال، في طاب أمام مؤتمر القمة للشعوب الناطقة باللغة التركية "إن القرن القادم سيكون قرناً تركياً.. قرناً للتوحيد وإحياء مجد الأمة التركية العظيمة". وبدأت تحركات لتنشيط الدور التركي في آسيا الوسطى والمنطقة العربية ومحاولة الظهور أمام الغرب كحلقة وصل بين أوروبا والشرق. غير أنه لوحظ أن إيران قامت بتحركات مضادة لوقف المد التركي داخل جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية (اذربيجان – تركمانستان – كازاخستان – اوزبكستان – طاجيكستان – قيرغيزنا) وإضعاف تركيا.. بل واستنزافها عن طريق دعم الأكراد الأتراك في صراعهم ضد الحكم التركي.
وأصيب مشروع العثمانية الجديدة بالركود بسبب عدم حماس الولايات المتحدة الأمريكية. ذلك أن تكلفة المشروع عالية جداً. ولا حاجة للتذكير بأن فاعلية الدور التركي الجديد ظل مشروطاً باستمرار الدعم الاقتصادي والسياسي الأمريكي والغربي لتركيا. وهكذا فإن وحدة العرق واللغة والدين والثقافة التي تجمع تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى لم تحقق النتائج المرجوة لأن الولايات المتحدة تفضل التعامل المباشر مع تلك الجمهوريات ولحسابها.. كما أن روسيا أخذت تستعيد دورها في تلك "الضواحي" القريبة منها، ولو في حدود معينة. وكانت تركيا – كعادتها – قد أهملت الشرق الأوسط في حمى الاندفاع نحو آسيا الوسطى. غير أن أنقرة التي استردت قدراً من وزنها الاستراتيجي بالنسبة للغرب في حرب الخريج الثانية كان لابد أن تركز اهتمامها على الشرق الأوسط. وحتى عام 1993، وصل حجم التبادل بين تركيا والدول النفطية وغير النفطية في العالم العربي إلى أكثر من خمسة مليارات دولار سنوياً، الأمر الذي ساعد في تحويل مسار الاقتصادي التركي من الركود

والتدهور قبل عام 1980 إلى النمو المطرد بعد ذلك العام. صحيح أن الرئيسين الأمريكي بوش والتركي أوزال اللذين أقاما علاقة وثيقة خلال أزمة الخليج أعلنا بدء مرحلة جديدة من التعاون الاستراتيجي في العلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية بين تركيا والولايات المتحدة... إلا أن الضربة التي تعرض لها الاقتصاد التركي نتيجة للعقوبات التي فرضت على العراق (ثالث شريك تجاري لتركيا) - بعد أن كانت قيمة المبادلات التجارية بينهما حوالي ثلاثة مليارات دولار سنوياً إلى جانب رسوم تتقاضاها تركيا من العراق قدرها 250 مليون دولار سنوياً لقاء مرور النفط العراقي عبر أراضيها.. علاوة على عبور أكثر من 2500 شاحنة للحدود العراقية التركية يومياً.. هذه الضربة عولجت جزئياً بفضل السعودية التي شجعتها واشنطن على منح تركيا مليار دولار في صورة شحنات مجانية من النفط الخام. كذلك كانت السعودية قد منحت تركيا في وقت سابق نفطاً قيمته 1.116 مليار دولار لمساعدتها في تغطية خسائرها من أزمة الخليج في مجالات السياحة والتصدير والنقل وخطوط أنابيب النفط. ولابد من الإشارة إلى نجاح تركيا في الحصول على ثلاثة مليارات دولار كمساعدة تدفع غالبيتها دول الخليج تم تخصيص معظمها لتحديث الجيش التركي. أضف الى ذلك انه منذ أواسيط الثمانينات من القرن الماضي، شرعت تركيا في إنشاء حوالي عشرين سداً على نهر الفرات ضمن خطة تركية شاملة للتحكم في المياه إلى كل من العراق وسوريا. كما أن تركيا أعلنت في منتصف عام 1987 عن مشروع "أنبوب السلام"، الذي يوصف الآن بأنه مشروع للنظام الاقتصادي الشرق أوسطي ونواة لربط المنطقة بشبكة مائية واحدة لتسهيل التطبيع مع إسرائيل. وهكذا تعرض تركيا مياه دجلة والفرات للبيع سواء لدول عربية أو لإسرائيل (يقال إن الهدف الرئيسي للمشروع هو توفير المياه لإسرائيل) في الوقت الذي يؤدي فيه نقص المياه الجارية في الفرات في أراضي سوريا إلى انقطاع الكهرباء في جميع أنحاء المناطق السورية عدة مرات في موسم الأمطار الشحيحة. وسبق أن أعلن ديميريل خلال زيارته لإسرائيل في مارس 1996 مجدداً استعداد بلاده لبيع

إسرائيل 150 مليون متر مكعب من مياه نهر متوجات. وتأخر تنفيذ الاتفاق بسبب الخلاف على السعر. ولاشك أن الاتفاقات التركية – الإسرائيلية أداة ضغط جديدة في يد تركيا للتصدي لأية محاولات سورية أو عراقية للمطالبة بحصص عادلة في مياه النهرين. ولما كانت تركيا وإسرائيل، على السواء، تعتبران المياه إحدى الأوراق الرابحة لأداء دور إقليمي فاعل في المنطقة في ضوء أخطار الشح المتزايد... فإن السيطرة على المياه تعني السيطرة على حياة الملايين في سوريا والعراق، كما أن إسرائيل تريد أن تساوم على ما يمكن أن تحصل عليه من موارد مائية. والمفارقة أن هذه المشروعات المائية والتنموية التركية تمت بأموال عربية نفطية. ومنذ حرب الخليج.. تعاونت تركيا بشكل كامل مع واشنطن لتفويض سلطة حكومة بغداد في كردستان العراق. وجدد البرلمان التركي كل ستة أشهر فترة استخدام قاعدة انجيرليك الجوية في جنوبي تركيا لاستخدامات الطائرات الأمريكية والبريطانية والفرنسية التي تراقب منطقة الحظر الجوي في شمالي العراق وفقاً لعملية "المطرقة المتأهبة".. وهنا يبدو بوضوح التخبط في السياسة التركية. ففي الوقت الذي تساعد فيه أنقرة على قيام كيان كردي عراقي انفصالي في شمال العراق، فإنها تقمع بشراسة تطلعات الأكراد الأتراك. وتحارب تركيا الثوار الأكراد من مواطنيها في المنطقة نفسها التي تستضيف فيها قوة مشتركة من الدول الغربية المتحالفة لحماية الأكراد العراقيين و"توفير الراحة" لهم. وقد تمادت تركيا في الإعلان عن أطماعها بطريقة سافرة في الفترة الماضية. فقد دعا ديميريل في مايو 1995، على أثر اجتياح عسكري تركي لمنطقة واسعة في شمالي العراق إلى تعديل الحدود التركية العراقية بغية إدخال مناطق في شمالي العراق ضمن تركيا مستغلاً في ذلك الحالة المأساوية التي يعيشها العراق منذ انتهاء حرب الخليج الثانية. والملاحظ أن تركيا لا تزال تعاني من "عقدة النفط" تجاه العرب. والدليل على ذلك أن ديميريل صرح يوماً بأن خط الحدود التركية مع العراق ينبغي أن يكون هو خط النفط، وأن حدود تركيا تبدأ من حيث ينتهي النفط في جنوبي الموصل العراقية. وعلى الجانب الآخر أدى

زوال البنية الجامدة ذات القطبين لمرحلة الحرب الباردة إلى تغير راديكالي في سياسة الحوض القاري القريب لتركيا، في مثلث الشرق الأوسط القوقاز – البلقان. وفى الوقت الذي جعلت سياسة البلقان والقوقاز الجامدة المستندة إلى توازن حلف شمال الأطلسي – حلف وارسو التوازنات الداخلية الصغيرة عوامل ديناميكية في الساحة الاستراتيجية، فإن منطقة الشرق الأوسط بدأت تكتسب معان استراتيجية جديدة. وقد بذلت تركيا جهوداً من أجل عدم التدخل في المنطقة، منذ الحرب العالمية الأولى حتى نهاية الحرب الباردة. وطورت استراتيجياً سياسة خارجة تستند إلى البنى خارج المنطقة كالولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، لكنها وجدت نفسها في الوقت الحالي في متاهة المقاييس الداخلية لمنطقة الشرق الأوسط حيث تحولت سياسة عدم انحياز تركيا في المنطقة، والتي بدأت بالحرب الإيرانية – العراقية، إلى سياسة فاعلة وطرق تدخل في إطار التدخل في شمال العراق، والتوتر مع سوريا، والتعاون الاستراتيجي مع إسرائيل. إن هذا الاستقصاء الذي ظهر نتيجة للعوامل الخارجية كحزب العمال الكردستاني والمياه وخطوط أنابيب النفط أكثر من كونه تخطيطاً استراتيجياً دولياً وإقليمياً جديداً، لم يتركز على تعريف استراتيجي أو أساس متين. وقعت منطقة القوقاز والشرق الأوسط في ساحة تأثير سياستين مختلفتين، وتستند إلى المقاييس الاستراتيجية لقوتين عظميين طوال مرحلة الحرب الباردة. ولذلك لم تكن حدود تركيا – الاتحاد السوفيتي حدوداً بين دولتين فقط بل بمثابة حدود بين قطبين وحلفين مختلفين. وكانت هذه الحدود تقدم صورة مستقرة وجامدة بسبب ميزتها المذكورة المتعلقة بتوازن الإرهاب النووي بين القوتين العظميين لقد حافظت العلاقات التركية – السورية والتركية – العراقية على استقرار معين، حتى لو لم يكن بالمقياس المذكور نفسه، في إطار التعاون الاستراتيجي الذي طوره الاتحاد السوفياتي مع سوريا والعراقي. وقد بدأت الصفة المستقرة لكلتا المنطقتين تتعرض لاهتزاز وزعزعة جدية بعد الحرب العراقية – الإيرانية وانتهاء مرحلة الحرب الباردة، وأدى هذا الوضع إلى مرحلة جديدة اكتسبت في

الحدود معان جديدة. كانت منطقة شرق الأناضول تظهر كجدار متين ضد التوسع السوفياتي المتجه نحو البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط (البصرة)، ضمن استراتيجيات حلف شمال الأطلسي في البنية ذات القطبين لمرحلة الحرب الباردة، ثم أخذت تظهر كخط حدودي جديد لساحة التأثر ما بين المناطق في المرحلة الجديدة. لم يكن من قبيل الصدفة ازدياد الرؤى المستقبلية المتعلقة بالمواد المائية، والدعم الدولي لإرهاب حزب العمال الكردستاني كعامل جديد في هذه المرحلة. ومن اللافت للنظر بدء تركيا بعمليات عسكرية ضد شمال العراق في هذه الأثناء، من أجل سد فراغ السلطنة الذي ظهر نتيجة الحرب الإيرانية – العراقية. وقد برز التأثر ما بين المناطق بين القوقاز والشرق الأوسط حالياً أكثر من الماضي. ويمثل خط بلاد الرافدين – البصرة النازل إلى الخليج عبر شرق الأناضول، والذي يربط منطقة القوقاز بالبحر الهندي محور ساحة التأثر المذكورة ولذلك اكتسبت العلاقة بين بلاد الرافدين الشمالية الواقعة تحت سيطرة تركيا، وبلاد الرافدين الجنوبية الواقعة تحت سيطرة العراق، أبعاداً جديدة. وبرز التناقض التاريخي وعلاقة التبعية بين شمال وجنوب بلاد الرافدين، الذي ظهر في العلاقات الأكادية، السومرية والآشورية – البابلية والبيزنطية – الساسانية والبيزنطية – السلجوقية والعثمانية – الإيرانية، على ساحة التاريخ من جديد بصفات جديدة. وقد خلق حوض نفط قزوين ومياه بلاد الرافدين ومناطق مشروع الغاب – الموصل ونفط البصرة علاقة تبعية جديدة فوق هذا الخط الانتقالي، تتشكل من توازن نفط – مياه – نفط، ويتعلق تصاعد إرهاب حزب العمال الكردستاني بعد أزمة الخليج (1991) بعلاقة التبعية الجيواقتصادية إلى حد ما. إن أسهل طريق انتقال لحوض القوقاز – شرق الأناضول – بلاد الرافدين هو الطريق المار عبر سوريا أما حدود العراق من جهة الشمال والتي تتميز بالجبال العالية، فتعد موقعاً عرضياً بديلاً يقسم هذا الحوض بشكل مصلح، وقد ظهر في ظروف غير طبيعية أثناء الحرب العالمية الأولى تكتسب سوريا الفقيرة من حيث الموارد النفطية أهمية بصفتها منطقة انتقالية. أما العراق فهو أهم مركز لخط الموارد

الجيواقتصادية. ويجب على تركيا تطوير استراتيجية إقليمية تشمل العلاقات الثنائية مع سوريا والعراق، والاهتمام بالخطط المتعلقة بمستقبل الخط الانتقالي، بلاد الرافدين - البصرة، الواقع بين القوقاز والشرق الأوسط. ومن جانبها حاولت إسرائيل طرح موضوع الخلاف المائي الذي كان قائماً بين تركيا وسوريا سابقاً وضمه إلى عملية السلام في الشرق الأوسط، من خلال اقتراحها تأمين المياه لسوريا من موارد تركيا المائية، مقابل تخلي سوريا عن الموارد المائية في مرتفعات الجولان لإسرائيل من جهة، وحاولت اليونان جعل العالم العربي يتبع موقفاً محايداً بخصوص المسألة القبرصية، من خلال استغلال التوتر التركي - السوري سابقاً في جهة ثانية. إن هذه المشاريع المطروحة ناجمة عن محاولات الأطراف زيادة فاعليتها وتأثيرها في الأحلاف. لأن المستفيد من انعدام الحوار بين تركيا وسوريا - الذي كان سائداً في الماضي - هو إسرائيل في الدرجة الأولى، ومن ثم اليونان في الدرجة الثانية. وقد أدت حرب الخليج التي نتجت من محاولة العراق تحويل مخزونه من الأسلحة إلى محصول جيوسياسي واقتصادي - سياسي، إلى تاثير مهم في سياسات تركيا الإقليمية وعلاقاتها مع الدول العربية. وأدت هذه الحرب أيضاً إلى زيادة التأثير ما بين التوازنات الدولية والتوازنات الإقليمية، لمستوى أعلى مما أدت إليه هذه الحرب من تضييق في ساحة المناورة الإقليمية، للدول التي تشعر بضرورة الاهتمام بالتوازنات الدولية، وفى مقدمتها تركيا. إن إغلاق تركيا لخط أنابيب النفط كركوك - يومورتاليق، وفتح قاعدة أنجرليك قبل أن تطلب ذلك الولايات المتحدة الأمريكية المتزعمة للتحالف الدولي، إضافة إلى اتباعها خطاباً عدائياً على اعلى مستوى، قد رسم صورة لتركيا التي تقوم بعمليات في الشرق الأوسط بدعم من الدول الغربية، والتي تشكلت أيضاً في عقد الخمسينيات لدى

العالم العربي. وانزعجت الدول العربية - حتى تلك التي كانت قلقة من التهديد الذي شكله العراق - من هذا الوضع. إن ظهور منطقة فراغ قوة في الشمال في شكل جدي نتيجة انقسام العراق إلى ثلاثة أقسام في شكل فعلي بعد الحرب، وتحول الحدود التركية - العراقية إلى خط حساس من ناحية الأمنين

الخارجي والداخلي لتركيا من جراء ذلك، أدى إلى توطيد انعدام الثقة المتبادل،

بدأ الخط الحدودي يظهر مرونة باتجاه داخل تركيا، من جراء تسلل عناصر حزب العمل الكردستاني، ومرونة باتجاه العمق العراقي، من خلال العمليات المضادة، التي تقوم بها تركيا، مما أدى على ردود فعل مضادة للدول العربية، وترى ردود الأفعال هذه الحدود العراقية حدوداً تركية - عربية وليست حدوداً بين دولتين فحسب، كما أدت كل عملية عسكرية موجهة لمعاقبة العراق ومنطقة من قاعدة أنجرليك في المراحل اللاحقة، إلى ارتفاع حدة التوتر بين تركيا والعالم العربي. وبدأت ردود الفعل العربية تتوجه نحو تركيا إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا اللتين تقومان بالعمليات العسكرية، وذلك بعد انتهاء التهديد الفعلي للعراق حيال الدول العربية المجاورة. وبذلك تم جعل تركيا مضطرة لتحمل الفاتورة الإقليمية للغموض الذي ظهر بين القانون الدولي والوضع الجيوسياسي الراهن. واضطلعت الخسارة الاقتصادية التي تكبدتها تركيا بتلك الطريقة، والمشكلة المائية التي تركزت في مركز اللوحة الاستراتيجية نتيجة المشاكل الأمنية الداخلية، بدور زاد من شدة صراع المصالح بين تركيا والعالم العربي. وقد أثرت عملية السلام في الشرق الأوسط، التي بدأت في إطار المناخ المذكور، سلباً في العلاقات التركية - العربية إن عدم وجود تركيا في قلب هذه المرحلة، وعدم دعوتها كعضو فاعل حتى إلى الاجتماعات المتعلقة بالمجال الاقتصادي، أديا إلى ضعف تأثير تركيا في المنطقة، كما أن قيام تركيا بتكثيف اتصالاتها وعلاقاتها مع إسرائيل، في الوضع الملائم الذي حققته عملية السلام، بدلاً من توجهها نحو مشاريع تشمل كل المنطقة من أجل إزالة الضعف المذكور، أظهر التوتر غير المعلن في العلاقات التركية - العربية في شكل جلي على الساحة. وأدى توجه علاقات تركيا مع إسرائيل - التي بدأت لأسباب تكتيكية - إلى المجال الأمني، إلى إدراك هذه العلاقات كتحالف استراتيجي من قبل الدول العربية. وعند تقاطع الاتصالات رفيعة المستوى بإسرائيل مع الرؤى المستقبلية التي تشير إلى ظهور محور تركي - إسرائيلي - أردني في الشرق الأوسط، من خلال الدعم

الأمريكي، قامت بعض الدول العربية بتحريك الرأي العام العربي. وبدأت إدراكات تهديد التيار القومي العربي التي اتجهت نحو الاستعمار الغربي في عقد الخمسينات، ونحو إسرائيل في عقدي الستينات والسبعينيات، ونحو إيران

في عقد الثمانينات، تتجه نحو تركيا في أواسط عقد السبعينات. وعكست القمة العربية في عام **1996** أثر هذا التوجه.

الفصل الخامس: تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة 2002 في تركيا حدث تغيير جذري ليس فقط في التوجهات التكتيكية، بل حتى في أصول السياسات المتبعة، إذ للمرة الأولى يأتي إلى السلطة حزب يحمل مسبقا رؤية مختلفة إلى مكانة تركيا وموقعها ودورها في الساحتين الإقليمية والدولية. وبحسب وزير الخارجية التركي السياسي والمنظر أحمد داود أوغلو، فإن هناك ثلاث مراحل شهدها العالم ما بعد 11 سبتمبر/ أيلول 2001: المرحلة النفسية وتجلياتها في حرب أفغانستان، والمرحلة الإستراتيجية التي بدأت مع حرب العراق، وفيها ستبحث كل قوة عن موقعها في النظام العالمي وستشهد توترات وانفراط تحالفات وتبدلات، وقد تستمر هذه المرحلة من 10 إلى 15 عاما، ثم المرحلة الثالثة وهي مرحلة تأسيس نظام دولي جديد حيث ستعمل كل قوة إلى مضاعفة حضورها إلى حين اتضاح المعالم الجديدة لهذا النظام. ويرى داود أغلو أن خروج تركيا بموقع ومكانة متميزة من هذه المرحلة يرتبط باعتماد رؤية ديناميكية مؤثرة في السياسة الخارجية تفضي لأن تكون قوة مركزية. ويرى أن هناك ثلاثة عوامل ظهرت في التسعينيات كانت معيقة أمام تركيا لتكون قوة مركزية مؤثرة: 1- الإرهاب (والمقصود هنا حزب العمال الكردستاني) وما حمله من استقطابات داخلية. 2- عدم الاستقرار السياسي. 3- الأزمات الاقتصادية المتلاحقة. وقد بنت تركيا إستراتيجيتها في سياستها

الخارجية على عدة أسس ومرتكزات من بينها: التوفيق بين الحريات والأمن: ففي وقت كان اللاعبون العالميون وفي مقدمهم الولايات المتحدة يغلبون الاعتبارات الأمنية على ما عداها بعد 11 سبتمبر2001 كانت تركيا البلد الوحيد الذي نجح في التقدم على صعيد الإصلاح السياسي من دون التفريط بالمتطلبات الأمنية. وهو ما جعل تركيا نموذجا لبلاد أخرى. إنزال المشكلات بين تركيا وجيرانها إلى نقطة الصفر أو ما يسمى بـ"تصفير" المشكلات: وبالتالي إخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات، والدخول في صورة البلد ذي العلاقات الجيدة مع الجميع. وهذا إن تحقق سيمنح السياسة الخارجية التركية قدرة استثنائية على المناورة. اتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد ومتعددة المسالك: ففي الظروف الدولية المتحركة الحالية من غير الممكن اتباع سياسة ذات بعد واحد. وبدلا من أن تكون تركيا "مصدر مشكلة" في استقطابات الغرب/الشرق، والشمال/الجنوب، وآسيا/أوروبا، والغرب/ الإسلام، تكون على العكس من ذلك "مصدر حل" للمشكلات، وبلدا مبادرا إلى طرح الحلول لهذه المشكلات، وبلدا يشكل مركز جذب يساهم في إرساء السلام العالمي والإقليمي. ومن ضمن هذا المنظور لا يجب النظر إلى أي خيار على أنه بديل عن الآخر ولا التعاطي مع كل الخيارات في الوقت نفسه على أنها تناقض بعضها. تطوير الأسلوب الدبلوماسي وإعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية: لقد كان التعريف الشائع في المرحلة الماضية أن تركيا "بلد جسر" تصل بين طرفين. في المرحلة الجديدة على تركيا ألا تكون مجرد جسر بل "بلد مركز" جاذب وفاعل. الانتقال من السياسة الجامدة والكمون الدبلوماسي إلى الحركة الدائمة والتواصل مع كل بلدان العالم المهمة لتركيا. وإستنادا إلى هذه الأسس الخمسة التي يحددها أحمد داود أغلو فإن توفير الأدوات الضرورية لنجاحها يتطلب أيضا إعادة توجيه البوصلة الفكرية لموقع تركيا وجعلها منسجمة مع عمقها التاريخي والحضاري والثقافي المتمثل بالعالم الإسلامي والعربي منه على وجه الخصوص بعدما ابتعدت عنه منذ انهيار السلطنة العثمانية، حيث أصبحت تركيا جزءا تابعا، للمنظومة الغربية الإسرائيلية.

وتحاول تركيا تجسيد هذه السياسة من خلال قوة المبادرة الدبلوماسية (القوة الناعمة) ولهذا تتوسط تركيا في العديد من المشكلات الموجودة في محيطها، ومن خلال تنشيط دور أنقره في المؤسسات الإقليمية والدولية ومشاركتها الفاعلة في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، والانفتاح الاقتصادي والثقافي على كافة دول العالم حتى على تلك التي كانت بينها وبين أنقره عقد ومشكلات تاريخية مزمنة مثل أرمينيا. وقد ساعدت عدة عوامل على إحراز تركيا تقدما ملحوظا في تطبيق هذه الأسس وتلك المرتكزات في سياسات ملموسة ومنسجمة، ومن أبرز هذه العوامل -في الشرق الأوسط كمثال- الجذور الإسلامية لحزب العدالة والتنمية، ففي السابق، كان التوجه العلماني الحاد والضغوطات الموجهة إلى الحالة الإسلامية في الداخل تنعكس سلبا على علاقة تركيا بالعالم الإسلامي المتوجس من مفهوم العلمنة كنموذج معاد للدين وفقا لنموذج تطبيقه في تركيا. فضلا عن الموقف التركي الوسطي والحيادي من كل أطراف النزاعات سواء العربية البينية أو العربية الإسرائيلية أو الإسلامية البينية أو الإسلامية الغربية. وقد لعب الضعف العربي دورا في تسريع تقبل الدور التركي، لاسيما من جانب الأنظمة المتوجسة من النفوذ الإيراني والشيعي فضلا عن الفراغ الاستراتيجي الحاصل نتيجة التراجع العربي. وكان رهان هؤلاء أن البعد السنّي من الإسلام التركي المتمثل حاليا بحزب العدالة والتنمية قد يكون له دوره في جذب تركيا إلى لعب دور مضاد أو على الأقل كابح لتمدد النفوذ الإيراني. لكن مجرد النظر إلى عوامل القوة التي تمتلكها إيران وتركيا يفضي إلى استنتاج أن الأجواء التنافسية طبيعية بين بلدين مهمين لجهة الموقع الجغرافي ولجهة القدرات الصناعية والبشرية والعسكرية. لكن من الزاوية التركية، لم يكن لسياسة تعدد الأبعاد أن تنجح في ما لو وضعت أمامها هدف إضعاف إيران أو سوريا أو روسيا. إن من يسعى لإضعاف الآخر لا يعمل على تعميق التعاون معه، وهكذا قدر للساسة الخارجية التركية أن تحرز نجاحات لفتت إليها الأنظار خلال السنوات القليلة الماضية. ولاشك ان أحد الشواغل الرئيسة للسياسة الخارجية التركية، الحفاظ على

وحدة الأرض العراقية، خوفا من انتقال النزعة الاستقلالية للأكراد الى تركيا في حال حصل أكراد العراق على الاستقلال الرسمي. ولقد اتخذت تركيا عددًا من الخطوات من خلال زيادة مستوى التبادل التجاري بين البلدين.
الاستثمارات التركية في المنطقة الكردية في شمال العراق تمثل أحد أهم عوامل الاستقرار، كما تهتم تركيا بحماية بغداد كمركز الثقل السياسي والأمني الأول في العراق، لان تراجعها أو إضعافها يعني تقدم القوى السياسية والعرقية الأخرى. وعلى الجانب الإيراني وعلى الرغم من العقود الطويلة من العداء الأيديولوجي بين الإمبراطوريتين السابقتين، إلا أنه في السنوات القليلة الماضية انخرطت كل من أنقرة وطهران في علاقات اقتصادية وسياسية قوية،
بالإضافة إلى تطويرهما لآليات جديدة لمكافحة الإرهاب. وتنظر تركيا إلى إقامة علاقات جيدة مع إيران وزيادة مستوى التبادل التجاري بينهما على أنهما عنصران هامان لتدعيم إستراتيجيتها الإقليمية الواسعة، التي تمنحها القدرة على أن تكون جسرًا لتصدير الطاقة للقارة الأوروبية. وفيما يخص البرنامج النووي الإيراني، فعلى الرغم من اقتناع تركيا بعدم خطورة برنامج طهران النووي إلا أنها تعارضه على اعتبار أنه سوف يهدد توازن القوى، فضلاً عن زعزعة الاستقرار في المنطقة. وتؤكد تركيا وجود عقبتين رئيستين أمام سعي طهران لامتلاك التكنولوجيا النووية: الأولى، المعارضة الدولية للبرنامج، وثانيًا، العقبات التكنولوجية التي قد تحول دون إمكانية تطوير الأسلحة النووية. كما تؤكد ضرورة انتهاج السبل الدبلوماسية مع طهران لمنع الانتشار النووي، مع استبعاد الحلول أو الجهود العسكرية. وفيما يتعلق بالنهج التقاربي بين تركيا وسوريا، فقد أضحى أحد المكونات الرئيسة للإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط، وأبرز دلالات ذلك التقارب استجابة سورية للنداءات التركية والتعاون الثنائي بينهما في استئصال حزب العمال الكردستاني، وتزايد مستوى التجارة والاستثمارات بينهما، وتخفيف حدة المشكلات المشتركة بينهما لاسيما حيال قضية المياه، فضلاً عن المحاولات التركية لفتح قنوات اتصال جديدة بين سوريا وأوروبا، بالإضافة إلى قيام تركيا بدور الوساطة غير المباشرة بين

سورية وإسرائيل. وعلى مستوى الأهداف متوسطة المدى تسعى تركيا لإقصاء سورية عن تحالفها وانحيازها لإيران وتقربها للغرب. وقد أعلن ان اللمسات الأخيرة على اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين البلدين قد تم استكمالها. ومؤخرا تطوعت تركيا لحل الخلاف العراقي السوري، بهدف قطع الطريق على أزمة إقليمية أكبر قد تفجّر ملفات لبنان وفلسطين وإيران، فالجميع يعرف أنها ملفات شائكة متداخلة، وسقوط أحدها يهدد المسائل الأخرى بالانفجار ويقود إلى إشعال المنطقة في مواجهات لا يعرف أحد كيف تنتهي. كما ان هذه الوساطة تهدف إلى إطفاء الحرائق المشتعلة أو الحؤول دون إشعال حرائق جديدة يغامر بافتعالها بعض المتضررين، الذين يرون في النشاط الإقليمي التركي تهديدا مباشرا لمصالحهم، وخطوة تقطع الطريق على حساباتهم ونفوذهم. ولاشك ان البعض ينظر للتحركات التركية الجديدة فى منطقة الشرق الاوسط بأنها غير واقعية ومبالغ فيها وبعيدة عن معرفة واقع وتركيبة وتوازنات الشرق الأوسط الحساسة والمتشابكة. فصحيح أن أنقرة دخلت في أكثر من وساطة وطرحت نفسها كشريك في أكثر من ملف، لكنها لم تنجح حتى الساعة في تأمين أي حل جذري لقضايا إقليمية كثيرة يتقدمها النزاع العربي الإسرائيلي، والصراع الفلسطيني الفلسطيني، والجبهة السورية الإسرائيلية، وموضوع الأزمة اللبنانية، والملف الإيراني الذي سارعت حكومة أردوغان لعرض خدماتها فيه. فالمعارضة التركية تتهم حكومة أردوغان بأنها لم

تقدم الكثير على طريق حل نزاعات إقليمية لتركيا مع جيرانها، بل هي تكتفي بوضع الغطاء فوق مثل هذه الأزمات ومحاولة طمسها، داعية للتأمل في الأساليب المتبعة حيال الموضوع القبرصي، وسياسة حل الأزمة الأرمنية على حساب العلاقات التاريخية مع أذربيجان، وإهمال الخلافات مع اليونان التي مازالت تنتظر الحلول الجذرية، هذا إلى جانب الوضع الغامض في شمال العراق ومسار التطورات هناك الذي يحتاج إلى متابعة دقيقة وشاملة، مشيرة الى أن استراتيجية التطوع لحل خلافات الجيران ينبغي أن يسبقها حل مشكلات تركيا مع جيرانها أولا. وفي وقت تحاول قوى إقليمية أن تعرقل الدور التركي

أو على الأقل ان تدخل في صراع مع تركيا حول الدور والمكانة، تبرز معطيات مشككة في أهلية تركيا للقيام بدورها المركزي في المنطقة الى حد جعلها تعيش في العصر التركي، وفي مقدمة هذه المعطيات أن تركيا على الرغم من الأدوار التي أسندت لها، وعلى الرغم من التوافق حول قيامها بأدوار ما في الوساطة بين اطراف متنازعة، ألا أنها لم تحقق أي نتائج ايجابية سوى أنها تستطيع أن تجمع الأطراف إلى مائدة التفاوض فقط ولكنها لم تستطع أن تساعد هذه الأطراف أو أن تجبرها على التوصل إلى اتفاقات أو تسويات، على العكس من كل من مصر والمملكة العربية السعودية، بل وقطر، فهذه الدول الثلاث استطاعت أن تجمع اطرافا متنازعة إلى مائدة التفاوض وان تساعدها في الوقت نفسه على التوصل إلى تسويات، بغض النظر عن استمرار هذه التسويات من عدمه، وكل ذلك يعني أن الدور التركي لا يمكن إلا إن يكون دورا مكملا أو مساعدا، ولا يمكن أن يكون دورا رئيسيا في المرحلة المقبلة، بل إن الادعاء بالدخول في العصر التركي يمكن أن يكون عاملا سلبيا، لأنه قد يدفع قوى إقليمية أخرى لمحاربة دور تركيا المتصاعد وما يجلبه لها من مكانة ونفوذ في الشرق الأوسط جاء التوجّه التركي نحو لعب دور الوساطة في تسوية القضايا الخلافية العالقة، حيث كان لهذا التوجه مؤشراته العديدة، أهمها الوساطة التي تقوم بها أنقرة بين كل من سوريا وإسرائيل، وتنشيط تركيا لعلاقاتها مع العالم العربي، وإعلان أنقرة عزمها على لعب دور الوساطة بين جارتها الكبيرة إيران والولايات المتحدة بشأن الملف النووي، فكان الصراع العربي الإسرائيلي توطئة لدور بارز في المسألتين اللبنانية والإيرانية. ومنذ العام **2004**م، أعلنت حكومة العدالة والتنمية عن رغبتها في التوسّط بين إسرائيل والعرب في عملية التسوية، وهي الرغبة التي تحولت إلى واقع فعلي إثر المشاركة التركية في مؤتمر (أنابولس) للسلام نهاية عام **2007**م، وبعد جمود دام ثماني سنوات، بدأت مفاوضات السلام السورية الإسرائيلية تتنفس مجدداً منذ أبريل **2007**م، بوساطة تركية، وعقب زيارة (أردوغان) التصالحية لواشنطن في نوفمبر **2006**م، والتي أنهت الفتور والتوتر اللذين خيّما على

العلاقات بين الدولتين جراء المسألة الكردية، ورفض البرلمان التركي نشر القوات الأمريكية في تركيا إبان غزو العراق، كما حصل (أردوغان) بموجبها على ضوء أخضر أمريكي للتوسّع في الدور الإقليمي التركي، الذي يُعد التوسط في عملية التسوية بين إسرائيل والعرب إحدى ركائزه. هذا التغيّر الذي طال السياسة الخارجية التركية كان وراءه متغير أساسي تمثّل في تراجع الهاجس الخاص بالأمن الحدودي، حيث شهدت علاقات تركيا مع جيرانها خلال السنوات الخمس الأخيرة تحولات جذرية أدت إلى إزالة الكثير من المخاطر الأمنية على حدودها، وعلى سبيل المثال، فإن العلاقة مع جورجيا مثلاً العدو السابق يوم كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي سابقاً تحسنت إلى حد أن مطارها في (باطومي) يستخدم اليوم كمطار داخلي لتركيا. ومن هنا، فإن حكومة تركيا تتطلع بدورها هذا إلى تحقيق أهداف متعددة من وراء دورها الإقليمي، ما بين داخلي وخارجي، فعلى المستوى الداخلي: تسعى إلى زيادة شعبيتها وتأكيد جدارتها شعبياً، علاوة على تحسين موقفها السياسي، أما خارجياً، فتتوخى حكومة حزب العدالة تحقيق اختراق في عملية سلام للشرق الأوسط، وفي الملفين اللبناني والإيراني، حيث يضع ذلك تركيا في صدارة القوى الإقليمية، ويعيد الدفء لعلاقاتها العربية والإسلامية، على نحو يخوّل لأنقرة استثمار كل ذلك دولياً في علاقاتها مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. كذلك، تتطلع أنقرة إلى توثيق عرى التقارب مع سوريا ولبنان والفصائل الفلسطينية من أجل تحجيم نفوذ إيران في المنطقة عبر تبني دبلوماسية تشجيع السلام في الشرق الأوسط، وإلى جانب ذلك كله، ترمي أنقرة إلى التقرّب من إسرائيل توطئة للاستفادة من علاقاتها الخاصة بواشنطن ونفوذها المتغلغل في أروقة صنع السياسة الأمريكية والأوروبية بغية ممارسة الضغوط على الكونجرس الأمريكي والبرلمانات الأوروبية، توخياً لثنيها عن الاعتراف بمجازر العثمانيين في حق الأرمن، ودعم مساعي أنقرة للانضمام للاتحاد الأوروبي، فضلاً عن إيصال رسالة إلى واشنطن مفادها أن بوسع واشنطن الاعتماد على أنقرة كركن مهم إلى جانب (تل أبيب) في استراتيجية

أمريكا الشرق أوسطية. ومن ثم يمكن القول إن هذا التوجه التركي تجاه منطقة الشرق الأوسط يجب توظيفه من قبل دول الخليج، لمصلحة إعادة بناء العلاقات العربية التركية، بشكل يضمن كسب تركيا كحليف إقليمي قوي. ومما لا شك فيه أن علاقات تركيا المتميزة مع الشرق والغرب تمنح الدبلوماسية التركية ثقلاً كبيراً في التنقل بين مختلف القضايا المطروحة للمساهمة في تهدئتها أو تقديم حلول بشأنها، كما أن نهجها المعتدل والتعاوني يوفّر بيئة مواتية لعلاقات قوية ومتطورة بينها وبين دول مجلس التعاون، خصوصاً أنها مهتمة بتقوية هذه العلاقات، وتعميق روابطها مع العالم العربي بشكل عام والخليج بوجه خاص. كما يمكن القول أيضاً إنه وبعد ربع قرن من العلمانية الصارمة كان لابد من أن تعود الأمور إلى مجراها الطبيعي، وقد بدأت هذه العودة "الدينية" تدريجياً تطفو شيئاً فشيئاً على السطح، وفي شكل مطالبة بتسامح ثقافي وديني على الطريقة الغربية كان من الصعب على قادة أنقرة المنخرطين في مسيرة نشر الديمقراطية على الرغم من الكثير من الاهتزازات إنكارها مبدءاً وفعلاً، وكل ذلك قد دفع باتجاه زيادة الإحساس التركي بالانتماء لعالم إسلامي لا يستطيعون الانسلاخ منه، حتى مع تحقق حلمهم الموعود بالدخول إلى النادي الأوروبي ولقد واجه حزب العدالة والتنمية العديد من الاشكاليات خلال الفترة السابقة، حيث شكلت المسالة الكردية ووضع التركمان في العراق ابرز نقاط الاحجام التركي عن التعاطي مع ملف الاحتلال الامريكي للعراق، فعدم تقديم الولايات المتحدة ضمانات للحكومة التركية بشان مستقبل اكراد العراق بعد الاحتلال كان وراء الاندفاع للحكومة التركية للتعاطي مع الدعوات الامريكية للمشاركة في الحرب وفتح جبهة شمالية لاسقاط نظام الرئيس صدام حسين عام 2003، وقد فتح رفض البرلمان التركي في آذار- مارس2003، لمذكرة الحكومة التركية بنشر قوات امريكية على الاراضي التركية لمهاجمة العراق، ومظاهرات الرفض التي أبداها الشارع التركي لتلك الحرب، أوصدت الباب امام تداعيات مؤثرة في السياسة التركية سواء على صعيد ثوابتها في العراق او على مستوى علاقاتها المتميزة مع الولايات

المتحدة، فقد دفع سقوط نظام صدام حسين واحتلال العراق الى ظهور اكراد العراق الى واجهة الاحداث السياسية، فأصبحوا جزءا أساسيا في معادلة الحكم الجديد في العراق، وغضت الولايات المتحدة الطرف عن الكثير من مطالبهم التصعيدية المتعلقة بالفيدرالية لكردستان وضم مدينة كركوك الغنية بالنفط والاحتفاظ بقوات البشمرك التي يقودونها فضلا عن المطالبة بحصص ثابتة من النفط العراقي والاستئثار بمناصب سيادية كبيرة في الدولة العراقية الجديدة، ولم تعبأ بممارسات الاكراد لتغيير طابع مدينة كركوك الديمغرافي، وطرد الاف العوائل التركمانية والعربية منها. ومنعت الولايات المتحدة الجيش التركي من دخول شمال العراق كما كان يفعل منذ عام 1991، بل ان الولايات المتحدة تغاضت عن تواجد ما يقارب 5000 مقاتل لحزب العمال الكردستاني في شمال العراق وظلت تماطل في الاستجابة للمطالب التركية بطردهم. في حين تم تجاهل التركمان في الواقع العراقي الجديد، وسمح للاكراد بممارسة اشكال عنصرية دفعت الى هجرة الآلاف منهم عن مدينة كركوك. وعلى الجانب الإقتصادي تأثر الاقتصاد العالمي بأحداث 11 سبتمبر 2001 وما بعدها، وذلك لما أفرزته من عدة تغييرات واسعة المدى، والتي اشتملت في جزء منها على التغيرات التي أثرت على الاقتصاد العالمي بصفة عامة وعلى اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجى بصفة خاصة، ولقد تفاوتت التقديرات واختلفت الحسابات من وجهة النظر الاقتصادية وذلك بسبب صعوبة التكهن بطول الفترة الزمنية للحرب، وبالطبع فإن الضرر الناتج عن الحرب من الناحية الاقتصادية لم يقتصر على العراق وحدها، وإنما امتد إلى الدول المجاورة لها ومنها على سبيل المثال: مرور اقتصاد دول المنطقة بحالة من الركود، خاصة مع تزايد معدلات البطالة وضعف معدلات التشغيل وخاصة في القطاع الخاص. انخفاض معدل النمو الاقتصادي للعديد من الدول، حيث تشير إلى تراجع معدل نمو بعض الدول إلى نسبة 3% بعد أن كانت قد تجاوزت 5%. انتشار حالات الإفلاس بين بعض الشركات وخفض عدد العاملين في العديد من

المنشآت الاقتصادية الخاصة. ضعف القوة الشرائية للمواطنين خاصة مع

تنامى دعوات المقاطعة للمنتجات الامريكية والبريطانية، وهو ما أدى إلى نقص الطلب على تلك المنتجات. تذبذب أسعار النفط بين الزيادة والنقصان، بما يؤدي إلى عدم الاستقرار في الأوضاع المالية للعديد من الدول المنتجة. ارتفاع العجز الكلي في ميزان المدفوعات لبعض الدول والذي وصل في بعض الدول إلى عدة مليارات من الدولارات. وعلى المستوى التركي أُستبعدت الشركات التركية عن عقود إعادة اعمار العراق التي أبرمتها سلطات الاحتلال الامريكي مع الشركات الاجنبية، وتعثر تدفق النفط العراقي الى الموانئ التركية بعد التفجيرات المتتالية التي تعرض لها، وتحوم شكوك كبيرة حول دور اسرائيلي مؤثر في هذا الاتجاه بالتعاون مع الولايات المتحدة والفصائل الكردية بهدف احياء خط انبوب كركوك حيفا ومعاقبة تركيا وتوليد مزيد من الضغوط الاقتصادية عليها من خلال اضعاف او الغاء انبوب النفط العراقي التركي. وتلعب اسرائيل دورا مؤثرا في الساحة الكردية العراقية، فمؤشر التواجد الاسرائيلي قد بدا يزعج تركيا الى حد كبير رغم علاقة التحالف التي تربط الطرفين، حيث دفع التغلغل الامني والاستخباري الاسرائيلي في شمال العراق والقيام بضرب مصالح تركية بالتعاون مع الفصائل الكردية الى زعزعة علاقات الطرفين ووصولها الى حالة التوتر مرات عديدة. لقد وجدت تركيا نفسها في المحصلة خاسرة من حرب لم تشارك فيها وزادت قناعتها بأنها اخرجت عنوة من المعادلة الاقليمية بصورة شبه كاملة وعلى الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية قامت الحكومة الامريكية ببناء حاجزا حول العراق منعت الحصان التركي من تجاوزه دون موافقتها، والحكومة العراقية التي أنشأتها الادارة الامريكية باتت ذات توجهات متعارضة مع سياسات تركيا القديمة حيال العراق، اذ ان الغلبة فيها للاكراد الخصم التقليدي لتركيا، والشيعة الذين يمثلون الامتداد المذهبي لايران الصفوية والتي تعد إلي جانب تركيا واحدة من أكبر دول منطقة غرب اسيا، كما أنها رابع دولة في العالم من حيث المخزون النفطي، والثانية بعد روسيا في مخزون الغاز الطبيعي. واستراتيجيا، تقع إيران في القلب من العالم الإسلامي، وتتوسط منطقتين هما الأغني في العالم، من

حيث مخزون الطاقة، بحر قزوين والخليج العربي، كما أن مصالحها الاستراتيجية المتشابكة مع الجوار، وامتداداتها العرقية والثقافية والمذهبية فيه، ووجود ثلاث قوي نووية علي تخومها هي روسيا وباكستان والعند، بجانب الصين غير البعيدة، وإسرائيل المتحفزة، كانت كله أمور دافعة لها في اتجاه امتلاك قدرات نووية متقدمة، تستطيع بها التعامل مع التحديات النابعة من هذه الاعتبارات . ومنذ استلام حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا في العام 2002، والعلاقات التركية- الإيرانية في تحسّن مستمر. ونتيجة لهذا التحسّن، ارتفع حجم التبادل التجاري بينهما من حوالي 1 مليار دولار في العام 2000 إلى أكثر من 10 مليار دولار في العام 2009، مع خطط لزيادة حجم التبادل التجاري لما بين 20 إلى 30 مليار خلال السنوات القادمة. وعلى صعيد الطاقة، تؤمّن إيران التي تمتلك ثاني أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم، حوالي ثلث واردات تركيا من الغاز الطبيعي أو ما يساوي حوالي 25 مليون م3 يوميا. وقد دخل الطرفان في مفاوضات حول إمكانية استثمار أنقرة لـ 5.5 مليار دولار في حقل "جنوب فارس" الذي يضم حوالي 13 تريليون م3 أي 8% من احتياطات الغاز الطبيعي في العالم. ويبدو واضحا من خلال هذه المعطيات الاوّلية أنّ الموقف التركي الرافض حالياً لفرض المزيد من العقوبات على طهران بسبب ملفها النووي إنما ينبع من ركيزتين: الأولى: تتعلق بسياساتها الخارجية الجديدة القائمة على ضرورة تحقيق الاستقرار الإقليمي وحل النزاعات مع الجيران. فهي ترى أنّ العقوبات من شأنها أن تزعزع الاستقرار وتخلق مناخاً غير مواتي لتحقيق خرق في الملفات الإقليمية الشائكة، وتعقّد الأمور، قد تؤدي إلى تدهور الوضع برمتّه. الثانية: تتعلق بالموقع الذي تحتله طهران فيما يتعلق بأمن الطاقة التركي وحجم الإمدادات من النفط والغاز، سيما أن الأتراك يفتقدون إلى إستراتيجية تنويع قوية لوارداتهم من الطاقة في ظل احتكار روسيا الجزء الأكبر منها، وهو الذي يشكّل خطرا على أمن الطاقة التركي في ظل سياسة الابتزاز التي تتّبعها موسكو في مجال الطاقة تجاه أوروبا. ومن هذا المنطلق تخشى تركيا تعرّض مصالحها

الاقتصادية والتجارية ومشاريعها الحيوية والاستثمارية في ايران إلى أضرار بالغة إذا ما تم فرض المزيد من العقوبات الدولية، خاصّة أنّها كانت قد مرّت بتجربة سابقة مع العراق حينما تجاهل المجتمع الدولي مصالحها الأمر الذي أدى إلى إصابة الاقتصاد التركي بأضرار بالغة. فقد كلّفت فترة الحصار على العراق تركيا خسائر تقدّر بحوالي 33 مليار دولار، أمّا الخسائر المباشرة للحرب فقد قدّرت بـ25 مليار دولار. ويمكن اختصار الخطوط العريضة للموقف التركي إزاء الملف النووي الإيراني، بأربع نقاط أساسية تتابع على تأكيدها العديد من المسئولين السياسيين الأتراك، آخرهم رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" في مؤتمر قمّة الأمن النووي الذي عقد في واشنطن، وهي: يحق لجميع الدول الاستفادة من الطاقة النووية السلميّة وللأغراض السلمية حصرا طالما أنّها تتماشى مع القوانين الدولية وتخضع للالتزامات تجاه الوكالة الدولية للطاقة الذريّة. رفض سياسة العقوبات كوسيلة لحل الأزمة النووية الإيرانية وتفضيل اعتماد الحوار والدبلوماسية لتحقيق انفراج في الموقف المعقّد بين إيران والمجتمع الدولي. رفض اعتماد الخيار العسكري للتعامل مع الأزمة النووية الإيرانية ورفض استخدام الأراضي التركيّة منطلقا للاعتداء على أي دولة مجاورة لتركيا. رفض امتلاك دول المنطقة لأسلحة الدمار الشامل (المقصود إسرائيل) وذلك لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي. غير أنه من المعلوم ان موقع تركيا وحجمها وعدد سكّانها وقوّتها العسكرية مشابه جدا لما تمتلكه إيران، وهو ما يؤهلها لان تلعب على الصعيد السياسي دورا مهما في تحقيق توازن جيو-استراتيجي معها خاصّة انّها بدأت تثير المشاكل للدول العربية منذ سقوط العراق، وذلك على مستويات عدّة منها الإصرار على احتلال أراضي عربية، ومنها التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، وإثارة الفتن والنعرات الطائفية، وتقسيم المجتمعات العربية واختراقها ماليا وثقافيا، إضافة إلى التهديد الذي يمثّله البرنامج النووي الإيراني على الخليج العربي إن كان من الناحية البيئية أو من ناحية السلامة أو من ناحية الإخلال بالتوازن العسكري في المنطقة وإمكانية اندلاع حرب إقليمية جديدة

بين إيران وأمريكا أو إيران وإسرائيل تكون الدول العربية ساحة لها. الا أن ثمة ملاحظة أساسية وهي أن دخول تركيا إلى منطقة الخليج سيثير إيران ويدفعها إلى التحرك؛ حيث تدرك الأخيرة أن الدور التركي موجه إليها بالأساس، وهو ما يمكن أن يحول المنطقة إلى ساحة صراع تركي إيراني خطير، وهذا أحد جوانب الخطورة في التوجه الخليجي إلى تركيا لموازنة الدور الإقليمي الإيراني. ومن هنا يمكن التأكيد أن العلاقات بين تركيا ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيوية، ولكن من المهم ألا تصبح هذه العلاقات أسيرة القلق الخليجي من إيران؛ لأن ذلك سيدخل دول المجلس في صراع إقليمي صعب سعت على مدى سنوات طويلة إلى الابتعاد بنفسها عنه.

كما برزت اشكالية تركية اخرى وهى المتعلقة بالتفاعل التركي الامريكي، ففي أعقاب أحداث 11 سبتمبر2001، دخلت العلاقات التركية الأمريكية مرحلة جديدة من التحالف الإستراتيجي، نتيجة التقاء مصالح الطرفين في محاربة ما يسمى (الإرهاب الدولي) وانضمام تركيا الفوري الى التحالف الدولي الذي شكلته الولايات المتحدة في أعقاب الأحداث المذكورة، ثم مشاركتها في الحرب على أفغانستان. لكن السياسات التركية والأمريكية ما لبثت أن تضاربت فيما يتعلق بقضية العراق تحديداً فأحدثت توتراً كبيراً في العلاقات السياسية بين الطرفين، إلا أن التحالف الإستراتيجي بينهما لم يتأثر. وقد حاولت كل من تركيا والولايات المتحدة إصلاح علاقاتهما الثنائية في أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق، لكن تركيا كانت أكثر حرصاً على إصلاح تلك العلاقات نظراً لحاجتها الى الدعم الأمريكي لدى مؤسسات التمويل الدولية، والى مساندة عضويتها في الاتحاد الأوروبي، والى اعتقاد صنّاع القرار السياسي في تركيا أن

الوجود العسكري الأمريكي في العراق سوف يطول أكثر مما يتوقعه الكثيرون، حفاظاً على مصالحها في المنطقة. ولاشك أن تطور النظام العالمي وتداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 قد ألقت بظلالها على الواقع التركي الجديد والذي يحكمه عاملان أساسيان: أولهما الوضع التركي الداخلي ومدى تأثير التيار الإسلامي، بقيادة حزب التنمية والعدالة بزعامة رجب طيب

أردوغان، الذي يقف إلى جانب القضايا العربية والإسلامية في المحافل الإقليمية والدولية، ويدعو إلى التقارب مع العالمين العربي والإسلامي، مع الاحتفاظ بعلاقات قوية مع الغرب. وفي نفس الوقت يتصدى للتيار العلماني، الذي يدعو إلى الابتعاد عن العالمين العربي والإسلامي والاتجاه كلية نحو الاتحاد الأوروبي، الذي يعتقد فيه ملاذاً حقيقياً للجمهورية التركية نحو العالمية والتخلص من العالم الثالث، الذي تنتمي إليه تركيا حالياً، حتى تصبح الجمهورية التركية من دول العالم المتقدم. أما العامل الثاني فهو على مستوي المنطقة وما تشهده من تطورات إستراتيجية وعسكرية وأمنية في ظل نظام شرق أوسطي جديد وما للدور التركي من آثار كون تركيا تعتبر طرفاً فاعلاً ومؤثراً وأحد المرتكزات التي يعتمد عليها الغرب في النظام الشرق أوسطي الجديد، لما تتميز به من موقع استراتيجي، وبعد بروز الدور التركي في الآونة الأخيرة، ومحاولتها التوسط في أهم قضايا الشرق الأوسط وأعقدها، والسعي لإيجاد حلول مناسبة لها، من خلال المفاوضات غير المباشرة أحياناً والمفاوضات المباشرة أحياناً أخرى، كما أنها تشارك مشاركة فعالة في المساعدات الإنسانية والتقنية، على أن تساهم في جهودها هذه وأن تشكل جانباً من النجاح . وكذلك لما تملكه من قوة عسكرية وعلاقات مع الشرق والغرب، خاصة بعد انهيار القوة العسكرية العراقية وغياب دور العراق في التوازنات الإقليمية. ولهذا فإن المطلوب من دول مجلس التعاون تقوية علاقاتها مع تركيا بشكل عام، ومع حزب التنمية والعدالة بشكل خاص، دون التدخل في شئون تركيا الداخلية، وذلك لحفظ التوازن بين التيار الإسلامي والتيار الذي ينادي بالعلمانية، بغية كسب ود تركيا كدولة محورية ذات ثقل سياسي وعسكري وأمني، ومدى دورها في المنظومة الشرق أوسطية، كونها تقع بين الغرب والشرق ولها علاقات جيدة مع الجانبين وأصبحت تشكل الطرف الثاني في التوازن في المنطقة مع إيران بعد غياب العراق وانفراد إيران بالساحة الشرق أوسطية. ومن هنا يمكن التاكيد ان الجمهورية التركية تربطها بالعالم العربي والإسلامي مجموعة من الروابط، التاريخية والدينية

والجغرافية والسياسية والاقتصادية. وتشكل تركيا عمقاً للعالم العربي، كما أن العالم العربي والإسلامي يشكل عمقاً لتركيا، فحاجة تركيا للمال والنفط والغاز الخليجي، كما هو حاجة العالم العربي والإسلامي لمياه تركيا وعلاقة تركيا مع الغرب، لما تشكله من جسر للالتقاء مع الاتحاد الأوروبي. ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن الجمهورية التركية بلد مسلم وكبير، ويقوده حزب العدالة والتنمية وهو حزب إسلامي ومتعاون ومتعاطف مع القضايا العربية

والإسلامية، وله دور كبير في تقريب وجهات النظر، سواء كانت مع دول الاتحاد الأوروبي أو مع إسرائيل. كما أن جهات النظر الخليجية- التركية متقاربة، حيال كثير من المواضيع المتعلقة بأمن المنطقة. وعليه فإن الظروف التي مرت بها المنطقة، والتي تمر بها الآن، وستمر بها في المستقبل تحتم على دول المجلس بأن يكون لها علاقات وثيقة مع دول كبيرة، مثل تركيا، في مواجهة أية أطماع متوازنة وتراعي مصالح الدول الأخرى التي تربطها علاقات حسن جوار مع تركيا، سواء كانت هذه الدول شقيقة أم صديقة فأية اتفاقيات يتم توقيعها مع تركيا لابد وأن تأخذ في الاعتبار عدم الإضرار بالدول

المجاورة، لأن تركيا ودول المجلس تربطها بعلاقات، ولها مصالح مع دول مجاورة، كالعراق وسوريا وإيران، ولابد من مراعاة حسن هذا الجوار. كما واجهت تركيا تحديا إقتصاديا كبيرا حيث ترتب على الأزمة المالية تداعيات كبيرة على الإقتصاد التركي، حيث ازداد حجم الديون الداخلية والخارجية المتراكمة على تركيا التي تتبع فيما يتعلق بتحسين اقتصادها برامج صندوق النقد الدولي اضعاف مضاعفة، وذلك بسبب هذه الازمة الاخيرة. فقد تغير تركيب الديون التركية الخارجية بشكل جذري في السنوات الاربعة الاخيرة، ففي بدايات العام **2009** بلغ مجموع ديون تركيا الخارجية **284.4** مليار دولار، فنسبة **67%** من هذا الدين أي ما يعادل **190.5** مليار دولار ديون للقطاع الخاص. ونصيب القطاع العام **27%** اي ما يعادل **77.7** مليار دولار. وديون البنك

المركزي **16.2** مليار دولار. كما أن هذه الازمة المالية العالمية قد قللت من دخول الاموال الإستثمارية الى تركيا، ويمكن التدليل على ذلك من خلال انه

في نهاية 2007 بلغ اجمالى الاموال المستثمرة في تركيا قرابة الـ 107 مليار دولار وقد انخفضت الى 100 مليار دولار. الى جانب هذا فطبقا لمؤسسة الاحصاء التركية فان الشركات التي اغلقت بسبب الأزمة بلغ 5941 شركة . وعدد محلات العمل التي اغلقت 27264 محلا ومتجرا وقد شهد قطاع البناء تقلصا خلال العام 2009 بمقدار 17.3% وذلك لنقص عدد الشركات العاملة في هذا المجال الى 6995 ولقد قام رئيس وزراء الجمهورية التركية، بتاريخ 10/7/2008م، بزيارة تاريخية إلى العراق، وتم على أثرها الاتفاق على تشكيل المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين البلدين، وذلك لتنظيم التعاون في جميع المجالات الاقتصادية والمياه والإرهاب. وهناك بلا شك اتفاقيات وقعتها تركيا مع سوريا وإيران. ويجب علينا أخذ مثل هذه الاتفاقيات في الحسبان، والنظر إلى تركيا على أنها بلد صديق، وعلاقاته مع الدول العربية والإسلامية قديمة، وأن لتركيا مصالح في العراق ومطامع في حقول النفط في كركوك، وأن

هناك أراضي عربية سورية سكانها عرب، يعيشون في تركيا، وهي تتحكم في مياه نهري دجلة والفرات، اللذين يصبان في العراق وسوريا. وبالتالي وبالنظر الى الموقف التركي من المتغيرات العالمية يلاحظ ان أنقرة باتت ترى أن الولايات المتحدة قد تسببت في إحداث تغيرات قسرية في أوضاع الشرق الأوسط،، وتجاهلت احترام المؤسسات الدولية، بل ولم تعبأ بسيادة الدول. ويمكن إيجاز هذه الرؤية في النقاط التالية: 1- أدت الحرب العالمية ضد الإرهاب بزعامة الولايات المتحدة إلى تفاقم المشكلات والأزمات في العالم الإسلامي، وأججت من التوترات في العلاقات بين العالم الإسلامي والغرب. 2- أضرت الحرب العراقية بالمصالح التركية في المنطقة، وحرضت الأكراد على الانفصال، وأوجدت في النهاية مركزًا جديدًا للإرهاب الإسلامي الراديكالي في المنطقة. كما قلصت واشنطن من حرية التحرك والمبادرات التركية في العراق. 3- خلقت السياسات الأمريكية تجاه إيران أجواء مضطربة عرقلت مرور الطاقة الإيرانية إلى تركيا، وخدمت فقط تعظيم القومية الإيرانية وروح المقاومة ضد الغرب. 4- لا تنتهج واشنطن السلوك اللائق بالقدر الكافي تجاه

تركيا؛ إذ لا تتشاور مع تركيا تشاورًا جادًّا بشأن العمليات الإستراتيجية والعسكرية الرئيسية في المنطقة والتي من شأنها التأثير على أمن تركيا ومصالحها. 5- سياسات واشنطن الداعمة لإسرائيل دون قيد أو شرط تعظم دائمًا المشكلة الفلسطينية، وتزيد من الاستقطاب في المنطقة بين المسلمين والولايات المتحدة؛ وهو ما يضر بمصالح تركيا. كما أن سياسة إرساء الديمقراطية التي تنادي بها الولايات المتحدة في العالم الإسلامي لم تضف إلى المنطقة سوى المزيد من عدم الاستقرار. ورغم هذه الرؤية السلبية من قبل تركيا للسياسات الأمريكية إلا أن حزب العدالة والتنمية حرص على الحفاظ على العلاقات مع الولايات المتحدة بشكل متزن، ودون الإخلال بمصالح تركيا الخاصة بالمنطقة وذلك لأنه يعلم أن العلاقات الجيدة مع الولايات المتحدة هي الضمانة الأساسية لبقائه في السلطة بمنأى عن تدخلات الجيش وانقلاباته العسكرية. وبالتالي فإن ظاهرة تضارب المصالح الأمريكية والتركية التي تنامت في ظل السياسة الخارجية التركية الجديدة رغم ما تسببه من إزعاج للولايات المتحدة إلا أن الولايات المتحدة مضطرة إلى تحمل المزيد من نتائج هذه السياسة؛ وذلك لأن تركيا قد أصبحت لها سياستها وحساباتها الإستراتيجية الخاصة. وبالتالي يمكن إجمال القول ان العلاقات الخليجية التركية قد تأثرت بالمتغيرات الدولية التي وقعت على الصعيد العالمي لكن يبقى حدود التأثير فى كلا منهما على وضعية الدولة ذاتها ومدى استعدادها لمواجهة تلك المتغيرات الدولية. وعلى الصعيد السياسي، وفي الوقت الذي تتزاحم فيه القوى الإقليمية على حجز مكان لها في الخريطة الجيو-استراتيجية التي نشأت بعد انهيار البوابة الشرقية للعالم العربي اثر احتلال العراق، ومن قبله إقصاء النظام الأفغاني "الطالباني"، تظهر تركيا كلاعب أساسي ورئيسي يمتلك خطوط الاتصال والتواصل مع جميع الفاعلين المؤثرين بحيث تطمح إلى أن ترسّخ مكانتها المميزة في المنطقة استنادا إلى ثقلها الذاتي من جهة والى حاجة الآخرين إلى التواصل وإيجاد الحلول والمخرجات في ظل الأزمات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تعصف

بالمنطقة ككل من جهة اخرى. امّا على الصعيد الاقتصادي، وبعد أن شارف على الانهيار في التسعينيات أصبح في السنوات القليلة الماضية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية الاقتصاد الأكبر إسلاميا، محتلا المركز الـ15 عالميا، علما أنّ تركيا دولة غير منتجة للنفط بل ويشكّل الأخير عبئا كبيرا عليها لاسيما في ظل الارتفاع الهائل لأسعاره، حيث يبلغ حجم واردتها النفطية حوالي 20 مليار دولار وهو ما يوازي حجم عائدتها السياحية لعام 2006. ولقد اظهر الاقتصاد التركي انّ الاعتماد على العلم والعمل أي المعرفة والتصنيع قادر على تحقيق المعجزات. فرغم الأزمات الشديدة التي شهدها هذا الاقتصاد والتي كانت تهدد بانهياره، استطاع الخروج من محنته بل وتحقيق أرقام قياسية في كافة المجالات معتمدا على عدد من الإجراءات والإصلاحات الهيكلية التي جعلته يتفوق على كل الاقتصاديات الإسلامية، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي وفقا للأرقام الرسمية، 663 مليار دولار أو ما يوازي 887 مليار دولار إذا ما قيس بالنسبة للقوة الشرائية، وتبلغ الصادرات التركية التي يغلب عليها الطابع الصناعي لوحدها حوالي 107 مليار دولار فيما يبلغ معدّل دخل الفرد السنوي ما بين 9 و 10 آلاف دولار، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار انّ عدد سكّان تركيا يتجاوز الـ 70 مليون.

الفصل السادس: تركيا والمشكلة الكردية

برز الأكراد في التاريخ الإسلامي من خلال دولة كبرى كانوا هم مؤسسيها، وقامت هذه الدولة بجهود كبيرة في توحيد مصر والشام بينما كانت الخلافة العباسية في حالة ضعفٍ شديد، وتصدت هذه الدولة للصليبيين في مصر والشام، وشاركت في الانتصار عليهم في معارك عظيمة في (حطين)
و(المنصورة)، واستمرت الدولة ما يقرب من مائة عام من **569**هـ إلى
661هـ .هذه الدولة هي الدولة الأيوبية التي أسسها القائد المسلم الكردي الفذُّ صلاح الدين الأيوبي -والذي ربما لا يعلم الكثيرون أنه كان كرديًّا- وقد نشأ هذا البطل في تكريت بالعراق، وجاء مصر مع عمه أسد الدين شيركوه، وتمكن من إسقاط الدولة العبيدية الإسماعيلية وإقامة دولة سنية، ثم تمكن من توحيد مصر والشام في دولةٍ قوية انتصرت على الصليبيين، وتولت أسرته الكردية الحكم من بعده حتى نهاية الدولة، وقيام دولة المماليك. ومن أهم العلماء الأكراد في التاريخ الإسلامي، والذين لهم أثر كبير الإمام أحمد بن تيمية، والشيخ بديع الزمان النورسي. ويتفق أغلب الباحثين على انتماء الأكراد إلى المجموعة الهندوأوروبية، وأنهم أحفاد قبائل الميديين التي هاجرت في مطلع الألف الثانية قبل الميلاد واستطاعت أن تنشر نفوذها بين السكان الأقدمين وربما استطاعت إذابتهم لتتشكل تركيبة سكانية جديدة عرفت فيما بعد بالأكراد. وتنتمي اللغة الكردية إلى مجموعة اللغات الإيرانية التي تمثل فرعًا من أسرة اللغات الهندوأوربية وهي التي تضم اللغات الكردية والفارسية والأفغانية والطاجيكية، وقد مال أكراد العراق وإيران إلى اللغة العربية؛ فهجروا
الأبجدية الخاصة بهم، وبدأوا يستخدمون الأبجدية العربية في كتابة لغتهم،

بينما ظل أكراد تركيا وسوريا يستعملون الأبجدية اللاتينية، وأما أكراد الاتحاد السوفيتي فكانوا يستعملون الأبجدية الروسية. ولم تشكِّل كردستان (الموطن الأساسي للأكراد) بلدًا مستقلاً ذا حدود سياسية معينة في يوم من الأيام، على الرغم من أنه يسكنها شعب متجانس عرقًا. وظهرت كلمة "كردستان" كمصطلح جغرافي أول مرة في القرن الـ12 الميلادي في عهد السلاجقة، عندما فصل السلطان السلجوقي سنجار القسم الغربي من إقليم الجبال وجعله ولاية تحت حكم قريبه سليمان شاه، وأطلق عليه كردستان. وكانت هذه الولاية تشتمل على الأراضي الممتدة بين أذربيجان ولورستان (مناطق سنا، دينور، همدان، كرمنشاه.. إلخ) إضافة إلى المناطق الواقعة غرب جبال زاجروس، مثل شهرزور وكوي سنجق. وكلمة كردستان لا يُعترَف بها قانونيًّا أو دوليًّا، وهي لا تُستعَمل في الخرائط والأطالس الجغرافية. كما أنها لا تُستعَمل رسميًّا إلا في إيران.
ويمكن التأكيد أن الاكراد يتوزعون على خمس دول وهي العراق وتركيا وايران وسوريا وبعض الجمهوريات الاسلامية المستقلة، والمطالب القومية للاكراد تعد
مشكلة في كل من تركيا وايران والى حد ما سوريا نتيجة عجز هذه الدول عن ايجاد الية سياسية لاستيعاب الاكراد مثلما شهدته في العراق.فتحولت هذه المشكلة الى صراع مسلح تفاوتت اساليب التعامل معهم من انكار تام الى تمايز
كما هو الحال في تركيا وايران، الى اعتراف وحكم ذاتي كما هو واقع العراق.
وتأتي تركيا في المرتبة الاولى من حيث تواجد الاكراد فيها حيث يمثلون 20% من سكان تركيا ويتركزون في ديار بكر وان هكاري برليس درسيم ومسيرة وسعر. اما في العراق فتبلغ المساحة التي يشغلها الاكراد حوالي 72 الف كم2، ويبلغ عددهم مابين مليونين ونصف وثلاثة ملايين ونصف نسمة فيشكل الاكراد في العراق نسبة 15-20% من نفوس العراق. اما في ايران فأن مساحة المنطقة الكردية تبلغ نحو 125 الف كم2 ويقطنها مايقارب 10% من مجموع الشعب الايراني ويتركزون في ازولان ومنطقة لورستان. وفي سوريا يبلغ عدد الاكراد حوالي 320 الف نسمة ينتشرون في حلب ودير الزور والقامشلي.

واليزيدية اما معضلة الاكراد التاريخية هي في انقساماتهم القبلية حيث ادت دورا كبيرا في بقاء المجتمع الكردي مفككا عبر التاريخ ومنعت قيام كيان كردي

موحد كما شكلت ميدانا خصبا لاستغلال القوة الخارجية، فجميع المصادر تؤكد على ان بدايات القرن العشرين شكلت المنطلق الحقيقي لنمو الشعور الكردي المطالب بالحقوق القومية. وهكذا يتضح ان المنطقة الكردية لاحدود سياسية لها، وهي مجزأة بين تركيا والعراق وايران فضلا عن نتوءات داخلة في سوريا، ففي تركيا يتركز في حوالي 30% من مساحتها في الجزء الشرقي منها، كما يقطن الاكراد في الجزء الشمالي للعراق ومعظمهم في مناطق السليمانية واربيل وكركوك والموصل وزاخو ودهوك وعقرة وخانقين ومندلي. وبعد الحرب العالمية الاولى أي بعد 1918 اخذت امال الاكراد تتصاعد في بناء دولة موحدة في كردستان، الا ان السياسات الاقليمية والدولية ظلت تتعمد تجاهل المطالب الكردية في معظم المراحل التاريخية والى الوقت الحاضر والتضحية بها خاصة فيما يتطلع اليه الاكراد من قيام دولة كردية ذات سيادة فإن مثل هذا الامر يستحيل مع وجود علامات استفهام تحيط بأسس الشرعية والاستقرار في المنطقة والتخوف على مصير الموارد الاقتصادية القائمة فيها. ومن الجدير بالذكر ان معاملة الاكراد في تركيا تختلف بدرجة كبيرة عن معاملتهم في العراق فبينما تتبع الحكومة التركية سياسة صارمة تجاه الاكراد منذ اعلان الجمهورية التركية عام 1923، وتتمسك بعدم افساح المجال لانعاش اي حركة قومية كردية من خلال العمل على ابعادهم عن موطنهم الاصلي الى السهول في الغرب، وحرمانهم من الاحتفاظ بهويتهم القومية او استخدام لغتهم الخاصة، ومنع قيام أي شكل من اشكال النشاط السياسي بين صفوفهم . بينما نرى العراق في العهد الملكي على العكس من ذلك، فقد اعطى الاكراد حرية اجتماعية وسمح لهم بالاحتفاظ بهويتهم القومية ومنحهم الحقوق السياسة حيث وصلوا الى اعلى المناصب في الدولة (رئاسة الوزراء، البلاط الملكي، الوزارة، رئاسة اركان الجيش، وقادة العراق). وقد كان اختلاف طريقة معاملة الاكراد بين العراق وتركيا كفيلا في اثارة الكثير من المشاكل بين

البلدين لان تحقيق أي مكسب للاكراد في العراق كان يقابل برد فعل معاكس في تركيا كما ان أي حركة يقوم بها الاكراد في العراق يكون له تأثيره في تركيا لان ذلك من شأنه تحفيز الاكراد القاطنين في المناطق الشرقية والجنوبية منها على القيام بذلك. وعندما الغى نظام الخلافة في تركيا عام **1924** الغى معها مصطفى كمال اتاتورك المدارس الكردية والمطبوعات والجمعيات الكردية، وهذه الاجراءات اقترنت بإستفزازات من القوات التركية في المناطق الكردية، مما نتج عن ذلك سلسلة من الثورات والحركات المسلحة ابتداء من عام **1925**، وقد صحب حصار المناطق الكردية ضربها بالمدافع والطائرات، وترى الحكومة التركية انه لايوجد للشعب الكردي وجود يشار اليهم فقط بأنهم مجموعة من سكان الجبال دون ثقافة او وعي وطني، وليست لهم لغة قومية، وهم يتكلمون بدلا عنها مجموعة من الفاظ اجنبية متنافرة لايزيد عن ثلاثة الاف كلمة، كما استمرت تركيا في الاهمال عمدا للتنمية الاقتصادية في كردستان، تركيا. وعلى الرغم من انهاء مشكلة الموصل، وحسمت مشكلة الحدود بين العراق وتركيا الا ان ذلك لايعني عدم وجود بعض المشاكل الحدودية التي حدثت في اوقات مختلفة بسبب طغيان العامل السياسي في تخطيط الحدود، دون النظر للنواحي البشرية والطبيعية لسكان المناطق الحدودية من الاكراد.حيث ساعد عدم الدقة في تخطيط الحدود على ظهور بعض الحركات الكردية الا ان قوة العلاقة بين العراق وتركيا تعاونهما المشترك قد ادى الى كبح جماحها وهذا ماحدث عندما نشبت بعض الحركات الكردية بين عامي **1927-1932** والحركة الكردية التي قادها الملا مصطفى البارزاني بين عامي **1932-1940**. وخلال السنوات (**1945-1958**) ساد الاستقرار بعض المناطق الكردية، اذ تمكنت الحكومة العراقية من كسب ولاء كبار القادة الاكراد، الذين كانوا بطبيعتهم لايميلون الى القيام بأي حركة ضد النظام الملكي نتيجة لسياسة الحكومة في اغراء الزعامات الكردية المؤثر واعطائها المناصب الحساسة في الدولة.

ماداموا قد استحوذوا على معظم الاراضي العائدة للبارزانيين. فضلا عن ذلك فإن سياسة الوفاق والتعاون بين العراق وتركيا تجاه الاكراد قد سادت طوال

العهد الملكي لاسيما انهما قد عقدا معاهدة 29 اذار/مارس 1946 التي اقرت التعاون المتقابل فيما يخص الامن ومشاكل الحدود والتي تعززت عندما عقدت الدولتان مايعرف بـ(ميثاق التعاون المتبادل) في 24 شباط 1955 الذي عرف فيما بعد (ميثاق بغداد). وبعد قيام ثورة الرابع عشر من تموز/يوليو 1958 شهدت العلاقات العراقية التركية بعض التوتر نتيجة الموقف العدائي للحكومة التركية من الثورة كما تبين وكانت للمسألة الكردية اثر واضح في زيادة حدة التوتر بين البلدين فما ان اعلنت الثورة حتى ابدى الاكراد تأييدهم ومساندتهم لها واعلنوا وضع جميع امكانياتهم للدفاع عنها لانهم رأوا في استقلال العراق وتحرره اقتصاديا واجتماعيا مايحقق اهدافهم ومطالبهم. وقد اتخذت الحكومة العراقية عدة اجراءات لحل المسألة الكردية وابدت تفهمها لبعض مطالب الاكراد. ضمن اطار وحدة العراق الوطنية ومن هذا المنطلق ضم مجلس السيادة المكون من ثلاثة اشخاص كرديا واحدا وهو العقيد الركن خالد النقشبندي، كذلك ضمت الوزارة الاولى للثورة كرديا وهو بابا علي، كما اصدرت امرا بالافراج عن عدد من الاكراد واعلنت في 27 تموز الدستور المؤقت الذي تضمنت (مادته الثالثة) ان العرب والاكراد شركاء في الوطن والاعتراف بحقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية. وقد تركت سياسة الحكومة العراقية الايجابية تجاه المسألة الكردية اثرها السلبي في العلاقات بين العراق وتركيا، لكون الاخيرة نظرت بإستمرار الى ان أي مكسب يحصل عليه الاكراد في الدول المجاورة سوف يدفع اكراد تركيا الى المطالبة بحقوقهم، لاسيما ان الاذاعة العراقية الناطقة باللغة الكردية وبعض الصحف اخذت تحرض اكراد تركيا وايران على الكفاح من اجل نيل حقوقهم القومية اسوة بما حصل عليه اكراد العراق. اما الخطوة التي اثارت الحكومة التركية وعدتها من الامور الخطيرة هي سماح الحكومة العراقية للملا مصطفى البارزاني وبعض اعوانه العودة الى العراق في تشرين الاول 1958 ودعوة البارزاني الى منح اكراد تركيا وايران نفس الحقوق التي يتمتع بها اكراد العراق. حيث ابدت الحكومة التركية خشيتها من عودة البارزاني لاغتقادها بأن بقاءه في الاتحاد السوفيتي منذ عام

1947 قد جعله يعتنق فكرة استقلال الاكراد في العراق وتركيا وايران. ولم تخف بعض الصحف التركية عدم ارتياحها منه وكتبت تقول "ان الشيخ مصطفى البارزاني كان قد بقي مدة طويلة في الاتحاد السوفيتي مع عدد كبير من افراد حاشيته وقد تدرب هؤلاء على حرب العصابات واعتنقوا المبادئ الشيوعية". ومما زاد من قلق الحكومة التركية التعاون المشترك بين عبد الكريم قاسم والبرزاني، والذي ادى الى تحقيق بعض المكاسب للاكراد الامر الذي جعل اكراد تركيا يطالبون بنفس الحقوق التي نالها ابناء جلدتهم في العراق.

والحقيقة ان التعاون الظاهري بين قاسم واقطاب الحركة الكردية لم يكن سوى محاولة من قاسم لكسب عطف جميع العراقيين وتأييدهم لسياسته والوقوف بوجه خصومه، فقد اراد في علاقته مع الحزب الديمقراطي الكردستاني اتخاذه اداة للوقوف بوجه خصومه بما فيهم اعضاء الحزب الشيوعي العراقي عندما بدأت مرحلة الافتراق معه. يضاف الى ذلك اذا ما اتخذ قاسم موقفا معاديا لاقطاب الحركة الكردية فأن ذلك قد يدفعهم الى اتخاذ موقف المعارض لحكمه مما يزيد من تفاقم المشاكل الاخذة في الازدياد التي واجهها نظام قاسم. ومع بداية العام 1960 بدأت الاجراءات لتطبيق قانون الجمعيات الجديد الذي اقر تشكيل الاحزاب السياسية فنبهت الحكومة التركية العراق على ماجاء في منهاج الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي اقره مؤتمر الحزب الرابع المنعقد في 10 تشرين الاول 1959 والذي وصف مصطفى كمال اتاتورك بـ (جلاد الاكراد) والحركة الكمالية بـ (الشوفينية) وتسليطه الضوء على نضال الاكراد ومقاومتهم للحكومتين التركية والايرانية، الامر الذي عدته تركيا تدخلا واضحا في شؤونها فطلبت من الحكومة العراقية اتخاذ التدابير لمنع مايضر بالعلاقات الجيدة بين البلدين. ومن اجل ازالة عوامل توترها وتسوية الخلافات

بين العراق وتركيا طلبت وزارة الداخلية من الحزب الديمقراطي الكردستاني حذف النص الذي ورد في المادة (23) من النظام الداخلي للحزب والتي جاء فيها "اننا ندعم الشعب الكردي في كل اجزاء كردستان من اجل التحرر من السيطرة الاجنبية والامبريالية واننا نناضل من اجل حق الامة الكردية في

تقرير المصير"، قبل اعلان طلب اجازته الذي تقدم به في 9 كانون الثاني 1960.

وبعد ان تمكن عبد الكريم قاسم من اضعاف الحزب الشيوعي وتحجيم دوره، جاء دور تصفية الحركة الكردية المتمثلة بالحزب الديمقراطي الكردستاني والبارزاني ومن يقف معه من العشائر الكردية الا ان عبد الكريم قاسم اخفق في

اضعاف الحركة لعدم تمكنه من كسب اية كتلة كردية الى جانبه في صراعه المنتظر مع اقطاب الحركة الكردية ويوما بعد يوم ازدادت شقة الخلاف بين قاسم والاكراد. كما شجع اخفاق السلطة المركزية في احتواء الحركات الكردية المسلحة شهري حزيران – ايلول 1961 بحيث شمل اغلب المناطق الشمالية ليتخذ شكل المجابهة الشاملة بين الجيش العراقي والاكراد الذين يتزعمهم البارزاني في 19 ايلول 1961 والتي اشترك فيها الحزب الديمقراطي الكردستاني في نهاية العام نفسه واضعا قواه تحت تصرف البارزاني وحلفائه من الاغوات. وقد انعكست اثار الحرب التي خاضتها القوات العراقية ضد القوى

الكردية بقوة على العلاقات العراقية- التركية بحكم الموقع الجغرافي الذي دارت عليه العمليات العسكرية، فمع ظهور بوادر الحركات المسلحة اتفق العراق وتركيا على وجوب تبادل المعلومات الامنية بين الجانبين لكي يتسنى جمع المعلومات عن النشاط الذي تمارسه الاحزاب السرية وان يتم تبادل تلك المعلومات عن طريق مديريتي الامن في كلا البلدين خلال وزارة الخارجية والسفارة العراقية في انقرة، ولكن مع استمرار القتال واخفاق قاسم في القضاء

على الحركات الكردية ازدادت الخلافات الحدودية بين العراق وتركيا على اثر نزوح العشائر القاطنة في المناطق الجبلية المتاخمة للحدود الى الاراضي التركية خوفا من بطش البارزانيين، اذ عبر الحدود العراقية في تموز 1961 مابين 700-900 عراقي الى الاراضي التركية فأعلنت الخارجية التركية بأن للقادمين الحرية في البقاء او العودة الى العراق وبناء على طلبهم عبروا الى

المركزية السنتو) وترسخت في ذهن قاسم فكرة قيام الحكومة التركية بتشجيع الاكرد (المتمردين) في شمال العراق، وخاصة عندما اشيع عن وجود خط اتصال بين الاكراد المتمردين في شمال العراق وبين العالم الخارجي يمر من المناطق الكردية المجاورة للحدود العراقية وان هذا الخط يستخدم لنقل الاسلحة والتجهيزات الخفيفة وايصال مراسلي وكالات الانباء والصحف الاجنبية. وفي المقابل رفضت الحكومة التركية الاتهامات التي وجهها اليها عبد

الكريم قاسم بقيامها بدعم الحركة الكردية، فخلال مقابلة سكرتير عام الخارجية التركية نامق يولغا للسفير العراقي في تركيا قال "بكل اسف ان الحكومة العراقية تتهمنا بتشجيع حركات العصيان في شمال العراق واننا نغض النظر عن الاكراد من رعايانا عندما يحاولون اجتياز الحدود لمد يد العون الى الاكراد بتزويدهم بالمؤن والسلاح والعتاد او غير ذلك من المساعدات. اننا نود ان نؤكد للحكومة العراقية بأن الحكومة التركية ليس من مصلحتها ان تسمح بمثل هذه الامور، بل على العكس من ذلك انها ترغب صادقة في انهاء مشكلة الاكراد بأسرع وقت ممكن واننا لانجهل بأن الاهداف التي يسعى من اجلها البارزاني لاتقتصر على الاراضي العراقية فحسب بل قد تمتد الى تركيا وايران". وقد اعلن الاكراد المناطق الكردية بإعتبارها مناطق مغلقة لايدخلها الاجانب وظل الامر على هذا النحو حتى عام **1965**، اذ تعرضت المناطق طوال هذه المدة الى احتلال عسكري، وقد ادت هذه السياسة الى مزيد من الاعمال العسكرية الكردية المناهضة للسلام والى زيادة مشاعر الكره للاتراك، وكذلك ادى استخدام الاتراك للحروف اللاتينية، الى نشأة الثقافة والادب الكردي القومي، والذي كان يمجد الكرامة الكردية القومية، وهكذا شهدت الحركة القومية التحررية الكردية مرحلة نهوضها ضد الحكم العسكري التركي المباشر، والمطالبة بعودة الحكم البرلماني. ومع اشتداد حدة القتال بين قوات الحكومة العراقية والحركات المسلحة الكردية حاولت تركيا منع تهريب

الاسلحةوالذخائر من اراضيها الى القوات الكردية فرحلت سكان القرى الكردية المجاورين للحدود العراقية الى مسافة **25**كم داخل الحدود التركية ووافقت

على دخول اللاجئين الاكراد وشددت الرقابة على الحدود وشكلت قوة من الشرطة اسمتها (الشرطة الجبلية) من اجل مطاردة المهربين الذين يتغلغلون في الجبال. وبهذا الصدد قال وزير الداخلية التركي احمد طوبال اوغلو للسفير العراقي في انقرة أثناء مقابلته في 24 كانون الثاني 1962 "اننا قمنا من جانبنا بكل عمل ممكن لمساعدة الحكومة العراقية فقد اوينا عددا كبيرا من اللاجئيين والمناوئين للملا مصطفى البارزاني واكرمنا قادتهم وبذلنا جهودا كبيرا في سبيل تأمين عودتهم الى بلادهم ولاتزال مخافرنا ودورياتنا في الحدود تقطع السبيل في وجه المتمردين واننا نأمل ونتمنى ان توفق الحكومة العراقية في اعادة السلام الى تلك المنطقة". وعلى الرغم من المعلومات الايضاحية التي تقدمت بها الحكومة التركية عن طريق السفارة العراقية في انقرة للتأكيد على حسن نواياها تجاه العراق فيما يخص حركات الكرد في شماله بهدف تخفيف حدة التوتر بين العراق وتركيا، فقد بقى عبد الكريم قاسم متمسكا برأيه في اتهام الحكومة التركية بدعم البارزانيين بالمؤن والذخيرة والسلاح وعليه اخذت القوات العراقية تطارد في اوقات مناسبة فلول المتمردين الى داخل الحدود التركية وفي بعض الاحيان تقوم الطائرات العراقية بالتوغل داخل الاراضي التركية فتقصف عن طريق الخطأ بعض القرى التركية ظناً منها انها قرى عراقية تتجمع فيها فلول العصاة. وامام فقدان الثقة بين الحكومتين وعجزهما عن ايجاد صيغة للتعامل والتنسيق بينهما لمعالجة الازمة التي سببتها الحركات الكردية المسلحة فقد استمرت الطائرات العراقية في مطاردة المتمردين فأخذت تقصف القرى التي يتجمعون بها والتي اخطرها ماجرى يوم 15 اب/اغسطس 1962 عندما قصفت الطائرات العراقية بعض القرى داخل الاراضي التركية مما ادى الى مقتل احد الجنود الاتراك وجرح اثنين منهم. على اثر ذلك استدعت الخارجية التركية السفير العراقي وسلمته بلاغا رسميا تضمن شرحا وافيا لظروف الحادث وطالبت فيه بمعاقبة مسببه وتقديم تعويض عن الاضرار الناجمة عنه كما طالبت بتوجيه من رئيس الوزراء عصمت اينونو، بأن تقوم الحكومة العراقية بتقديم اعتذار ادبي يتم نشره في الصحف الرسمية

يوم 16 اب تستنكر فيه الحادث لما سببه من هياج واسع للرأي التركي كذلك اعلنت رئاسة الجيش التركي بأن الطائرات التركية سوف تقوم بدوريات استكشافية على الحدود لمواجهة الطائرات العراقية والقيام بإجراء مماثل في حالة عدم توقف القصف العراقي وحذرت الحكومة العراقية من جراء خطورة الموقف. ويذكر السفير العراقي في انقرة ان الحكومة العراقية بدلا من ان تنتبه الى هذا الامر الخطير وتصدر اوامرها المشددة الى الطيارين العراقيين بضرورة تجنب اختراق الاجواء التركية اثناء عملياتها على الحدود، فإنها تجاهلت ذلك ولذا استؤنف القصف صباح يوم 16 اب على مخفر تركي وقرية تركية وقامت اربع طائرات تركية نفاثة بإجتياز الحدود العراقية لمسافة 70 كم ووجهت نيرانها الى احدى الطائرات العراقية فوق منطقة شقلاوة، مما ادى الى اسقاطها ومقتل قائدها، وعلى الفور استدعت الخارجية التركية السفير العراقي لإبلاغه بهذا الحادث زاعمة بأن الحكومة التركية صبرت على عدة اعتداءات من هذا القبيل بدافع من شعور الصداقة والعلاقات التي تربط البلدين ولكنها لاتستطيع الاستمرار على السكوت وهي ترى حرمة اجوائها تهتك وقراها تحترق وجنودها يستشهدون. قوبل الاعتداء التركي بالاحتجاج الشديد من العراق على المستويين الرسمي والشعبي فقام السفير العراقي وبناء على طلب الخارجية بتقديم احتجاج تحريري الى وزارة الخارجية التركية يوم 17 اب ضمنه اتهام العراق للحكومة التركية بتدبير الاعتداء بشكل مقصود. وقد ردت الحكومة التركية على مذكرة الاحتجاج العراقية بمذكرة جوابية في 18 اب اوضحت فيها بشكل مفصل ماسمته سلسلة الانتهاكات التي قامت بها الطائرات العراقية لحرمة الاجواء التركية منذ بدأ الكفاح المسلح في 10 ايلول/سبتمبر 1961 مقرونة بالتحذيرات التي قدمتها الحكومة التركية من اجل منع تكرار مثل تلك التجاوزات ومعالجتها بما يتفق والواقع الذي جرت فيه تلك الاحداث وبشكل يتناسب مع قيمة العلاقات التي تربط تركيا بالعراق واهميتها. ومن ثم يمكن التأكيد أن عبد الكريم قاسم حاول من خلال هذه الازمة اشغال الرأي العام العراقي بهدف ابعاده عن التفكير في المشاكل

الاقتصادية المتفاقمة التي يعاني منها نظام حكمه في الاشهر الاخيرة من عام 1962 بسبب الحرب ضد قوى (التمرد) الكردي التي استنزفت موارد البلاد الاقتصادية على حد تعبير معاصريه. وهكذا يمكن القول ان موقف تركيا من القضية الكردية يعكس موقف الحكومة التركية الرافض بالاعتراف بحقوق الاكراد في الوجود ولاشك ان ذلك انعكس سلبا على تحديد سياستهم تجاه العراق، لادراكهم بأن الحركات الكردية في العراق سوف تؤدي الى تحفيز اكراد تركيا ضد الحكومات التركية، لذلك لم يألوا جهدا بتقديم العون للحكومة العراقية بحربهم ضد الاكراد ووصفهم الاكراد بألمتأمرين المتمردين، ولاشك ان هذه السياسة حافظت عليها تركيا طوال سنوات الستينات. واستمرت تركيا في مواجهة حزب العمال الكردستاني التركي منذ 30 عاماً، فيما أنها لم تتردد في التعاون مع أكراد العراق منذ عام 1991، حيث سمحت بوجود قوات المطرقة الأمريكية والبريطانية والفرنسية في جنوب تركيا لحماية أكراد العراق. حينها استغل حزب العمال الكردستاني حرب الخليج الأولى، وزاد من قوته في شمال العراق. واستطاع الرئيس الراحل تورغوت أوزال، آنذاك، اقناع الزعيمين الكرديين مسعود البرزاني وجلال الطلباني بالتعاون معه ضد حزب العمال الكردستاني. وفشل الزعيمان في خططهما ضد الكردستاني التركي، الذي تحوّل إلى قوة جدية في جبال قنديل شمال العراق، بعد أن وصل عدد مسلحيه أواسط التسعينيات إلى 20 ألف مسلح. ولقي الآلاف مصرعهم في الاجتياحات البرية والجوية، التي قام بها الجيش التركي لشمال العراق، وزاد عددها على 27 اجتياحاً خلال السنوات الماضية. ولم تتردد أنقرة في توطيد علاقاتها مع حكومة إقليم كردستان العراق بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003، واستضافت البرزاني زعيماً لأقليم كردستان العراق بصفة رسمية في القصر الجمهوري، وحاولت أن تتجاهل حتى الرئيس العراقي الكردي جلال الطالباني، الذي يمثل الجمهورية العراقية الموحدة دستورياً، في الوقت الذي كانت فيه العشرات من الشركات التركية تُسهم في بناء «الدولة الكردية العصرية» في شمال العراق، باعتبار أن تركيا هي بوابة الانفتاح الرئيسية لأكراد

العراق على الغرب. وشهدت السنوات الماضية تعاوناً وثيقاً بين الشركات التركية والأمريكية في العديد من المجالات، وحققت للأتراك المليارات من الدولارات من الأرباح، التي كانت ثمناً للاعتراف التركي الرسمي بحقوق أكراد العراق في كيان مستقل، مقابل رفض مطلق لأي كيان مستقل لأكراد تركيا. ويبدو أنهم ليسوا وفق المعايير والمقاييس التركية الرسمية حالهم حال أكراد سوريا؛ فأنقرة التي تبنت المعارضة السورية منذ البداية وقدمت للجماعات المسلحة أكثر ما يمكن تقديمه من عتاد وسلاح ومال، بحجة أنها تدعم الديمقراطية والحرية للشعب السوري، لم تتردد في رفض هذه الديمقراطية والحرية لأكراد سوريا. وهذا ما كان واضحاً على الموقف التركي الرسمي منذ اليوم الأول لاستضافتها مؤتمر المعارضة السورية في مدينة أنطاليا، في صيف العام الماضي **2011**، حيث رفضت تركيا إشراك ممثلي الأكراد السوريين في هذا

المؤتمر، بعد أن طالب هؤلاء بدستور فدرالي في سوريا الجديدة. وتراجعت أنقرة عن موقفها، ودعمت عبد الباسط سيدا (كردي) رئيساً للمجلس الوطني السوري، ظناً منها أن هذا قد يشجع أكراد سوريا للتمرد على النظام في دمشق. ونسقت أنقرة من أجل ذلك مع رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البرزاني، وكان لأنقرة ما أرادته عندما بدأ أكراد سوريا يسيطرون على المدن والبلدات والقرى الكردية شمال البلاد وشمال شرقها، وهو ما أثار ضجة سياسية وإعلامية كبيرة في أنقرة. وبدأت أنقرة بحشد قواتها على الحدود التركية مع سوريا مقابل المناطق الكردية، ظناً منها أن ذلك قد يخيف الأكراد السوريين ويمنعهم من أي ميول قومية استقلالية. هذه الميول، قال عنها مسعود البرزاني إنها طبيعية وإنهم كأكراد العراق يدعمونها. أزعج هذا التصريح أردوغان وداوود أوغلو، وظهر التناقض من جديد في الرؤية التركية للأكراد، لتقول أنقرة لأكراد سوريا إنهم سيكونون مقبولين للمقاييس والمعايير التركية إذا تمردوا على النظام السوري، وعملوا مع تركيا في هذا الاتجاه. لكن إن تمردوا على النظام في خطوة أولى للتمرد على تركيا، فحينها المقاييس والمعايير التركية لن تشملهم، كذلك لن تشمل من سيدعهم من أكراد العراق الذين يبدو

أنهم يستعدون للقول للأتراك إنهم لم يعودا وفق المعايير والمقاييس التركية بما أنهم باتوا أقرب إلى المعايير الأمريكية والأوروبية.

الفصل السابع: قضية المياه في السياسة التركية

تؤدى المياه دورا هاما في تقرير سياسات الدولة التركية، لأن الأمن المائي للدول بصفة عامة يعاني من تهديدات وتحديات خارجية، ومما يزيد في خطورة هذه التهديدات والتحديات، عدم وجود اتفاقيات دولية تنظم التعامل مع المياه بين دول الحوض الواحد خاصة بين تركيا وسوريا والعراق، وهذا مما يجعل الموارد المائية معرضة الى ازمات حادة، فضلا عن كونها احدى ابرز تبريرات شن الحروب. ويمكن تحديد موقف تركيا حيال حوضي نهري دجلة والفرات بإعتبارها دولة المنبع موضحة كالاتي: أ- نهر دجلة : يشكل نهر دجلة الذي ينبع من بحيرة حاذار خط الحدود بين تركيا وسوريا لمسافة (40) كم وبعدها يعبر النهر الى الاراضي العراقية ليلتقي من نهر الفرات عند القرنة، ليكون شط العرب المائي، وبعدها يصب النهران في الخليج العربي. وتبلغ مساحة حوضي نهر دجلة (38.95) كم2 تمتد (30000) كم منها في اقليم جنوب شرق الاناضول، يبلغ المعدل السنوي (20.93) كم2، في محطة القياس عند الحدود العراقية، ويتكون النهر من روافد رئيسية في تركيا هي انهار يوقان وبنماسو وكاريانو والزاب الكبير، ويبلغ طول النهر (19000) كم2، يقع (1415) كم منه داخل الاراضي العراقية. ب- نهر الفرات: ينبع النهر من تركيا ويجري في داخل الاراضي السورية والعراقية بطول (2940) كم، منها (1176) كم داخل الاراضي التركية و(604) كم داخل الاراضي السورية، و(160) كم داخل الاراضي العراقية، ويتكون النهر داخل الاراضي التركية من رافدين هما: نهر كاراسو وفورات، وكلاهما ينبعان من شرق الاناضول من روافد صغيرة عديدة. ان حوالي (88.7) من اجمالي الامكانات المائية لحوض نهر الفرات ينبع

من تركيا، ويبلغ اجمالي الموارد المتاحة في تركيا (195) مليار م3، من الموارد الداخلية المتجددة، ولاتتعدى المسحوبات التركية من هذه المياه (15.6) مليار م3 سنويا بنسبة (8%) من الموارد الداخلية المتجددة، يخص (42%) من هذه الكمية لتلبية الاحتياجات المنزلية والصناعية، بينما تستوعب الزراعة (58%) من هذه الموارد. وهكذا يتضح ان كمية المياه السطحية المتوفرة لتركيا تحقق لها اكتفاء ذاتيا بالنسبة الى توليد الطاقة الكهربائية، والري ومياه الشرب، وهي بالتالي لاتكون في حاجة الى السدود الضخمة خصوصا ان مساحة الاراضي الزراعية تحقق لها هامشا واسعا للتصدير. وبذلك تعتبر تركيا من الدول الغنية بالموارد المائية، حتى توصف (بأنها دولة ذات تخمة مائية)، كونها دولة منبع وذات موارد مائية كبيرة. وبعد استقلال العراق عن الدولة العثمانية ووضع تحت الانتداب البريطاني ظهرت الحاجة الى حفظ حقوقه ازاء تركيا بموجب معاهدات بين دولة الانتداب (بريطانيا) نيابة عن العراق وتركيا، وهذه المعاهدات عقدت تطبيقا لمبادئ حسن الجوار وتنفيذا للقواعد العامة للقانون الدولي في مجال المياه وعلى وفق ترتيبها الزمني. وعلى الرغم من توقيع تركيا اتفاقات لتقاسم المياه مع كل جيرانها، اليونان، بلغاريا، ايران، الاتحاد السوفيتي، بينما ظلت تماطل في توقيع اتفاقات نهائية مع دول الجوار العربي، العراق وسوريا، فقد استغلت تركيا موقعها الجغرافي على حساب الحقوق المكتسبة للعراق وسوريا، ولتخالف بذلك معاهدة لوزان الموقعة في 24 تموز 1923، وخاصة المادة (109) والتي نصت الى المصالح والحقوق الواجب الحفاظ عليها من خلال اتفاق يعقد بين الدول المعنية عند اعتماد النظام المالي في دولة ما لفتح (قنوات الفيضانات، اعمال الري، الامور المشابهة) على منشأة مائية منجزة بين الدول صاحبة الشأن للمحافظة على المصالح والحقوق التي اكتسبها كل منهم وان تتضمن الاتفاقية تنظيم وحفظ الحقوق المكتسبة لكل دول الحوض نتيجة لرسم الحدود الجغرافية الجديدة، وفي حالة تعذر الاتفاق يحال الموضوع الى التحكيم. كما ان اتفاقية حلب المعقودة في 3 اذار 1930 حول نهر دجلة صريحة وواضحة حين وقعته تركيا مع كل من بريطانيا

وفرنسا، وفيه اعترفت تركيا بأن نهر دجلة مشترك وذو صفة دولية. وفي ضوء علاقات الصداقة، عقدت بين العراق وتركيا في 29 اذار 1946 معاهدة لتنظيم الانتفاع بالانهار المشتركة، حيث تضمنت المادة (6) منها ست بروتوكولات يتناول الاول منها موضوع مجريات مياه نهري دجلة والفرات مع روافدهما من خلال التأكيد على حق العراق في تنفيذ اية انشاءات او اعمال على النهرين تؤمن انسياب المياه او للسيطرة على الفيضانات من الاراضي العراقية او التركية، على ان يتحمل العراق التكاليف انسجاما مع مبادئ المجاملة الدولية ولكون تركيا خارجة لتوها من ضغوط الحرب العالمية الثانية، وكان الاتفاق قد تضمن ايضا تأسيس محطة تسجيل القراءات المائية في منطقة – بيره جك- على نهر الفرات في تركيا مع حق العراق بأيفاد هيئات من الفنيين الى تركيا بأسرع وقت لاجراء الحفريات واعمال المسح وجمع المدلولات المائية والجيولوجية، لاختبار مواقع السدود ومحطات المقاييس. ان تركيا بموجب هذه المعاهدة اعترفت لاول مرة بحق العراق بالقيام بأية مشروعات تكفل له انسياب المياه بصورة طبيعية او بهدف التحكم بالفيضانات، وقد جاء هذا الاتفاق لكي يشكل حالة دولية للتعاون وتوثيق علاقات حسن الجوار ولكن اختصاره على العراق واستبعاد سوريا شكل اهم عيوب هذه المعاهدة. وفي اطار الاستراتيجية التركية المائية الكبرى، تسعى تركيا الى احتلال موقع متميز

في المنطقة من النواحي السياسية والاقتصادية بهدف اخذ دور اقليمي مؤثر عن طريق استغلالها لمياه نهري دجلة والفرات، وقد شرعت تركيا في عام 1969 بتنفيذ مشروعات متعددة من حيث الاهداف والنتائج وتشمل سلسلة من سدود المياه والخزانات وانفاق ارواء يطلق عليها (مشروع جنوب شرقي الاناضول Preijesi Guney Anadely) ويعتبر هذا المشروع من اكبر مشاريع تركيا المائية، ويشمل على (7) مدن رئيسية في جنوب شرق البلاد، وقد بدأ العمل بهذا المشروع، عام 1965 ويساهم في رفع معدل الدخل القومي لتركيا بنسبة 7% ويمكن لهذا المشروع ان يؤدي الى انشاء قاعدة زراعية- صناعية في

طوروس حتى الحدود السورية العراقية وضمن هذه المنطقة تقع محافظات غازي غنتاب ادي يحان، اورفة، دبار بكر ماردين وسعرت، فضلا عن توفير (3) ملايين فرصة عمل جديدة وانشاء (27) مدينة يسكنها (50.000) الف نسمة، وسيوفر هذا المشروع المياه لري مايعادل (20%) من المساحة الزراعية الحالية.

والواقع ان سياسة تركيا المائية تجاه العراق وسوريا لاينطلق من حقيقة تنمية فحسب، بل ان الدوافع السياسية تقف خلف تلك السياسة، وما المياه الا اداة من ادوات الضغط التي طغت على علاقات تركيا مع دول الجوار العربية، وخاصة العراق، الغني بالنفط لمقايضة المياه بالنفط، ولعل تصريح (نابلان ديرجي) مدير مشروع جنوب شرق الاناضول بقوله :"مثلما لديكم سلاح قويا هو النفط، فأننا نملك سلاحا قويا هو سلاح الماء"، مايؤكد تلك السياسة. كما ان ورقة المياه تسهم كثيرا في تأمين مصالح الولايات المتحدة الامريكية وضمانها، لكون تركيا عضوا في حلف شمال الاطلسي . وبالتالي تكون ورقة ضغط سياسي، ووسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية العربية، مستغلة ورقة المياه، وهذا سيساعد الولايات المتحدة الامريكية والغرب على اعطاء الدور الاقليمي لتركيا في المنطقة. كما أن تسارع دول الحوض وخاصة تركيا وسوريا على إقامة مشاريع الري والخزن على منابع دجلة والفرات أدى إلى تناقص الإيراد السنوي لنهر الفرات بشكل كبير، فقد تراجع معدل تصريفه السنوي إلى نحو **500** م**3**/ثانية عند الحدود السورية التركية أي ما يعادل ايراد سنوي مقداره **16** مليار م**3** وذلك بحسب الاتفاقية السورية التركية عام **1987**، حصة العراق منها وبحسب الاتفاقية المعقودة بين سوريا والعراق سنة **1989** تكون و**58**% حصة سوريا منها بحدود **42**% أي ما يعادل **9.3** مليار م**3** و **6.7** مليار م**3** كإيراد سنوي حصة كل منها على التوالي، وهذا وفقا للظروف المناخية الطبيعية. اما حصة تركيا فهي اكثر من **450** م**3**/ثانية أي ما يعادل نحو **14.2** مليار م**3** سنويا. ويضاف إلى حصة سوريا ايراداتها من روافد البليخ والخابور والساجور ومعدل تصريفها السنوي نحو **70**م**3**/ثانية أي ما يعادل **2.2** مليار م**3** كإيراد سنوي. ان هذه الحصص الواردة في الفقرة أعلاه غير مضمونة من حيث

الكمية والنوعية لأنها رهن بالظروف المناخية، فالأمطار في تذبذب سنوي، فهناك سنوات جافة وأخرى رطبة. والسنوات الجافة أخذت تضرب دول حوض دجلة والفرات بشكل مستمر وفيها تنخفض الإيرادات بشكل كبير جدا . إلى مادون نصف الإيرادات السنوية المعتادة. كما أن تنفيذ تركيا لمراحل متقدمة من مشروع الكاب على منابع نهر دجلة والفرات مكنها من تخزين اكثر من 100 مليار م3. مما يجعلها قادرة من التحكم في مياه النهر عند رغبتها في ممارسة الضغط السياسي والجيوبولتيكي في اوقات الازمات والخلافات مع العراق وسوريا. ومن المشاريع التركية الكبيرة والجديدة التي تؤثر على ايرادات نهر دجلة هو مشروع اليسو (الي صو) الذي بدا العمل فيه سنة 2006 ومن المتوقع ان ينجز سنة 2013 . ويقع على مقربة من الحدود العراقية التركية بمسافة تقدر بـ 75 كم وعن الحدود السورية التركية مناسبة تقدر بـ45 كم، سعته الخزنية بحدود 11,4 مليار م3، ومساحة بحيرة السد 300 كم2. وتبلغ طاقة المحطات الكهرومائية للسد بحدود 1200 ميجاوات. ومن المتوقع انه سيؤدي الى خفض الوارد المائي لنهر دجلة عند الحدود العراقية التركية الى نحو 9.7 مليار م3 سنويا، وهي تمثل نحو 47% من الايراد المائي الذي تساهم به الاراضي التركية والبالغ نحو 21 مليار م3. وسوف تكون له آثار خطيرة وكبيرة وخاصة في سنوات الجفاف، حيث سيخرج نحو 2.7 مليون دونم (مقياس) من الأراضي الزراعية ويحولها إلى أراضي متصحرة، فضلا عما يلحقه بسكان الريف من أضرار كبيرة تفقدهم مصادر عيشهم، كما ان الضرر سيصيب المناطق الريفية من حوض الفرات لان معظم النقص في مياه نهر الفرات يتم تعويضها من مياه نهر دجلة عن طريق قناة الثرثار. كما ان نقص المياه يؤدي إلى تركز الأملاح وزيادة نسبة التلوث في مياه نهر دجلة. وهذا الشح في المياه ستنعكس سلبا على مشروع احياء الاهوار ومن ثم تعرضها للجفاف. كما أن ابرز أهداف تركيا من مشروع الكاب هو توليد الطاقة الكهربائية التي تفتقر الى مصادرها التقليدية، وهذا يسهل مهمة العراق في توفير الطاقة الرخيصة والنظيفة لتركيا عن طريق الغاز الطبيعي الذي يهدر على مدار الساعة ومنذ

الأزل في شمال العراق وفي جميع حقوله النفطية منذ استثمارها، وذلك بأسعار تفضيلية لان الارتباط مع تركيا بعلاقات اقتصادية ومصالح حيوية سوف يسهل عملية التفاهم على حل مشكلة المياه وتوزيع الحصص بشكل عادل، خاصة وان تركيا تتمتع بظروف مناخية وهيدرولوجية ممتازة مقارنة بالعراق وسوريا. حيث تستلم تساقط سنوي على شكل ثلوج وأمطار تقدر بنحو 518 مليار م3 سنويا ومياه سطحية متجددة بحدود 167 مليار م3 من داخل تركيا وبنحو 7 مليار م3 من خارجها فضلا عن مياه جوفية متجددة تقدر بنحو 9.5 مليار م3. معظمها يهدر في البحار المحيطة بها. ان الظروف الطبوغرافية لتركيا

جعلتها تعتمد على الأمطار بشكل كبير في الزراعة والنشاطات الأخرى الأمر الذي يؤدي إلى هدر معظم مياهها السطحية الأخرى، فهي لا تعاني من مشكلة مياه في داخلها. ولديها المرونة الكافية في استثمار المصادر الثلاث السابقة وهي مياه الأمطار والمياه السطحية والمياه الجوفية. ولكن الدوافع السياسية والجيوبولتيكية كانت وبدعم أمريكي – صهيوني قديم وخاصة أيام الحكومات العلمانية المتطرفة والمتشددة حيال التعاون العربي التركي. بعكس الحكومات ذات التوجهات الإسلامية المعتدلة والمنفتحة على العالمين العربي والاسلامي. وخاصة في العقد الاول من الالفية الثالثة. وهذا ما سيساعد على حل مشكلة المياه أو يسهم بحلها بطرق قانونية عادلة وعقلانية تضمن المصالح

والحقوق المشتركة لدول حوض نهري دجلة والفرات، فهناك فرق بين تصريحات الرئيسين الاسبقين سليمان ديميرال واوزال حول بيع المياه ومبدأ النفط مقابل المياه، وتصريحاتهم المتشددة حيال العراق وسوريا في السابق. ومواقف القادة الأتراك الان فقد اختلفت بشكل كبير جدا، وهناك تبادل للزيارات من مسؤولين رفيعي المستوى في البلدين تكلل آخرها بزيارة الرئيس التركي عبد الله جول الى العراق خلال عام 2009، وتمخضت عنها اتفاقيات اقتصادية وثقافية، وجرى تفاهم على فتح ملف المياه بشكل ايجابي لوضع الحلول المناسبة له. كما إن لتركيا أهدافا إستراتيجية وأمنية داخلية من

اجراءات تنموية شاملة في هذا الاقليم الفقير والمتخلف تنمويا. مقارنة مع باقي اجزاء تركيا. ولهذا فهي تهدف الى خلق حالة من الاستقرار والتنمية التي ستجذب مزيدا من الأتراك إلى هذه المناطق المتوترة فضلا عما سيجنيه سكان هذه المناطق الأصليين من فرص للعمل والتطور والاستقرار. كما تهدف تركيا إلى جعل السيطرة على مياه نهري دجلة والفرات ورقة قوية بيدها للضغط على

العراق وسوريا في حال مساندتهم للقوى الكردية المعارضة لتركيا. كما يحصل الآن مع حزب العمال الكردي التركي PKK وتتهم حكومة اقليم كردستان العراق بإيوائهم، كما كانت في السابق تتهم سوريا بدعم هذا الحزب وتدريب عناصره في داخلها، الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات بشكل مستمر بين سوريا وتركيا وكان أخطرها تهديد الرئيس التركي الأسبق اوزال بان الدول التي تدعم الانفصاليين الأكراد تعرض مصالحها للخطر، وان تركيا لن تتردد في الدخول بصراع مسلح مع هذه الدول. وهذا تهديد صريح باستخدام ورقة المياه. ولهذا ينبغي حل الخلافات والمشاكل العالقة بين دول الحوض بطريقة دبلوماسية وسلمية بعيدا عن التوتر والصراع الذي سيحرم دول المنطقة من التعاون الاقتصادي والسياسي في المجالات كافة، وهنا ينبغي ان لا نجعل التوجهات الجيوبولتيكية تضيع الفرص والإمكانيات الجغرافية المشتركة لدول المنطقة، فالأولى تجر إلى الصراع والحرب والثانية تؤدي الى مزيد من التعاون والتكامل والتنسيق بين دول المنطقة. كما ان على تركيا ان تدرك ان التغيرات المناخية العالمية المقبلة ستؤثر على امكانياتها في توليد الطاقة الكهرومائية من مشروع الكاب. ولهذا فعليها ان تبني علاقات دولية قوية مع العراق لضمان مصادر الطاقة من الغاز الطبيعي والنفط الذي يزيد عمره في العراق على نحو 150 سنة.

الفصل الثامن: العلاقات التركية المصرية

*أهم بنود الصادرات والواردات المصرية

*الاستثمارات التركية في مصر :

*المعارض والأسواق الدولية

*أهم الاتفاقيات التي تنظم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر وتركيا

*الموقف التنفيذي لحصص الغزل والمنسوجات القطنية الخام المقدمة من تركيا لمصر.

*المعوقات التي تواجه الصادرات المصرية إلى تركيا

تعود جذور العلاقات المصرية – التركية إلى القرن التاسع الميلادى عندما تم تعيين أحمد بن طولون والياً على مصر عام 868، ثم جاء الاحتلال العثمانى لمصر والذى شغل حيزاً من تاريخ مصر لأربعة قرون كان لها أثراً كبيراً على جميع أوجه الحياة فى مصر، وفى العصر الحديث تبادلت الدولتان التمثيل الدبلوماسى المقيم عام 1925 على مستوى القائم بالأعمال، وتم رفع مستوى التمثيل إلى سفير عام 1948.

وتتسم العلاقات المصرية - التركية بالتعاون والتنامى المستمر وقد برز ذلك فى فترة الثمانينيات عندما طلب الرئيس السابق مبارك من اللجنة المصرية التركية فى فبراير 1988 وضع مقترحات لتحقيق المصلحة المشتركة بين البلدين، وفى هذا السياق تطورت العلاقات وتوطدت فى فترة التسعينيات

خاصة بعد زيارة رئيس الوزراء التركى آنذاك نجم الدين أربيكان لمصر فى أكتوبر 1996، وهى الزيارة التى سعى خلالها لتكوين مجموعة اقتصادية إسلامية تكون مصر أحد أعضائها، وهو ما أسفر عن تكوين مجموعة الثمانية النامية، وموافقة مصر على الانضمام إلى تلك المجموعة، حيث عقدت أول قمة لمجموعة الدول الثمانى الإسلامية فى اسطنبول فى يونيو 1997.

وفى عام 1998 عقدت اللجنة السياسية المصرية التركية أول اجتماع لها فى أنقرة لبحث العديد من القضايا الإقليمية والدولية، وقد تقاربت مصر وتركيا بشدة بعد جهود الوساطة التى قام بها الرئيس السابق مبارك لتقريب وجهات النظر بين تركيا وسوريا، حيث نجح فى نزع فتيل الحرب التى كانت على وشك الوقوع بين الطرفين وتمت المصالحة بينهما. وقد توجت تلك العلاقات بزيارة الرئيس السابق إلى تركيا فى فبراير 2004، ثم زيارة أخرى عام 2007، ساهمت جميعها فى تعزيز العلاقات ودفعها إلى آفاق أرحب.

وقد شهد العام 2009 عدة تطورات هامة على المستوى السياسى، لكن العلامة الفارقة فى ذلك العام هو أنه شهد قيام الرئيس السابق بزيارتين إلى تركيا، وهما الزيارتان اللتان ساهمتا بشكل ملحوظ فى تعزيز العلاقات الثنائية، حيث كانت الزيارة الأولى فى منتصف فبراير 2009 . وقد ساهمت تلك الزيارة بشكل ملحوظ فى بث مزيد من الدفء والحيوية إلى شرايين العلاقات الثنائية.
وكانت الزيارة الثانية خلال يومى 14-15 ديسمبر2009.

أما على الجانب التركى فقد أجرى رئيس الوزراء التركى رجب أردوغان زيارة إلى مصر فى يناير 2009 للتشاور بشأن أحداث غزة، كما قدم الرئيس التركى عبد الله جول فى 18 يناير 2009 للمشاركة فى مؤتمر شرم الشيخ الدولى حول غزة. فضلاً عن ذلك فقد أجرى وزير الخارجية زيارة لأنقرة قبل يومين من بداية عام 2009 وذلك على خلفية العدوان الإسرائيلى على غزة، والتى التقى خلالها بالرئيس جول ورئيس الوزراء أردوغان، ووزير الخارجية آنذاك على باباجان.

هذا الى جانب زيارة رئيس مجلس الشعب على رأس وفد برلمانى كبير إلى تركيا فى الفترة من 28 – 31 يناير 2009. ومشاركة الرئيس جول فى قمة عدم الانحياز بشرم الشيخ فى يوليو 2009، وزيارة وزير الخارجية التركى أحمد داود أوغلو إلى مصر فى مطلع سبتمبر 2009 للتشاور حول أهم القضايا الثنائية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك، ثم قيامه بزيارة أخرى يومى 2 و 3 مارس 2010 فى إطار آلية التشاور السياسى بين البلدين. يضاف إلى ذلك زيارة وزير البترول إلى أنقرة فى يونيو 2009 لحضور مراسم التوقيع على اتفاقية إنشاء خط نابوكو للغاز، وزيارة وفد لجنة التعليم بمجلس الشعب إلى أنقرة فى مايو2009.

وعلى الجانب الإقتصادي تشير البيانات الإحصائية إلى وجود عجز في الميزان التجاري بين مصر وتركيا ليسجل 11 مليون دولار عام 2004 مقابل 48 مليون دولار خلال عام من 2003، على الجانب الأخر نلاحظ أيضا أن الواردات قد ارتفعت عام 2004 لتبلغ 246 مليون دولار مقابل 137 مليون دولار خلال عام 2003.

أهم بنود الصادرات والواردات المصرية

1- الصادرات

بمقارنة بنود الصادرات المصرية خلال عام 2003 بعام 2004 يتبين انخفاض الصادرات المصرية من صنف أرز مبيض وإن كان ملمع - منتجات صلب مدرفلة بالحرارة - كربون -- محلول نشادر مائي. على الجانب الآخر ارتفعت الصادرات المصرية من صنف نترات الومنيوم – فحم كوك محمر - خيوط مفردة اقل من 85% قطن رمال زجاج غير ملون –– قطن خام غير مخلوط.

2- الواردات

بمقارنة بنود الواردات المصرية خلال عام 2003 بعام 2004 يتبين إرتفاع الواردات من صنف مصنوعات من حديد أو صلب - إطارات خارجية هوائية لسيارات الركوب والاتوبيسات والشاحنات – خيوط مفردة من شعيرات تركيبية وعلى الجانب الآخر إنخفضت الواردات من صنف العدس – صفائح خشب للتلبيس – الات واجهزة الية اخرى ذات وظيفة خاصة - نخالة قمح - خيوط تركيبية لصناعة نسج تسليح إطارات كاوتشوك.

وتشير إحصاءات الشريك التجاري إلى انخفاض عجز الميزان التجارى بين مصر وتركيا خلال الفترة 2002- 2003 ليسجل 156.6 مليون دولار فى عام 2003 مقابل 202.8 مليون دولار عام 2002 ومقابل 329.3 مليون دولار في عام 2001،ولكن عاود العجز إلي الارتفاع مرة أخري في عام 2004 ليسجل 217.4 مليون دولار .

كما تسجل البيانات ارتفاعا في الصادرات المصرية ابتداء من عام 2002،فقد ارتفعت جملة الصادرات المصرية بنحو 19.5% خلال عام 2002 الى 113.9 مليون دولار وبنسبه 41% في عام 2003 لتصل إلي 193.5 مليون دولار وظل الارتفاع مستمرا حتى 2004 ليسجل زيادة مقدارها 120 مليون دولار او 24%. وعلى الجانب الآخر ارتفعت الواردات بنسبة 26% الى 471.6 مليون في عام 2004 بالمقارنه بعام 2003 مما أدي الى زيادة العجز في الميزان التجاري بين مصر وتركيا الي 217.4 مليون دولار (في صالح تركيا) .

الاستثمارات التركية في مصر :

تساهم تركيا في 8 مشروعات استثمارية في مصر بنسبة مشاركة 56% بلغت قيمتها 25 مليون جنية مصري حتى 31/12/2001.

وفيما يلي بعض الإنجازات التي تحققت في مجال الاستثمارات بين البلدين:

1- أقامت مجموعة YASSAR التركية في مصر مشروع لإنتاج 10 ألف طن سنويا من الدهانات والبويات.

2- تقوم شركة PINAR التركية والتابعة لنفس الشركة السابقة باستصدار التراخيص اللازمة لإقامة مصنع في مصر لإنتاج الألبان.

3- أقامت شركة STFA-ENERKOM التركية 6 محطات بتوليد الطاقة في مصر.

4- تقدمت شركة AYBAKAR التركية لإنتاج الماكينات الخاصة بمطاحن الدقيق بطلبها إلى الجهات المصرية المعنية للاشتراك فى برنامج تحديث مطاحن الدقيق في مصر .

ويوضح الجدول التالي المساهمات التركيه في رؤوس الاموال المستثمرة لمشروعات الاستثمار الداخلي من 1/1/1972 الي 30/11/2004: (القيم بالمليون جنيه مصري)

المجالات	عدد الشركات	التكاليف الاستثمارية	راس المال المصدر	قيمه المساهمة	فرص العمالة
الغزل والنسيج	1	1.0	0.5	0.1	20
الغذائية	1	17	10	10	36
الكيماوية	4	71.8	40.9	25.5	236
الخشبية	1	0.3	0.3	0.1	52
الهندسية	5	27.9	21.9	14.6	246
المعدنية	3	13	3.5	0.9	100
إجمالي المجالات الصناعية	15	131	77	51.3	690
المستشفيات	1	1	0.5	0.5	30
إجمالي المجالات الخدمية	1	1	0.5	0.5	30
السياحة	2	4	3	1.9	430
إجمالي المجالات السياحية	2	4	3	1.9	430
الاجمالي العام	18	136	80.5	53.6	1150

(المصدر: الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة)

الاستثمارات المصرية في تركيا

لا تتعدي الاستثمارات المصرية في تركيا **5** مليون دولار، وتتمثل في شركات فردية تعمل في مجالات السياحة و التجارة وتنظيم واقامة المعارض ومن أهمها شركه هيدلينا للصناعات الطبية المتطورة.

المعارض والأسواق الدولية

- شاركت مصر كضيف شرف في معرض أزمير الدولى الذي أقيم خلال الفترة من 26/8 – 3/9/2003 .

- شاركت مصر لأول مرة فى المعرض الدولى للأغذية والمشروبات خلال الفترة من 11-14/9/2003 الذي أقيم بمدينة اسطنبول .

- تم إستضافة تركيا كضيف شرف خلال معرض القاهرة الدولي مارس 2004، وقد شارك فى المعرض 36 شركة تركية تمثل مجالات مختلفة.

أهم الاتفاقيات التي تنظم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر وتركيا

- اتفاق التجارة في عام 1996.

- اتفاق ضمان وحماية الاستثمارات عام 1996.

- اتفاق التعاون الاقتصادي والفني عام 1994.

- اتفاق تجنب الازدواج الضريبي عام 1993.

- اتفاق للتعاون في المجال الجمركي عام 1999.

- مذكرة تفاهم بين الهيئة المصرية للتوحيد القياسي وهيئة المواصفات التركية
عام 1996.

- اتفاق نقل برى عام 1994.

- اتفاق نقل بحري عام 1988.

- اتفاق نقل ساحلي عام 1968.

- اتفاق تم توقيعة مؤخر لتصدير الغاز الطبيعي المصري إلى تركيا، ومن تركيا إلى دول أوربية أخرى.

- مذكرة تفاهم خاصة بتحديد حصة مصر من الغزل والمنسوجات القطنية الخام عام **1995** :

سعت تركيا لإبرام هذه المذكرة مع مصر تحت ضغط اتفاق الاتحاد الجمركي المبرم بين تركيا والاتحاد الاوربى عام **1995** ودخلت حيز النفاذ اعتبارا" من أول يناير **1996** وفيما يلي الموقف التنفيذي لمذكرة التفاهم:

الموقف التنفيذي لحصص الغزل والمنسوجات القطنية الخام المقدمة من تركيا لمصر.

البيان	عام 2001		عام 2002		عام 2003	
	مقرر	منفذ	مقرر	منفذ	مقرر	منفذ
الغزل	5848	1268	6225	2594	6627	4267
المنسوجات	1207	37	1285	81	1368	152

وقد قررت السلطات التركية زيادة هذه الحصة لعام **2004** لتكون كما يلي :

- بالنسبة للغزل القطنية تم رفع الحصة من **6227** طن والتي كانت مقررة لعام **2003** إلى **7055** طن لعام **2004** .

- بالنسبة للمنسوجات تم رفع الحصة من **1368** طن والتي كانت مقررة لعام **2003** إلى **1457** لعام **2004** .

المعوقات التي تواجه الصادرات المصرية إلى تركيا

1- تراخيص الاستيراد المسبقه على بعض أصناف من السلع الزراعية.

2- إرتفاع نسبة الضريبة على الخدمات والتى تصل إلى 42%.

3- إرتفاع نسبة التعريفة الجمركية المطبقة على الواردات والتى تتراوح ما بين صفر% الى 70% بمتوسط 30%.

4- إشتراط الحصول على موافقة وزارة الزراعة وشئون الريف قبل الاستيراد بالنسبة للسلع الغذائية والسلع الزراعية والمنتجات الحيوانية.

كما شهدت العلاقات التجارية بين البلدين نمواً متزايداً خاصة خلال أعوام 2007-2008-2009 بسبب دخول اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين البلدين حيز النفاذ اعتباراً من 1/3/2007 بما أسهم فى تعزيز التبادل التجاري. وبعد توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين ودخولها حيز التنفيذ منذ عام 2007 حدثت الطفرة الكبيرة التى شهدها حجم التجارة، حيث بلغ حجم التجارة نحو 2.8 مليار دولا عام 2009، وبذلك أصبحت تركيا أحد أهم الشركاء التجاريين لمصر، كما زاد حجم الاستثمارات المشتركة، خاصة الاستثمارات التركية في مصر التي تخطت حاجز المليار دولار، وتم تسجيل نحو260 شركة ومصنعا تركياً فى مصر، حيث دخل60 مصنعاً منها مرحلة الإنتاج الفعلى، والباقين تحت الإنشاء .

كما تم تخصيص مليونى متر مربع كمنطقة صناعية تركية فى مدينة السادس من أكتوبر للاسهام فى زيادة حجم الاستثمارات بين البلدين وقد وضع حجر أساسها الرئيس عبد الله جول خلال زيارته لمصر فى مطلع 2008، وتضم المنطقة ما يقرب من 400 مصنع، ويوفر 22 ألف فرصة عمل ويقدر حجم التصدير ملياري دولار سنويا.

الفصل التاسع: العلاقات التركية الخليجية

أولاً : العلاقات التاريخية بين دول مجلس التعاون
والجمهورية التركية

ثانياً : العلاقات السياسية بين دول مجلس التعاون والجمهورية التركية

ثالثاً: العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون والجمهورية التركية

رابعاً: العلاقات الاستراتجية بين دول مجلس التعاون والجمهورية التركية

خامساً: العلاقات الثقافية بين دول مجلس التعاون والجمهورية التركية

يهتم الباحثون عموما بالعلاقات العربية التركية، ذلك لان تركيا تلعب دورا إقليميا فاعلا ومؤثرا في المنطقة، لا سيما وأنها الجارة غير العربية التي تسهم في التأثير المباشر وغير المباشر في المجالات السياسية والإستراتجية والاقتصادية والمائية، فضلا عن ذلك ما تشهده تركيا من عدالة وتوازن إقليمي ودولي داخل الحدود الجغرافية أو خارجها ما يجعلها ايجابية في الكثير من المتغيرات الجوهرية داخل نطاق الدول العربية وبالأخص دول الخليج العربي، فالموقع الجغرافي والسياسة المعتدلة والرؤية الموضوعية في العلاقات العربية –التركية هي ابرز محاور الشراكة التركية الخليجية في المجالات كافة.

ويمكن تناول المحاور الرئيسية فى العلاقات الخليجية التركية من خلال ما يلي:

أولاً : العلاقات التاريخية بين دول مجلس التعاون والجمهورية التركية

العلاقات بين دول مجلس التعاون والجمهورية التركية (وريثة الإمبراطورية العثمانية) قديمة وأزلية وضاربة جذورها في أعماق التاريخ، فقد دخل العثمانيون بلدان دول المجلس قبل قرن من الزمن، وذلك زمن السلطان سليمان القانوني، الذي استطاع أن يجعل تركيا الحديثة التي ورثت أرشيف الدولة العثمانية التي اتخذت من اسطنبول مركزاً لها. حيث كان الأرشيف يشمل وثائق كثيرة تتعلق بتاريخ الدول العربية، بشكل عام، دول مجلس التعاون بشكل خاص، وما يحتوى عليه هذا الأرشيف من قضايا الحدود وغيرها من القضايا التي تهم الدول الخليجية، من نظام الحكم إلى الحياة الاجتماعية والثقافية والدينية والسياسية، إلى حدود الدول الجغرافية والسياسية.

يمكن التعرض للبواكير الأولى لعلاقات الخليج العربي بتركيا من خلال بيان التوجهات العثمانية في الخليج العربي حيث بداوا بالعراق من خلال احتلال الموصل **1516** وبغداد **1534**م ودخولهم مصر منذ **1520-1522** ثم سيطرتهم على البصرة **1546** ليصبحوا على راس الخليج العربي، وبعد أن تم التحرك العسكري العثماني من خلال الاحساء عندما أرسل سليمان القانوني
1520-1566 انتزاع الإحساء من أيدي البرتغاليين واحتلت قواته القطيف **1550** ثم زحفت نحو الهفون (عاصمة الإحساء) ولتتوالى سيطرتهم بعد ذلك على مسقط ومضيق هرمز، ثم ليضربوا الحصار على المنامة ضمن البحرين عام **1559**

وقد أفاد العثمانيون اقتصاديا من سيطرتهم على الإحساء بعد إن سيطروا على النقل البري بينها وبين حلب، حيث انتعشت تجارة التوابل في النصف الثاني من القرن السادس عشر وفى هذا الصدد يمكن الاشارة الى عجز العثمانيون عن بسط سيطرتهم الكاملة والمستمرة على الخليج العربي، اذ لم يدعوا أساطيلهم حتى في المناطق التي سيطروا عليها وكان لبريطانيا دور كبير في تحجيم العثمانيين في الخليج من خلال سياستهم في المنطقة ودعمهم للتوازنات الداخلية.

ويلاحظ ان معظم العلاقات التركية تركزت مع السعودية، وذلك لحصول بقيه دول الخليج على استقلالها بداية العقد الثامن من القرن العشرين، وحتى الكويت التي انسلخت عن بريطانيا عام **1961** لم تدخل العلاقات الدولية بشكل كبير إلا بعد الانسحاب البريطاني من الخليج عام **1971**.

وبعد وفاه كمال أتاتورك أول رئيس جمهورية لتركية الحديثة والذي اتصف بالعلمانية واتخذ إجراءات ضد الإسلام، بعد وفاته كانت هناك فرصة للعلماء الإسلاميين لتكثيف انشطتهم لإحياء الفكر الديني فقد كانت الحكومة قد منعت الحج، إلا إن الوضع تغير سنة **1947** عندما سمح للحجاج بالذهاب إلى بيت الله الحرام وأنشأت كلية الشريعة عام **1957**، ثم تم تأسيس حزب العدالة عام **1961**، الذي أسندت زعامته بعد وفاه الجنرال راغب كرموش بالا،إلى سليمان ديمريل وتمثلت هذه الحقبة بمد الجسور مع الدول الإسلامية،ثم تأسس حزب النظام الوطني ذو التوجه الإسلامي بقيادة نجم الدين اربكان، وبقيت السعودية تدعم التوجهات الإسلامية في تركيا من خلال التعاون والتنسيق من الكثير من الشركات السعودية العاملة في تركيا، وتم في عام **1972** إنشاء وكاله الإنباء الإسلامية في جدة التي كان احد اهدافها توثيق العلاقات الإسلامية بين الدول الإسلامية.

وعلى الرغم من دستور تركيا العلماني، إلا أنها لم تنسلخ عن واقعها الإسلامي لأسباب كثيرة، في مقدمتها أسباب اقتصادية وسياسية، وكذلك لكون الشعب التركي هو شعب مسلم، ولعل من أكثر المواقف ايجابية هو قرار تركيا المشاركة في عضوية المؤتمر الإسلامي على أراضيها، وتلبية الدول الإسلامية لهذا القرار، اذ عقد المؤتمر في اسطنبول في مايو **1976**. وأعلنت تركيا في اليوم التالي أنها ستصبح عضوا كامل العضوية في المؤتمر وتصادق على ميثاقه مع بعض التحفظات.

ومن خلال تدعيم العلاقات بين الجانبين أصبحت دول المجلس تقيم علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء مع الجمهورية التركية، حيث فتحت كل دولة

من دول المجلس، وبصورة منفردة، سفارة لها في أنقرة عاصمة الجمهورية التركية. بالمقابل، فإن الجمهورية التركية فتحت لها سفارات في عواصم دول مجلس التعاون، وأصبحت تمارس العلاقات الثنائية، عن طريق هذه السفارات التي لا تألو جهداً في تحسين العلاقات الثنائية وتطويرها بما يخدم شعوب ومصالح دول مجلس التعاون الثنائية وفي نفس الوقت يخدم شعب ومصالح الجمهورية التركية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية. وبإمكان دول المجلس الاستفادة من الأرشيف العثماني الذي يحتوى على الوثائق التاريخية المتعلقة بالمنطقة، بشكل عام، وكل دولة من دول مجلس التعاون بشكل خاص. في ظل التواصل الثقافي المشترك بين الجانبين وما يصاحبه في فتح الملفات والمراجع والوثائق التاريخية التي تخص العالم العربي بشكل عام ودول مجلس التعاون بشكل خاص.

ثانياً : العلاقات السياسية بين دول مجلس التعاون والجمهورية التركية

إن تركيا وما تشكله من موقع جغرافي، وكذلك دول المجلس وأهميتها الاستراتيجية، والتي أصبحت تشكل منظومة وحدوية متجانسة ومتفاهمة، بسبب توافق دولها، من حيث الموقع والدين واللغة والعادات والتقاليد ونظام الحكم، وهمومها المشتركة وأهدافها المصيرية، المتمثلة في التنسيق والتكامل وتوثيق الروابط بين شعوب دول مجلس التعاون، وعلاقاتها مع الشرق والغرب على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، ولما يمثله الجانبان من موقع استراتيجي يخدم كل منهما الآخر في الوصول إلى الشرق والغرب، ويشكل كل منهما جسراً للآخر في الوصول إلى دول العالم المختلفة.

وقد كانت حرب اكتوبر 1973 التي اندلعت بين العرب وإسرائيل احد العوامل التي أسهمت في تحسين العلاقة بين العرب وتركيا، ففي اليوم الثاني من الحرب أعلنت وزارة الخارجية التركية إن المنشات الأمريكية المقامة على

الأراضي التركية هي لغرض الدفاع والأمن عن منظمة معاهدة الأطلسي وليس من حق أمريكا استخدامها ضد العرب. وخلال هذه الحرب استخدم العرب النفط بوصفه سلعة استراتيجية للضغط على الدول المساندة لإسرائيل مما تسبب بأضرار للدول الأوربية،إذا اتخذت هذه الدول إجراءات ضد تركيا منها تقليص مشتريات فرنسا من تركيا وتفضيل الاستيرادات الإيطالية على التركية، الى جانب فرض إجراءات حيال المنتجات التركية.

وبعد إنشاء مجلس التعاون الخليجي عام **1981** كانت تركيا من أوائل الدول التي رحبت بإنشاء هذا المجلس حيث أكدت إن المجلس يعد من انجح الخطوات التي اتخذتها الدول الخليجية صفا واحدا في وجه التحديات التي تتعرض لها. كما ساندت دول الخليج الجانب التركي فى العديد من الازمات، ولعل أبرزها الأزمة القبرصية والبلغارية، وبالنسبة لقبرص فكما هو معروف، فأن قبرص كانت جزء من الدولة العثمانية حتى سنة **1878**، عندما تنازلت لبريطانيا، لكنها بقيت تابعة من الناحية الشكلية للدولة العثمانية حتى عام **1914**، وتخلت تركيا عن قبرص بموجب معاهدتي سيفر **1920** ولوزان **1923**. وفي سنة **1952** صارت من ممتلكات بريطانيا، وفي عام **1960** حصلت قبرص على استقلالها وأصبح الأسقف مكاريوس **1960 -1974** أول رئيس لها، في عام **1974** أخذت قبرص منحى أخر عندما حدث انقلاب عسكري ضد مكاريوس الذي هرب إلى القاعدة البريطانية جنوب الجزيرة، وقد وقف الغرب ضد تركيا وحظر عليها بيع الأسلحة، في حين أن دول الخليج وقفت مع تركيا في هذه الازمة.

أما القضية الأخرى فهي القضية البلغارية، ذلك ان الحكومة البلغارية قامت باجراءات تعسفية ضد الأقلية التركية المسلمة الموجودة في بلغاريا والآثار التي ترتبت على هذه الإجراءات من مجازر راح ضحيتها حوالي **17** ألف مسلم تركي، وهنا يمكن الاشارة الى الموقف الايجابي لدولتين من دول الخليج في هذه الأزمة، هما قطر والكويت، الداعم لتركيا،وكذلك موقف منظمة المؤتمر

الإسلامي الذي وقف مع تركيا ضد إجراءات الحكومة البلغارية.

وبعد انهيار العراق. وانسحابه من دولة الكويت رفضت تركيا استخدام أراضيها من قبل القوات الدولية بغرض احتلال العراق، ولكن بعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وظهور إيران كقوة إقليمية واحدة، وبعد تحسن اقتصاد تركيا بفعل التعويضات التي حصلت عليها من جراء مواقفها ضد العراق، زادت من أهمية ومكانة تركيا ودورها الاستراتيجي، حيث ظهرت أهميتها في لعب دور كبير وحيوي، وتعديل كفة الموازنة في المنطقة وذلك بعد تحسن اقتصادها وتنامي قوتها العسكرية كونها عضواً في حلف الناتو، وكذلك لكونها ذات تاريخ إسلامي وتراث حضاري مشترك مع دول مجلس التعاون.

لقد حصلت جمهورية تركيا على مساعدات اقتصادية وعسكرية من أمريكا والاتحاد الأوروبي، وذلك لتحديث جيشها ليكون الأقوى في المنطقة. ولكن الرفض الأوروبي بدخول تركيا، كعضو في الاتحاد الأوروبي، جعل الأخيرة تتوجه إلى التقارب مع الدول العربية، ورأت أن التعاون لابد أن يحل محل الصراع وأن دول مجلس التعاون لديها فائض من المال يمكن استخدامه لصالح المشاريع المشتركة، وهذا يتيح لتركيا التوسع الاقتصادي، ويقوي الدور التركي في الترتيبات الأمنية وحفظ التوازن الإقليمي، وأن تلعب تركيا دوراً استراتيجياً لحماية النفط وتوفير الماء والغذاء لدول المجلس.

وبالتالى فإن أحداث حرب الخليج، الأولى والثانية والثالثة، أعادت تركيا إلى الصفوف الأولى وإلى الواجهة، من حيث أهميتها الاستراتيجية وما حققته من مكاسب سياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية في منظومة الشرق الأوسط الجديد، خاصة وأن موقع تركيا جعلها تشكل جسراً بين الشرق والغرب، لما تشكله من موقع جغرافي وما تحتفظ به من إرث تاريخي وحضاري، حتى أصبحت تعد أحد الأطراف الفاعلة في المنطقة من النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والاستراتيجية.

كما ان دول مجلس التعاون، أخذت تنظر لتركيا في علاقاتها معها بالنظرة الإيجابية خاصة بعد أحداث حرب الخليج ودور تركيا الحالي في تقريب وجهات النظر السورية الإسرائيلية، فيما يتعلق برعاية المفاوضات غير المباشرة بين الجانبين. وكذلك تنامي دور الإسلام في المجتمع التركي، وسياستها الجديدة تجاه العالمين العربي والإسلامي. وهذا التوجه الجديد عزز العلاقات بين الجانبين في ميادين مختلفة.

ثالثا: العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون والجمهورية التركية

لاشك ان العلاقات الاقتصادية بين الجانبين الخليجي والتركي تعد من ابرز جوانب العلاقة بين الطرفين، ففي عام 1976 عقدت اتفاقية سعودية- تركية في مجال النقل الجوي تستفيد السعودية من تركيا في رحلاتها إلى أمريكا وكندا وأوروبا، زمن جهتها تستفيد تركيا من رحلاتها إلى الدول العربية والآسيوية ونقل الحجاج، وقد استفادت تركيا من المقاولات في مكة المكرمة والمدينة المنورة لان الشريعة الإسلامية تحرم على غير المسلم الدخول لهذه المناطق ولم تجد تركيا منافسا قويا. وفى المقابل، حصل المستثمرون الخليجيون على امتيازات كبيرة من خلال قرار تركي كان قد صدر في اغسطس 1985 سمح ببيع الأراضي والعقارات التركية لرعايا مجلس التعاون الخليجي.

كما حصلت تركيا على قروض طويلة الأجل مقدارها (250) مليون دولار مقدمة
من صندوق التنمية السعودي لانفاقه في برامج اقتصادية في تركيا، وفي السنة نفسها منحت الكويت (13) مليون دولار لتركيا كقرض جديد لمشروع الطاقة الكهربائيه على مضيق البسفور، وفي عام 1980 منحت السعودية قرضا ثانيا بقيمة (250) مليون دولار أيضا، كما حصلت تركيا من الأمارات على (100) مليون درهم إماراتي، كما قام البنك الإسلامي للتنمية بمنح تركيا قرضا قدره (50) مليوناً عام 1987 حيث تم أبرام هذه الاتفاقية الخاصة بالقرض في جده، وفي عام 1984 زار وزير العمل السعودي محمد علي الفياض تركيا وأبدى

استعداد السعودية لاستقبال **100** ألف عامل تركي أضافي، وبعد حوالي السنة من الزيارة بلغ عدد عمال تركيا في الخليج **(200)** ألف عامل.

وفيما يتعلق بحجم التبادل التجاري بين تركيا ودول الخليج العربي، فقد سعت الدول الخليجية بكل جهودها لاستيراد المنتجات التركية أو الأوروبية عن طريق تركيا واستخدام طرقها كمعبر ترانزيت، حيث تصاعدت صادرات تركيا إلى دول الخليج الى حوالي **(497)** مليون دولار في سنة **1990** فيما بلغت وارداتها **(976)** مليون دولار من السنة نفسها، إما الميزان التجاري بين تركيا والخليج، فكان يميل نحو دول الخليج.

وقد بلغ اجمالى الميزان التجاري بين الجانبين في عام **2007**م تسعة مليارات تقريباً، والذي بلا شك سوف يخدم مصلحة الطرفين وشعبيهما الصديقين، كما وقع الطرفان على اتفاقية إطارية في مايو **2005**م، بهدف تعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية وتشجيع التعاون الاقتصادي في مجالات مختلفة، وتبادل المعرفة والخبرات الفنية في تلك المجالات. كذلك بحث السبل والوسائل لتوسيع وتحرير التجارة بينهما من خلال إجراء مفاوضات بين الطرفين للوصول إلى توقيع اتفاقية منطقة تجارة حرة بينهما. وكذلك تشجيع الاتصالات بين رجال الأعمال، وانتقال رؤوس الأموال، وإقامة المشاريع المشتركة، وتسهيل الاستثمارات في مختلف المجالات، وتشجيع الزيارات وتبادل الوفود الاقتصادية والتجارية. وإقامة المعارض التجارية، وتم تشكيل لجنة مشتركة من رجال الأعمال، وفرق تفاوضية خليجية، لمتابعة هذه المواضيع وتنفيذ الاتفاقية الإطارية، بغية الوصول إلى توقيع اتفاقية منطقة تجارة حرة بين الجانبين، تغطي مواضيع السلع والخدمات والاستثمار. وقد عقدت لجنة التعاون حتى الآن ثلاث جولات تفاوضية، كان أخرها في الدوحة، في فبراير **2008**م، وسوف تعقد الجولة الرابعة قبل نهاية هذا العام في تركيا، لاستكمال مناقشة المواضيع التي يتم التفاوض عليها.

لقد وقعت بعض دول مجلس التعاون اتفاقيات اقتصادية مع الجمهورية

التركية، تتعلق بالاستثمار وتخفيض الضرائب وتبادل السلع، حيث تعد استثمارات دول المجلس في المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي في تركيا، كذلك توجد مساهمات تركية في بناء المنشآت القطرية. ومن المعلوم أن تركيا تحتاج إلى الأموال الخليجية للنهوض ببرامج التنمية والإصلاح الاقتصادي حتى تستطيع الإيفاء بالتزاماتها تجاه الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الإطار شجعت تركيا دول المجلس على الاستثمار، من خلال قائمة المشاريع الطموحة التي قدمتها لرجال الأعمال والمستثمرين الخليجيين.

كما سعت تركيا إلى زيادة حجم التبادل التجاري، بينها وبين دول مجلس التعاون، حتى بلغت صادرات دول مجلس التعاون إلى الجمهورية التركية في عام 2007م حوالي مليارين وثمانمائة وتسعون مليون دولار (2.89 مليار دولار) في حين بلغت واردات دول مجلس التعاون من الجمهورية التركية حوالي ستة

مليارات ومائة وعشرون مليون دولار (6.12 مليار دولار) أي أن الميزان التجاري يميل لصالح تركيا بمقدار ثلاثة مليار ومائتان وأربعون مليون دولار في عام 2007م (3.24 مليار دولار)، أما صادرات دول المجلس من الجمهورية التركية حتى شهر يوليو من عام 2008م فقد بلغت حوالي مليارين وثلاثمائة وتسعون مليون دولار (2.39 مليار دولار) في حين بلغت واردات دول مجلس التعاون من الجمهورية التركية خلال نفس الفترة حوالي سبعة مليار وتسعمائة وثلاثون مليون دولار (7.93 مليار دولار) أي أن الميزان التجاري يميل لصالح تركيا بمقدار خمسة مليار وخمسمائة وأربعون مليون دولار (5.54 مليار دولار) خلال سبعة أشهر فقط من عام 2008م، حيث أن حاجيات تركيا تميل إلى النفط ورؤوس الأموال خليجية والقروض الميسرة والمساعدات المالية التي تمنح لتركيا نتيجة لمواقفها الثابتة من قضايا دول المنطقة، وكذلك لتأسيس الشركات وتشغيل العمالة التركية داخل دول مجلس التعاون، حيث يوجد عدد كبير من العمالة التركية تعمل في دول المجلس.

وفي هذا الإطار، سعت تركيا إلى إنشاء صندوق للتنمية الاقتصادية، تساهم فيه دول مجلس التعاون وتركيا واليابان وألمانيا، بغرض تمويل مشروعات حيوية وعلى رأسها أنابيب تنقل المياه من تركيا إلى دول مجلس التعاون، حيث تنظر لمثل هذا المشروع بأنه سوف يوثق العلاقات الاقتصادية بين الجمهورية التركية ودول مجلس التعاون ودفعها إلى الأمام، من خلال المشاريع التي ستقوم على هذه المياه كالزراعة وتوفير المحاصيل الزراعية، وكذلك ازدهار الطرق والمواصلات والكهرباء، خاصة وأن تركيا تعول على مثل هذه المشاريع العملاقة بين الطرفين بعد موقفها الإيجابي من أزمة الخليج الأولى وما لحقها من أضرار اقتصادية، رغم أنها حصلت على تعويضات كبيرة نظير هذه المواقف، ساهمت في تحسين اقتصادها وازدهار مكانتها في العالمين العربي والإسلامي، وأكد على مصداقيتها، كونها تشكل حلقة وصل بين
الشرق والغرب وفق المعايير الحضارية والسياسية والاقتصادية. وكذلك فإن تركيا أصبحت تلعب دوراً حيوياً وإقليمياً وعسكرياً واقتصادياً، اعترف به الغرب تجاه العالم الإسلامي والشرق أوسطي.

ورغم أن بعض التيارات داخل تركيا تعارض دخول المال الخليجي إلى تركيا، كما حدث مع مشروع دبي تاور في اسطنبول، والذي تعرض لهجوم إعلامي من قبل بعض الصحف المحلية التركية. إلا أن الجانبين سعيا على تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية، بتوقيع الاتفاقيات المختلفة والمتنوعة، بما فيها اتفاقيات منع الازدواج الضريبي والاتفاقية الإطارية، وإقامة مشاريع مشتركة، والاستفادة من وضع تركيا في الاتحاد الأوروبي لتسويق المنتجات الخليجية، مع تشكيل مجلس التعاون الاقتصادي على مستوي رجال الأعمال، للبحث في العلاقات الاقتصادية وحل المشكلات التي تعتري هذه العلاقات، خاصة وأن إمكانيات الجانبين الاقتصادية تلائم بعضها البعض وتتشابه في الظروف التي مر بها المجلس على الصعيد المالي ولدى تركيا الإمكانيات البشرية والمشاريع الاستثمارية، وعلى رأسها أنابيب المياه وخطوط السكك الحديدية والمصافي البترولية، إضافة إلى أن تركيا تملك اقتصاداً متنوعاً ذا إمكانيات زراعية

ومائية وتجارية وصناعية، وذات موقع استراتيجي بين الشرق والغرب أي بين الدول المنتجة والدول المستهلكة، مقابل أن تركيا بحاجة إلى الطاقة ورأس المال وهذا متوفر لدى دول مجلس التعاون.

وقد أطلق على عام 2008م بالعام الخليجي – التركي، حيث وقع الطرفان بتاريخ 2/9/2008م على مذكرة تفاهم استراتيجية بموجبها يسعى الطرفان إلى بناء علاقات استراتيجية، وسياسية ودفاعية واقتصادية وثقافية كذلك في هذا العام زاد التعاون التجاري والاقتصادي والاستثماري بين الجانبين، حيث تضاعف حجم الاستثمارات بين الجانبين. وغزت البضائع التركية وما تمتاز به من جودة الأسواق الخليجية، واستوعب السوق التركي البضائع الخليجية، وزاد عدد المستثمرين الخليجيين في تركيا وتم تبادل الزيارات بين المسئولين من الجابين، ومُنحت الشركات التركية فرصة كبيرة لإقامة مشاريع عملاقة في دولة قطر تقدر بحوالي خمسة مليارات ونصف مليار دولار، وكذلك في دولة الكويت حيث تضاعف حجم الاستثمارات بين الجانبين.

تطور التبادل التجاري لمجموعة دول المجلس وتركيا " مليار دولار "

السنة	صادرات	واردات	الميزان التجاري
1999	0.65	0.86	-0.21
2000	1.09	0.62	0.48
2001	0.85	0.85	0.00
2002	0.86	0.62	0.24
2003	1.02	1.57	-0.54
2004	1.33	2.27	-0.94
2005	1.99	3.07	-1.08
2006	2.49	3.96	-1.46
2007	2.89	6.12	-3.24
2008*	2.39	7.93	-5.54

* حتى يوليو 2008.

المصدر: الدليل الإحصائي، مجلس التعاون الخليجي، 2010

رابعا: العلاقات الإستراتيجية بين دول مجلس التعاون والجمهورية التركية

كانت بداية التعاون الخليجي- التركي في المجال العسكري في عام 1979 خاصة عندما احتل الاتحاد السوفيتي (السابق) أفغانستان، مما جعل دول

الخليج العربي تخشى وصول المد السوفيتي إليها، كذلك اندلاع الحرب العراقية -الإيرانية في 1980 قد وضع دول الخليج في خضم الصراع، مما دفع تركيا للتعاون مع دول الخليج العربي، ففى عام 1984 قام وزير الدفاع التركي بزيارة السعودية، أسفرت هذه الزيارة عن توقيع اتفاقية دفاعية،حيث تم الاتفاق على صناعة مشتركة برأسمال سعودي وخبرة تركية، وعلى الجانب الآخر تغيرت الاستراتيجية الأمريكية تجاه دول الخليج في عام 1979، فالشاه سقط في إيران وهو حليف لأمريكا، والاتحاد السوفيتي دخل أفغانستان وبذلك أصبح السوفيت قريبين من منابع النفط، فانتقلت أمريكا من مبدأ نكسون الذي يعتمد على القوة الإقليمية إلى مبدأ كارتر الذي أكد أن الولايات المتحدة تعتبر أية محاولة خارجية تستهدف الخليج اعتداءاً على مصالحها الحيوية، وكانت سياسة الولايات المتحدة إقامة قوات الانتشار السريع في عام 1979 وتطورت هذه القوة وهي قوة أمريكية خالصة تخدم المصالح الأمريكية، دخلت إلى المنطقة واعتبرت مكتملة النصاب عام 1983 اذ أصبح تعدادها 234 ألف رجل، وكان الغرب يرى في تركيا نقطة انطلاق مهمة لقوات الانتشار السريع في عام 1983 حيث صرح توركت اوزال بعد فوزه بأن تركيا دولة موثوق بها في المؤتمر الإسلامي لذلك لا يمكن استخدام القواعد الموجودة في تركيا من قبل قوة الانتشار السريع.

وبالنسبة للدور التركي في الحرب العراقية الإيرانية خلال السنوات الثمانية التي دارت رحاها في ارض العراق وإيران بالنسبة لدول الخليج العربي، فقد أعلنت دعمها للعراق، إما تركيا فقد أعلنت الحياد الرسمي وأعلنت ذلك وزارة الخارجية التركية التي قالت إن تركيا تعلن الحياد مع العراق وإيران وأنها لن ترسل أسلحة أو قطع غيار إلى كل منهما، ولكن هذا لا يمنع من اعتماد تركيا كونها ذات دور محوري، ذلك ان تركيا كانت ترعى البلدان المشاركة في حالة قطع العلاقات الدبلوماسية، كما شاركت تركيا والسعودية (لجنة المساعي الحميدة) من اجل وقف الحرب وباشرت عملها ولكن لم تتكلل بالنجاح.

كما يمكن تأكيد الدور المهم لتركيا في مسألة الأمن المائي من خلال مشروع أنابيب السلام، ذلك أن السنوات الخمس الأولى من الثمانينات تمحورت حول الاهتمام الملحوظ بالمياه ثم جاء مشروع خط أنابيب السلام **1987** الذي أعلنه رئيس وزراء تركيا آنذاك توركت اوزال، وقد اعتلنت دول الخليج تأييدها لهذا المشروع وتعهدت فضلا عن ذلك بتغطية نفقاته. وبعد مدة زمنية لم ينفذ المشروع وبقى ضمن التعهدات الخليجية والطموحات التركية وكان أخر ماعلنه مستشار التجارة الخارجية والخزينة التركي ان مشروع مياه السلام قد علق في الوقت الحاضر..

كما كان هناك موقفا واضحا للدولة التركية من حرب الخليج الثانية عام**1990** بعد دخول القوات العراقية إلى الكويت، وأعلنت تركيا أن احتلال العراق للكويت غير مقبول ودعت لضرورة الانسحاب منها، وبعد صدور القرارين (**661-660**) من قبل الأمم المتحدة تطبيقا للفصل السابع من الميثاق فُرض على
العراق حظرأ اقتصاديا، فأغلقت الحكومة التركية أنبوبي النفط العراقي في اليوم الثاني للقرار، كما اعترضت تركيا سفنا موجهة للعراق وعدم السماح لها بالوقوف في المواني التركية

خامسا: العلاقات الثقافية بين دول مجلس التعاون والجمهورية التركية

لاشك ان العلاقات الثقافية بين الجانبين قد احتلت مكانة هامة فى الاطر التفاعلية بينهما، ويمكن الاشارة هنا إلى الأهمية المتزايدة لمجمل العلاقات التركية – الخليجية. وأخرها كانت مذكرة التفاهم الاستراتيجية بين دول المجلس والجمهورية التركية، في الاجتماع الذي ضم وزراء خارجية دول المجلس مع وزير الخارجية التركي، في مدينة جدة، في **2** سبتمبر **2009**م.

ومن هنا كان الحديث متصلاً عن البعد الثقافي، بين الجمهورية التركية ودول المجلس، حيث أن التواصل الثقافي قد انقطع لفترة طويلة بين الشعوب الخليجية والشعب التركي، وكذلك بين مؤسسات الجانبين. الا ان الفترة

الحالية شهدت إحياء هذا التواصل الثقافي وزيادة التبادل المعرفي وتشجيع زيارة المسئولين عن الثقافة والأعلام في الجانبين، وذلك للأهمية في بلورة رؤى وأهداف مشتركة، بين الشعور والحكومات وبين المؤسسات الخاصة والعامة. وهذا الأمر يدعو إلى التفاهم ويعجل في تقريب وجهات النظر بين الجانبين، وما الندوة التي أقيمت في اسطنبول بجمهورية تركيا، بتاريخ 9-10/4/2008م، بالتعاون بين منظمة المؤتمر الإسلامي، ومجلس التعاون، ومركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية بتركيا، إلا لهدف التواصل الثقافي بين دول المجلس والجمهورية التركية والعالم العربي والإسلامي. حيث قدمت فيها أبحاث ومقالات، وتحدث فيها عدد من المشاركين عن التواصل الثقافي بين الشعوب والدول، وما للثقافة من دور كبير في حل القضايا المحلية والإقليمية والدولية المعاصرة، والاعتماد على الوثائق والأرشيف العثماني، باعتبارها مصدراً رئيسياً من مصادر التاريخ لدول مجلس التعاون.

وفي مجال التعاون الإعلامي فقد تم عقد اتفاقية بين تركيا والسعودية في آب/اغسطس 1987 بخصوص تبادل المعلومات والمواد الإخبارية وبين وكالة الأناضول التركية ووكالة الإنباء السعودية فضلا عن تبادل التعاون الفني والثقافي، كما تم التوقيع بين تركيا والكويت في عام 1988 على اتفاقية تفضي بتكثيف وتوزيع التعاون في المجالات الثقافية والفنون والعلوم والشباب والرياضة.

ومن ثم يمكن التأكيد أن التفاعل والتواصل والتنسيق، بين الحضارات والثقافات، ضرورة لابد منها وهدف يجب أن يبقي قائماً، على أساس احترام المبادئ والتنوع والتعددية والمنهجية والأسلوب المتبع في كل دولة من دول الثقافات وأن يقوم هذا التواصل الثقافي على أساس الأبعاد الثقافية والحضارية والإنسانية، وأن يكون مبنياً على الحوار والتضامن والتسامح. فالتواصل الحضاري والثقافي مع الآخرين سيزيل الأوهام الملتبسة والمغلوطة،

ويبدد الأفكار الخاطئة التي تؤدي إلى سوء الفهم بين مختلف الثقافات والحضارات، خاصة وأن خطة التنمية الثقافية، في دول مجلس التعاون، تهدف إلى بناء الشخصية وتطوير الفكر وإشباعه بالهوية العربية والإسلامية، وغرس روح ومكانة الحضارتين العربية والإسلامية في نفسية المواطن العربي، من خلال ربطه بالعالم الآخر، عبر جسر الشعوب التركية، التي تشكل نقطة لقاء بين الحضارتين العربية والغربية، فإن تركيا تستطيع بل هي مؤهلة لأن تلعب دوراً حيوياً في العلاقات الثقافية، بين العالم العربي والإسلامي، والعالم الغربي. وبالتالي علينا جعل هذا التواصل وهذا التعاون وهذا التقارب، بين دول مجلس التعاون والجمهورية التركية يزداد يوماً بعد يوم، ويقوى في جميع المجالات وخاصة الثقافية.

وقد اكد مجلس التعاون الخليجي فى بياناته المختلفة على دوره في دعم وتطوير قدرات الفرد الذاتية وتحسين مداركه وزيادة مفاهيمه عن الآخرين ونشر الوعي لدى الجاليات العربية والإسلامية، وحثها على ضرورة التعايش والتعرف والاستفادة من ثقافات المجتمعات التي تعيش فيها. وكذلك حثها على فهم المصطلحات والمفاهيم المتعارف عليها في هذه المجتمعات، وتزويدها بالأفكار التي تزيل سوء الفهم، المتمثل في العلاقات بين الشرق والغرب، وكيفية الاستفادة من الآخرين. وذلك من خلال تطوير التعليم، والاهتمام بالترجمة، ونشر البرامج الثقافية والسياحية، وزيادة المؤسسات التي
تعني بالثقافة، وتوقيع الاتفاقيات لتبادل البرامج الدراسية والتعليمية، وكذلك زيادة وسائل الاتصالات وتبادل البرامج التلفزيونية والإذاعية والعلمية والثقافية، واستخدام وسائل الإعلام المختلفة لبث روح الثقافة الإسلامية التي تدعو إلى عبادة الله الواحد الأحد، وإلى التسامح ونبذ العنف.

وفى الإطار ذاته اعلن الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربي أهمية الثقافة، وما لها من دور كبير في التواصل بين الشعوب والحضارات، وما لها من أثر في تعزيز العلاقات الدولية، وفى ختام الندوة التي أقيمت في اسطنبول

بتاريخ 9-10/4/2008م عن إقامة هذه الندوة بشكل دوري كل عامين بين تركيا ودول مجلس التعاون بالتناوب، حيث تعني هذه الندوة بالجانب الثقافي بين شعوب الجانبين. على أن تعقد الندوة القادمة في مقر الأمانة العامة بالرياض، ثم تقام في تركيا وبعدها في إحدى عواصم دول المجلس وهكذا، بهدف إحياء التواصل الحضاري والثقافي والديني الذي كان قائماً قبل قرن من الزمان.

ومن ثم نخلص للقول بأنه مع صعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم التركي عام 2002م، شهدت العلاقات التركية – الخليجية تغيراً ملحوظاً، فالمراقب جيداً للعلاقات بينهما خلال الفترة الممتدة من 2002م وحتى وقتنا الحالي، أو بالأحرى خلال حكومة العدالة والتنمية، يُلاحظ أن مؤشرات التقارب بين الجانبين تخطت حد العلاقات الاعتيادية النمطية. حيث أخذت تُشكل إطاراً لعلاقات أوسع وأشمل وأعم سواء على المستوى الدبلوماسي أو السياسي أو الأمني أو الاقتصادي، ظهرت ملامحها في العديد من المواقف، كمبادرة (اسطنبول للتعاون) عام 2004م، التي أقرت خططاً عمليةً، تعاونيةً، عسكريةً، أمنيةً، سياسيةً، بين (حلف الناتو) ودول الخليج العربية؛ يمكن أن يدعم من خلالها (الناتو) شراكته مع دول الخليج بشأن موضعي الدفاع والأمن، ومحاربة الإرهاب، وتحقيق المصالح المشتركة وتعزيز الاستقرار في المنطقة.

وكذلك حزمة الاتفاقيات التي أُبرمت بين الجانبين، بهدف زيادة التقارب، كالاتفاقيات الثلاث التي عقدتها تركيا مع دولة قطر، وتضمنت (القوى العاملة، والتعاون الإذاعي، والتأشيرات، حيث تم إلغاء تأشيرات الدخول لأصحاب الجوازات الدبلوماسية والخدمية والخاصة بين البلدين)، واتفاقية التفاهم المشترك مع دولة الكويت في مايو 2006م بهدف تطوير وتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، كما عقدت سلطنة عمان عدة اتفاقيات مع تركيا تتعلق بحماية الاستثمار المشترك، ومنع الازدواج الضريبي، وتشجيع التعاون في المجالات العلمية والفنية والشبابية والرياضية، ومجال التبادل التجاري والثقافي.

هذا بخلاف الزيارات الرسمية، التي ازدادت بشكل كبير رغم غيابها قرابة العشرين عاماً، ومنها - على سبيل المثال لا الحصر- الزيارات الخمس التي قام بها عبدالله غول إلى الرياض، منذ كان نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية خلال الأعوام (2004م– 2005م– 2006م)، والزيارة التاريخية للبحرين، والتي تضمنت خطابه الشهير أمام المجلس الوطني البحريني (البرلمان) في إبريل 2009م، والذي أكد خلاله أن (استقرار البحرين ووحدة أراضيها مهمان بالنسبة لتركيا)، الى جانب مذكرة التفاهم التي وقُعت بين تركيا ودول الخليج العربية مجتمعة في الثاني من سبتمبر 2008م، بهدف تفعيل الحوار الاستراتيجي، وتطوير العلاقات الإيجابية، والتعاون البنيوي بين الجانبين، وتأسيس آلية استشارية منتظمة وشاملة في المجالات السياسية والاقتصادية والدفاعية والأمنية والثقافية، والتي اعتبرها آنذاك وزير الخارجية التركي، بمثابة صفحة جديدة في العلاقات التركية-الخليجية عنوانها (التعاون لمواجهة التحديات في المنطقة والعمل على الاستقرار والسلم فيها).

ومن ثم يمكن التأكيد أن ملامح التقارب الوارد ذكرها سلفاً، تكشف حقيقتين رئيسيتين، تتعلق الأولى بوجود رغبة متبادلة بين الجانبين التركي والخليجي في إقامة علاقات وطيدة، تعويضاً للفترات السابقة. والثانية: المقاربات بين الجانبين حدثت في ثمانية أعوام فقط، أي في عهد حكومة العدالة والتنمية.

الفصل العاشر: العلاقات التركية الإسرائيلية

*أسباب ودوافع التعاون العسكري التركي -الإسرائيلي (أ) الأسباب والدوافع التركية (ب) الأسباب والدوافع الإسرائيلية

تعود جذور العلاقة بين تركيا وإسرائيل بعد قيام دولة إسرائيل فى فلسطين عام 1948، حيث كانت تركيا هى أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل عام 1949، وبعدها أقامت تركيا علاقات استراتيجية مع إسرائيل، ومنذ عام 1958 أقامت تركيا وإسرائيل نوعاً من التحالف العسكري تحت ما يسمى الاتفاق الإطاري في أعقاب قيام الوحدة بين مصر وسوريا تضمن بنوداً للتعاون العسكري وتبادل المعلومات والتدريب المشترك بجانب مساهمة الإسرائيليين في بناء بعض المطارات في تركياً وتضمن تعهدات إسرائيلية لدعم المطالب التركية المتعلقة بقبرص، وفي نفس العام أيضاً وقعت الدولتان اتفاقاً سرياً يكفل تعاون في المجالات العسكرية والاستخباراتية. وفي العام نفسه وقعت اتفاقية للتعاون الأمني بين تركيا وإسرائيل وإيران (الشاه) سميت "الرمح الثلاثي" نصت على تبادل المعلومات الأمنية وعقد اجتماعات دورية بين رؤساء الأجهزة الاستخباراتية الثلاث وبموجبها أسس "الموساد" مركزاً استخباراتياً في تركيا مقابل التقنية الاستخباراتية التي قدمتها إسرائيل لتركيا. وفي عام 1982 وبعد الغزو الإسرائيلي للبنان جرى تعاون أمني بين إسرائيل وتركيا حيث أهدت إسرائيل تركيا وثائق تم الحصول عليها من بعض المواقع الفلسطينية وكانت تحوي أسرار على العلاقات بين منظمات فلسطينية وجماعات تركية يسارية ويمينية وكردية وذلك بالإضافة إلى تسليم تركيا لـ 290 تركياً تم القبض عليهم أثناء عملية سلام الجليل. واستمر التعاون بين إسرائيل وتركيا في الثمانينيات بينما أرسيت في التسعينيات أسس التعاون الأمني والعسكري بين إسرائيل وتركيا. فعندما بدأت عملية السلام في مدريد عام 1991 تم تشكيل مجموعة العمل التركية الإسرائيلية هناك التي قامت

بإعداد برنامج التعاون المشترك. وإزاء ذلك قام قائد سلاح الجو الإسرائيلي هرتسل بردينفر بزيارة رسمية لتركيا بحث خلالها مع نظيره التركي إمكانية التعاون في الحرب ضد الإرهاب إضافة للصناعات الأمنية ومساهمة إسرائيل في تحديث سلاح الجو التركي. وفي عام 1994 أقدمت تانسو تشيللر رئيسة الوزراء التركية بالتعاون مع إسرائيل بالإعداد لتنفيذ عملية اغتيال عبد الله أوجلان في البقاع اللبناني لكن العملية ألغيت نتيجة خلافات داخلية في الحكومة التركية، وفي 31 مارس من نفس العام وقع البلدين اتفاقية الأمن والسرية التي تعتبر وليدة جهازي المخابرات في البلدين وتزويد تركيا بوسائل عسكرية من صناعة إسرائيلية، وتم الاتفاق على إجراء تدريبات في الأراضي التركية واتفاق آخر ينص على التعاون بين القوات الجوية في كلا البلدين حسب ما أعلنه مدير معهد الدراسات الاستراتيجية إقليمية وقائية تمثلها إسرائيل لمواجهة التهديدات المحتملة، وأيضاً اعتبر إسحاق موردخاي وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك أن التعاون العسكري بين إسرائيل وتركيا يمكن أن يكون بمثابة قوة ردع لمواجهة أي هجوم قد تفكر بشنه دولة مثل إيران أو العراق أو سوريا. كما بدأ في عام 1996 بحث التعاون العسكري البحري من خلال زيارة قام بها قائد البحرية التركية غوفاين أركايا إلى تل أبيب وذلك في إطار الاتفاق العسكري الموقع بين الدولتين في فبراير 1996 وكذلك تم في نفس العام إقرار لجنة المال في الكنيست الإسرائيلي تقديم ضمانات لتمويل مصر في قيمته 410 ملايين دولار لتغطية الجزء الأكبر من صفقة تحديث المقاتلات التركية . وعندما تولى نجم الدين أربكان رئاسة الحكومة في تركيا أقر في 1/12/1996 اتفاقا مع إسرائيل بقيمة 600 مليون دولار لتطوير طائرات "ف4" تابعة لسلاح الجو التركي ثم قام وزير الدفاع تورهان تابان بزيارة إسرائيل ثم تبعه رئيس الأركان العامة التركية بزيارة مماثلة على رأس وفد يتألف من كبار الضباط وذلك لمناقشة اتفاق التدريب العسكري بين البلدين لإقرار خطط عام 1997 وتفاصيل المناورات المقررة وتحديث طائرات سلاح الجو التركي ودبابات "إم 60" التركية وإعادة تجهيز 48 طائرة مقاتلة تركية

وكذلك موضوع الطائرة فالكون الإسرائيلية للإنذار المبكر. وفي مايو عام 1997 انخرطت الولايات المتحدة للمرة الأولى بشكل مباشر في جلسات الحوار الاستراتيجي الإسرائيلي التركي بمشاركة ضباط أمريكيين في المحادثات بين وزير الدفاع الإسرائيلي ونائب رئيس هيئة الأركان التركي. وتم الاتفاق خلال هذه الزيارة على إنتاج مشترك لصواريخ جو أرض من طراز بوباي 2 وفي 13 أكتوبر 1997 زار رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الجنرال أمنون شحاك تركيا لمدة أربعة أيام بدعوة من نظيره رئيس الأركان التركي إسماعيل قرداي وذلك لبحث جميع المسائل المتعلقة بالحلف العسكري الاستراتيجي بين إسرائيل وتركيا ومناقشة المناورات المشتركة بينهما، ثم أعقب ذلك قيام إسرائيل بنصب محطات تنصت قرب حدود إيران ثم تعهد القادة العسكريون الإسرائيليون لنظرائهم الأتراك بدراسة طلب مساعدة أنقرة في مجال الصناعة النووية العسكرية بما في ذلك إنشاء مفاعل نووي وأثناء زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي إلى تركيا في أواخر عام 1997 تناول مسائل تتعلق بإقامة قاعدة للاستخبارات الإسرائيلية "الموساد" في اسطنبول. وتم أيضاً خلال هذه الزيارة بحث التعاون في مجال القضاء بحيث تحصل تركيا على صور من الأقمار الصناعية الإسرائيلية لمناطق في الدول المجاورة بجانب إطلاق قمراً صناعياً مشتركاً للأغراض العسكرية ومراقبة الأجواء السورية والإيرانية والعراقية .

وفي بداية عام 1998 وصلت سفن حربية أمريكية وتركية إلى ميناء حيفا استعدادا للمناورات المشتركة حيث بدأت المناورة المشتركة بين إسرائيل وتركيا بمشاركة الولايات المتحدة والأردن والتي أعلن أن هدفها التدريب على التعاون المشترك في مجالات الإنقاذ البحري في حين اعترف الجانب الإسرائيلي بالطابع الأمني والاستراتيجي لهذه المناورات، وجاءت هذه المناورات للتأكيد على إقامة محور أنقرة ـ تل أبيب الذي يشكل أساس الترتيبات الأمنية المطلوبة أمريكيا في الشرق الأوسط في إطار السعي لتغيير موازين القوى لصالح هذا المحور وممارسة المزيد من الضغوط ضد سوريا وإيران، و تضمنت المساعدة الإسرائيلية لتحديث القوات البحرية التركية ثم

زيارات متتالية لمسئولين عسكريين في البلدين لبحث سبل تعزيز التعاون العسكري في شتى المجالات ثم بدأت بين البلدين في إبريل 1998 مناورات جوية عسكرية في أجواء فلسطين المحتلة تنفيذاً للاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي ثم كانت زيارة الجنرال شفيق بير لتل أبيب لبحث إمكانية التعاون في مجال إنتاج صاروخ متوسط المدى، وفي يوليو من نفس العام أكدت مصادر أمريكية على وجود اتفاق سري إسرائيلي تركي بإقامة قاعدة جوية إسرائيلية شرق تركيا بالقرب من الحدود السورية العراقية لتسهيل التجسس على البلدين وقصف مواقع مهمة إذا دعت الحاجة لذلك مستقبلاً وفي سبتمبر 1998 وقعت شركة صناعة الطائرات الإسرائيلية المملوكة للدولة مع القوات الجوية التركية على اتفاقيات نهائية لتطوير مقاتلة من طراز "إف5 س " بمبلغ 75 مليون دولار. وأثناء نشوب الأزمة بين تركيا وسوريا وتوتر الأجواء بين البلدين أثر الاتهامات المتبادلة بينهما فيما يتعلق بدعم سوريا لحزب العمال الكردستاني. لم يكن خافياً الدور الإسرائيلي الذي قام به الخبراء العسكريون مع القوات المحتشدة على الحدود السورية التركية. فقد أرسل وزير الدفاع الإسرائيلي إسحاق موردخاي إلى أنقرة مسئولاً عسكرياً تابعاً للمخابرات العسكرية الإسرائيلية "أمان" حاملاً صوراً التقطت للقوات السورية الموجودة على الحدود وصوراً أخرى عن الوضع العسكري العام في الأراضي السورية بجانب معلومات حديثة عن الجيش السوري. وكان مدير عام وزارة الدفاع الإسرائيلية قد زار أنقرة قبل أسبوعين من اندلاع الأزمة للتنسيق مع الأتراك حيال السوريين.

أسباب ودوافع التعاون العسكري التركي –الإسرائيلي (أ) الأسباب والدوافع التركية 1-رغبة في تدعيم دورها الإقليمي وتبوء دور قيادي في النظام الشرق أوسطي حيث بأنه بعد نهاية الحرب الباردة واضمحلال الدور الإقليمي لتركيا فقد حاولت تركيا إعادة صياغة سياساتها بما يتضمن بقاء أهميتها للغرب والولايات المتحدة علي وجه التحديد قائما لاسيما بعد أن استقرت زعامة النظام الدولي في يد الولايات المتحدة . كما أن التعاون مع إسرائيل قد يحقق

أهدافا بعيدة لتركيا التي منها التحول إلي قوة نووية عام 2002 وتمكين تركيا من المشاركة في إعادة رسم خريطة المنطقة لاسيما تجاه كل من سوريا والعراق . وذلك كما جاء في تقرير عن مركز التقويم الأمريكي (SAIC) في يوليو 1997بشأن الأهداف الإستراتجية للمؤسسة العسكرية التركية في تعاونها الاستراتجي مع إسرائيل حتى عام 2020. 2- أن الاتفاق يستجيب لرغبة تركيا في ممارسة الضغوط علي سوريا والعراق المتنازعين معها علي مياه نهري دجلة والفرات،فضلا عن النزاع بين أنقرة ودمشق بشأن احتلال تركيا للواء الاسكندرون السوري وضمة في الثلاثينات بالتواطؤ مع فرنسا إبان انتدابها لسوريا. 3- رغبة تركيا في الاستفادة من التقدم التكنولوجي الإسرائيلي والتعاون معها في مجالات الصناعة والزراعة،وخاصة الصناعات العسكرية حيث أن تركيا في إطار تعاونها العسكري مع إسرائيل في حاجة إلي هذا التعاون لتحديث قواتها المسلحة في الأساس دون أن يكون ذلك بديلا لعلاقاتها العربية والإسلامية .وقد هدفت تركيا من عقد هذا الاتفاق العسكري مع إسرائيل إلي تحقيق الأهداف التالية :- أ- معادلة النتائج السلبية لزيادة العسكرية بين سوريا واليونان. ب- الحصول علي مصادر بديلة للأجهزة العسكرية المتطورة لاسيما في ظل صعوبة الحصول علي هذه الأسلحة من الولايات المتحدة نظراً لاعتراضها جماعات حقوق الإنسان الأمريكية علي ذلك لسجل تركيا السيئ في هذا المجال . هذا بالإضافة ألي اعتراضات جماعات الضغط (اللوبي اليوناني والأمني في الكونجرس الأمريكي) علي تزويد تركيا بالأسلحة . ج- الاستفادة من المعلومات وصور الأقمار الصناعية الاسرائيلية وأجهزة التجسس في رصد ومحاربة حزب العمال الكردستاني ومراقبة التحركات السورية والإيرانية علي الحدود المشتركة لهما مع تركيا . 4- رغبة تركيا وعلي الأخص المؤسسة العسكرية التحول إلي الحظيرة النووية وامتلاك أسلحة الدمار الشامل عن طريق التعاون مع إسرائيل . 5- تسعي تركيا لكسب إسرائيل إلي جانبها في صراعها مع اليونان وسعيها لدخول الاتحاد الأوروبي،وذلك لما تتمتع به اسرائيل من مكانة سياسة في أوروبا،فضلا عن

اهتمام تركيا بكسب تأييد اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة وفي دول أوروبية مواقفها في هذا الخصوص. 6- تهدف تركيا أيضا إلي تعزيز موقفها في صراعها في المنطقة مع إيران . 7-رغبة تركيا في تدعيم علاقاتها مع الولايات المتحدة وكذلك الاتحاد الأوروبي . وقد هدفت تركيا من خلال اتفاقها مع اسرائيل إلي الوصول إلي قلب الولايات المتحدة للتأثير علي قرارات الأخيرة بما يتماشي والمصالح التركية من جهة ورغبة تركيا في الوصول من خلا هذا الاتفاق مع اسرائيل إلي الأسواق العالمية وذلك بالاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة التي لإسرائيل مع دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا. كما تسعي تركيا في ظل تحالفها مع اسرائيل إلي تحقيق عدة أهداف عسكرية وأمنية وإستراتيجية منها:- 1- تحقيق مصلحة تركيا في رفع كفاءة قوتها المسلحة من خلال ما ينتجه التحالف مع اسرائيل من إدخال التقنية في التسليح التركي عبر الاهتمام بالجانب الكيفي والتكنولوجي للمنظومة العسكرية التركية وهو ما سوف يقوي الجيش التركي، ويدعم دوره في صنع السياسة العامة التركية . 2-جاء هذا التحالف انطلاقا من إدراك قيادة الجيش التركي تراجع أهمية تركيا في استراتجيا الولايات المتحدة والدول الغربية بعد انحسار الشيوعية فضلا عن مشاركتها للغرب مخاوفه من العدو الجديد البارز في المنطقة،وهو الأصولية الإسلامية التي تدق بعنف علي أبواب تركيا بقبضة حزب الرفاة الإسلامي من قبل ثم حزب العدالة والتنمية ووصول إلي سدة الحكم في تركيا . 3- اهتمام بعض الأوساط المؤثرة في تركيا بتعزيز العلاقات مع اسرائيل لمحاولة إيجاد حلول لبعض المشكلات التركية المزمنة والمعقدة وعلي رأسها المشكلة الكردية . (ب) الأسباب والدوافع الإسرائيلية 1-رغبة وسعي اسرائيل في تأكيد أنه من خلال الدخول في حلف عسكري وثيق مع دول محاذية للنظام الإقليمي العربي لها توجهات ومميزات وسياسات مشابهة لها تدعيم وتقوية للدور الإسرائيلي في المنطقة،والذي أخذ أبعاد جديدة بعد تطور المتغيرات الدولية والإقليمية التي جرت في المنطقة والمتمثلة في انهيار الاتحاد السوفيتي وضعف النظام الإقليمي العربي بعد حرب الخليج الثانية،

ومن ثم فقد رأت اسرائيل أن تعاونا عسكريا مشتركا مع تركيا سيؤدي إلي تعظيم دورها في مشروعات الشرق الأوسط الجديدة وسيؤدي إلي تشكيل مظلة نظام أمني مشترك لحماية ذلك الدور. 2-سعي إسرائيل لدفع تركيا للعب دورا لتنفيذ كأداء لتنفيذ السياسة الإسرائيلية في الضغط علي سوريا وعزل إيران في وقت لاتزال هنالك حالة معلنة بين سوريا وإسرائيل،حيث وصلت المفاوضات بين الجانبين إلي طريق شبة مسدود . وثمة من يري أن هذا الحلف يشكل بالشك تحرك من أجل الضغط علي السوريين لتقديم تنازلات أساسية للتخلي عن أرض الجولان وكذلك لشق الترابط القائم بين السوريين واللبنانيين . 3-رغبة اسرائيل في النفاذ إلي جمهوريات أسيا الوسطي حيث جاء انهيار الاتحاد السوفيتي ليعطي الانطباع لدي اسرائيل بوجود فراغ أمني وسياسي واقتصادي في الجمهوريات التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي،ولمعرفة اسرائيل الدقيقة بنفوذ تركيا السياسي والثقافي في هذه الجمهوريات فقد رأت في تركيا (حصان طروادة) الذي تستطيع الدخول به إلي هذه الجمهوريات وخطب ودها،لاسيما في ظل ما تتمتع به هذه الجمهوريات من ثروات نفطية ومعدنية هائلة . وعلي الجانب الأخر فأن أهدافا سياسة أخري وراء تقارب اسرائيل مع تركيا بشأن الجمهوريات وتتمثل بإعاقة وصول (الأصول الإسلامية) إلي هذه الجمهوريات . 4-رغبة اسرائيل تحقيق مكاسب اقتصادية وفتح أسواق جديدة لمنتجاتها العسكرية، الأمر الذي من شأنه أن يوفر لإسرائيل دخلا ماليا يؤدي إلي إنعاش اقتصادها ويحررها من ثقل المشكلات الاقتصادية التي تعانيها .وقد ساعدت المشتريات العسكرية التركية في ظل الاتفاق العسكري الإسرائيلي 1997و1998(3و4) مليارات دولار وذلك علي نحو ما أعلن عنه المدير العام لوزارة الدفاع الإسرائيلي (أيالان ببران).

ولأن

عوامل الاقتصاد والسياسة والأمن مهمة، فالتعاون العسكرى بين البلدين الذى يظهر فى التدريبات المشتركة، وكذلك مشتريات السلاح والتحديث والصيانة، بلغ عام 2008 أكثر من 1.8 مليار دولار، أما بالنسبة للتعاون الاقتصادى فإن الصادرات التركية لإسرائيل بلغت فى العام نفسه حوالى 1.53 مليار دولار، من

جهة أخرى فإن حوالى 250 شركة إسرائيلية تعمل فى الأراضى التركية، كما أن هناك أكثر من 580 شركة تركية تعمل داخل أراضى 1948. وتطورت العلاقات بين البلدين فى سياق سياسى، يقوم على المصالح، مع تجنب قدر كبير من القضايا الخلافية. وربما ساعد على ذلك أن تركيا كانت فى سياستها الخارجية تركز على موضوع الانضمام للاتحاد الأوروبى، كما أن تقديم تركيا نفسها كوسيط فى عملية التسوية السياسية فى منطقة الشرق الأوسط عزز من أهمية دورها، الأمر الذى دفع الغرب، وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية، إلى أخذها بجدية أكبر. وقد بدأت العلاقات بين تركيا وإسرائيل فى التراجع قبل الهجوم على أسطول الحرية بوقت ليس قصيراً، وذلك مع انتخاب رجب طيب أردوجان عام 2003 رئيسا للحكومة، الأمر الذى دفع تركيا ناحية علاقات جديدة مع اثنين من ألد أعداء إسرائيل هما: إيران وسوريا. وبذلك دخلت العلاقات مع إسرائيل فى منعطف جديد أواخر عام 2008، وعندما انتقد أردوغان إسرائيل بسبب قتلها المدنيين فى عدوانها على قطاع غزة، حيث بدأت المخاوف الإسرائيلية تتنامى تجاه تركيا منذ ذلك الحين نتيجة لسياسة التعاطف التى أظهرتها تجاه الفلسطينيين. وازدادت الهوة اتساعاً بشكل غير مسبوق بعد الموقف الذى اتخذه أردوغان بانسحابه من جلسة منتدى دافوس الاقتصادى فى سويسرا، احتجاجا على عدم السماح له بإكمال رده على مداخلة للرئيس الإسرائيلى شيمون بيريز، بشأن مبررات الحرب الأخيرة على غزة. وبعد الهجوم الإسرائيلى على أسطول الحرية الذى كان يحمل مساعدات إنسانية إلى غزة وقتل بعض النشطاء الأتراك فيه، قامت تركيا باستدعاء السفير التركى من إسرائيل ومنعت طائرات عسكرية إسرائيلية من استخدام المجال الجوى التركى، وبدأ تأزم العلاقة فى الازدياد منذ ذلك الحين، فى ظل إصرار تركيا على اعتذار إسرائيل الرسمي، الأمر الذى رفضته إسرائيل بشدة وساهم فى تدهور العلاقات إلى الحد الذي وصلت إليه الآن. كما تحتل القضية الفلسطينية مكانا مركزيا في السياسة التركية تجاه الشرق الأوسط، وعلى الرغم من أن الموقف الذي تبنته تركيا مؤخرا يمثل خطا سياسيا جديدا لها في المنطقة، إلا

أنه لا يعد جديدا بالنظر إلى الحساسية الخاصة التي كان يمتاز بها الموقف التركي تجاه هذه القضية.فعلى سبيل المثال ردت تركيا بمواقف قاسية إزاء شروع إسرائيل ببناء وحدات سكنية يهودية شرق القدس عام 1967، ومن إطلاق النار في المسجد الأقصى عام 1969، ومن إعلان القدس عاصمة أبدية لإسرائيل بموجب القانون الأساسي لعام 1980، حتى أنها كادت تقطع علاقاتها مع إسرائيل في مناسبات مختلفة. كما تحتل القضية الفلسطينية حيزا كبيرا في العمق الشعبي التركي و هذا ما أظهره عدة استطلاعات منها استطلاع أجري في تشرين الثاني/ نوفمبر 2003 شمل 2183 شخصا في أنحاء مختلفة من تركيا، لتقييم مواقف الشعب تجاه الفلسطينيين، أن 66% يؤيدون الفلسطينيين في كفاحهم. بينما أظهر 82%، في استطلاع آخر أجري في يوليو/ تموز 2000، دعمهم الشعبي لرئيس الوزراء أردوغان في توجيه اللوم لإسرائيل لمواصلتها ما أسماه بإرهاب الدولة. كما أعلنت شرائح مختلفة من المجتمع التركي، تراوحت بين الأحزاب السياسية والاتحادات الطلابية، تكاتفها من أجل تقديم الدعم للفلسطينيين. وفي أعقاب الهجوم الأخير على غزة 2009، هرعت المنظمات التركية الرسمية والمدنية الخيرية إلى غزة مع قوافل
المساعدات،كما
أوصلت مؤسسة الإغاثة الإنسانية التركية (IHH) باعتبارها منظمة خيرية
بارزة،
المواد الغذائية والمعدات الطبية الضرورية إلى غزة، وأجرت الاستعدادات أيضا لنقل الفلسطينيين الجرحى إلى إسطنبول للعلاج، كما لا يخفى أن الحكومة التركية أول من سارع إلى دعوة قيادة حماس لزيارة تركيا عقب النجاح في الانتخابات الفلسطينية يناير 2006 للحركة،وتأتي الحرب الإسرائيلية على غزة أواخر 2008 وبداية 2009 لتصعّد من الدور التركي اتجاه القضية وآخرها الاعتداء الغاشم و القرصنة على قافلة الحرية حيث أدى إلى استشهاد مالا يقل عن عشرة ضحايا من الأتراك،لتعلن تركيا حينها على دعمها المستمر والدائم للقضية الفلسطينية،وأضحت العلاقة بين تركيا و إسرائيل في تدهور وتراجع لم تبلغه من قبل.

مراجع الكتاب

أولا: الكتب

1- ابراهيم اورتورك، الإقتصاد التركي وعقد التحولات الكبري، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2009.

2- إبراهيم عبد الإله، تركيا .. الدين والدولة، بيروت: دار الرسالة، 2004.

3- حمد مجدى شاهر، العلاقات العربية الايرانية، بيروت، دار النجمة، 2001.

4- أحمد مختار مبو، نحو عالم الغد، تأملات في النظام الاقتصادي الدولي الجديد، دراسة صادرة من اليونسكو، الطبعة العربية، باريس، يناير 2007م.

5- د. اسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث،، مكتبة العبيكان،
1418هـ/1997م.

6- امين سامي الغمراوي، قضية الاكراد في شمال العراق، القاهرة، دار النهضة العربية، 1967.

7- جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، الطبعة الثانية، بيروت، دار الطليعة، 1971.

8- جودة إبراهيم، الغزو العراقي للكويت و تأثيراته على الأمة العربية، المكتبة الدولية، القاهرة، 1997م.

9- حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1992.

10- حميد الألوسي، القوى الاقليمية ودورها فى تشكيل الشرق الاوسط الجديد، بيروت، دار الحياه للطباعة والنشر، 2010.

11- د. خير الدين حسيب و اخرون ، الحرب الاسرائيلية على لبنان التداعيات

واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

12- داوود درعاوى، جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية خلال انتفاضة الأقصي، رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 2007.

13- د. راغب السرجاني، الدور التركي فى الصراع العربي الاسرائيلي، القاهرة، ب.ن، 2011.

14- زيادة أبو غنيمة،جوانب مضيئة في تاريخ العثمانيين،، دار الفرقان، الطبعة الأولى 1403هـ/ 1983م.

15- سالم بن على بن حمود الحجرى، العلاقات بين مجلس التعاون والجمهورية
التركية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إدارة البحوث والدراسات، 2009.

16- ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره و إشكالياته، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

17- عبد الرحمن رشدي الهواري، المتغيرات العالمية، وأهم المشكلات المعاصرة، وتأثيرها على المنطقة العربية، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة 2006م.

18- عبد السلام عبد العزيز فهمي،السلطان محمد الفاتح، فاتح القسطنطينية وقاهر الروم،، دار القلم، دمشق، الطبعة الرابعة، 1407هـ/1987م.

19- د. عبدالعزيز الشناوي، الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها،، مكتبة الانجلو المصرية، مطابع جامعة القاهرة عام 1980م.

20- د. عبدالعزيز العمري، الفتوح الإسلامية عبر العصور،، دار اشبيلية، الرياض، الطبعة الأولى، 1418هـ/1997م.

21- د. عبد القادر الربيعى، النظام الإقليمى العربى، عمان، دار الفكر العربى، 2009.

22- على حسن باكير، تركيا .. الدولة والمجتمع، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2009.

23- د. علي حسون،تاريخ الدولة العثمانية،، المكتب الإسلامي الطبعة الثالثة 1415هـ 1994م.

24- علي محمد محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، سلسلة صفحات من التاريخ الاسلامي في الشمال الأفريقي، الإصدار السادس، 2000.

25- عوض عبد الرحمن السبعاوي، عبد الجبار عبد مصطفي النعيمي، العلاقات الخليجية التركية، ابوظبى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009.

26- قيس جواد العزاوي،الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط،، مركز دراسات الإسلام والعالم، الطبعة الأولى 1414هـ/1994م.

27- د. محمد الراوى، التغيير في نظام الاقتصاد العالمي و تداعياته على أمن الخليج العربى، الكويت، مؤسسة التقدم العلمى، 2008 .

28- د. محمد السيد سليم وآخرون، الأطلس الآسيوي، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2002.

29- محمد عبد العاطي(محرر)، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009.

30- محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية،، تحقيق الدكتور احسان حقي، دار النفائس، الطبعة السادسة، 1408هـ - 1988م.

31- محمد نور الدين، السياسة الخارجية التركية . اسس ومرتكزات، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2009.

32- ميثاق خير الله جلود، العلاقات الخليجية التركية 1973-1990، بغداد، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، 2008.

33- د. هدي ميتكيس، أ. السيد صدقي عابدين، قضية الأمن في آسيا، القاهرة: جامعة القاهرة،مركز الدراسات الآسيوية، 2004.

34- ـــــ، التحولات العالمية في القارة الآسيوية، القاهرة: جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 2003.

ثانيا: الدوريات

1- احمد عبد الرحيم مصطفى، الاكراد والوحدة الوطنية في العراق، السياسة الدولية، العدد 23، السنة السابعة، القاهرة، كانون الثاني، 1971

2- زياد عبد الوهاب النعيمي، الشراكة الخليجية - التركية استراتيجية اولية نحو التكامل الاقليمي، عمان، مجلة الحوار، العدد: 2487 - 2008 / 12 / 6

3- د. زياد كرامه، الدور التركي الجديد .. محاولات لترتيب البيت الإقليمي، بيروت، دراسات شرق اوسطية، العام الرابع، العدد 12، يناير 2009.

ثالثا: الرسائل والبحوث العلمية

1- إبراهيم الحمياني، أهم المشكلات والصراعات في قارة آسيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة 2004م .

2- سماح محمد السيد عبد الحفيظ، العلاقات العربية مع دول الحوار الجغرافي، دراسة في طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية،

رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، جامعة حلوان، كلية التجارة، 1995.

رابعا: الندوات والمؤتمرات العلمية

1- د. محمد سيف الإسلام جوهر، افاق العلاقات التركية الخليجية و استشراف المستقبل، مؤتمر الخليج بين الدزائر الاقليمية والدولية، الكويت، يناير 2009

2- د. نادية محمود مصطفى (محرر)، ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، بيروت، فبراير 2004

خامسا :مواقع على شبكة المعلوةمات الدولية (الإنترنت)

1- الموقع الرسمى لوزارة الخارجية التركية http://www.mfa.gov.tr

2- الموقع الرسمي لشبكة قناة الجزيرة على شبكة الانترنت
www.aljazeera.net

سادسا: المراجع الأجنبية

1- Anderson, R.G., Turkey Role In Middle East,(Beirut: Libraire Duliban, 2007).

2- Bass . B, New Middle East, How Turkey Acts,(New York: Free press, 2006) .

3- Deutsch, Karl W., Polities And Government, 3rd ed.,(U.S.A: Boston,

Houghton, 2001).

4- Heady, Ferrel, Arab And Turkey Relations.,(NewYork: Marcel Dekker, Inc., 2006)

الفهرست

كثر الحديث في الفترة الاخيرة عن تركيا وتجربتها وعلي اننا يجب ان نقتدي بها لنصل الي ما وصلت اليه الآن من تقدم اقتصادي وسياسي. ولفت نظري قلة ما هو متداول في سوق النشر عن هذة التجربة من الناحية السياسية والاقتصادية.

واننا لا يجب ان ننظر الي الوضع الحالي دون النظر الي التطور التاريخي والسياسي الذي ادي الي هذا التقد.

ومن هنا قررت مع صديقي الباحث الشاب محمد صادق اسماعيل ان نلقي الضوء بشكل مبسط علي التجربة التركية من اتاتورك الي اردوغان حيث يمثل هذا باعث النهضة التركية التي نعرفها الآن.

واعتبر هذا دوري في مجال النشر حتي نصل الي ما تبغية الدولة في النهضة فيجب علينا ان نتعلم من التجارب السابقة التي مرت بها دول في ظروف مشابة لما نحن فيه. حتي لا نقع في نفس الأخطاء التي وقعت فيها تلك الدول، وان نتبني الافكار والحلول التي قامت بها تلك الدول حتي نختصر الوقت والمجهود ونحقق التقدم المنشود والذي سنصل له -إن شاء الله- في اسرع وقت.

يأتي هذا الكتاب في إطار سلسلة تتبناها الدار بدأتها بكتاب التجربة التشيكية .... لبيان كيفية التحول الي الديمقراطية من نظام استبداي متسلط. ونتبعها بكتاب عن التجربة البرازيلية – لولا دي سيلفيا . لتميزها في المجال الاقتصادي الذي وصل بالبرازيل لمصاف الدول الاقتصادية الكبري.

الناشر